الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945م قـالـمـــة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

المسألة المغربية وتطوراتها

1880م – 1912م

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

* إعداد الطالبة:*

. براهيمي أميرة.

إشراف الأستاذ(ة):

—بورغدة رمضان

الاستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
شرقي مُحَمَّد	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	8 ماي 1945 قالمة
بورغدة رمضان	أستاذ التعليم العالي	مشرفا	8 ماي 1945 قالمة
بن شعبان السبتي	أستاذ محاضر (أ)	عضوا مناقشا	8 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية: 2019م/2020م

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير:

قال تعالى : "رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " . صدق الله العظيم سورة النمل ، الآية 19 .

لا إله إلا الله وحده لا شريك له ،له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ربي لك الحمد كما يسرت لي إعداد وإنجاز هذه المذكرة.

أحمد الله عزوجل الذي ألهمني الصبر والثبات وأمدني بالقوة والعزم على مواصلة مشواري الدراسي وتوفيقه في إنجاز هذا العمل.

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من سقاني علما ومعرفة.

إلى كل من قدم لي يد العون من قريب أو بعيد.

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع.

وأخص بالذكر أستاذي الفاضل والموقر " رمضان بورغدة " على ما قدمه لي من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستي في جوانبها المختلفة.

الإهداء:

قال الله تعالى " يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين آتوا العلم درجات و الله بما تعلمون خبير "

المجادلة الآية 11 .

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة السعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير

والدي العزيز

إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى رمز التضحية بلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض والدتي الحبيبة

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي من يحملون في عيونهم ذكريات

طفولتي وشبابي الإخوة : إيمان – منار – عقبة – و أختي ورفيقة دربي ريان -وأخي الذي لم تنجبه أمي أسامة قرفي

إلى العائلة الكبيرة أخوالي وخالاتي سليمة-فضيلة - صونيا - مريم

إلى أعمامي وعماتي نورة – صبرينة – نوال

إلى جدتي حدة وجميلة حفظهما الله وأطال في عمرهما

أساتذتي وأهل الفضل علي الذين غمروني بالحب والتقدير والنصيحة

إلى كل طالب علم سهر الليالي بغية أسمى هدف

أهدي هذا العمل سائلة الله أن ينفعني به ومن بعدي ويرزقني التوفيق .

قائمة المختصرات

الرمز	الدلالة
ط	الطبعة
د ط	دون طبعة
ج	الجزء
تر	ترجمة
تح	تحقيق
تع	تعليق
مر	مراجعة
تق	تقديم
ع	العدد
مج	المجلد
د د	دون دار
د م	دون مكان
د س	دونسنة
هـ	التاريخ الهجري
م	التاريخ الميلادي
ص	الصفحة
P	Page

خطة البحث:

فصل تمهيدي. الحماية القنصلية والضغوطات الأوربية على المغرب.

المبحث الأول: أوضاع المغرب مطلع القرن 19 م.

المبحث الثاني: الحماية القنصلية بالمغرب.

المبحث الثالث: الضغوطات العسكرية

المبحث الرابع: الضغوطات الاقتصادية والدبلوماسية.

الفصل الأول: التغلغل الأجنبي في المغرب مطلع القرن العشرين. (1880–1904)

المبحث الأول مذكرات طنجة 1877.

المبحث الثاني: مؤتمر مدريد 1880

المبحث الثالث: سياسة التدخل السلمي الفرنسي 1900-1904

المبحث الرابع: الثورات الداخلية (ثورة بوحمارة + الريسوني)

الفصل الثاني: المسألة المغربية في ظل التسوية الدولية (1902– 1906).

المبحث الأول: الاتفاق الفرنسي الايطالي 1902.

المبحث الثاني: الاتفاق الفرنسي البريطاني 1904.

المبحث الثالث: الاتفاق الفرنسي الاسباني 1904.

المبحث الرابع: أزمة أغادير الأولى 1905.

المبحث الخامس: مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906.

الفصل الثالث: نتائج التسوية الدولية على المغرب(1906 –1912.)

المبحث الأول: الاحتلال الفرنسي لوجدة الدار البيضاء.

المبحث الثاني: الحركة الحفيظية1907.

المبحث الثالث: أزمة أغادير الثانية 1911 .

المبحث الرابع: فرض الحماية المزدوجة على المغرب 1912.

خاتمة

قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

مقدمة:

تكتسي فترة القرن التاسع عشر أهمية تاريخية إذ شهدت صراعا حضاريا وتوسعا استعماريا وتنافسا دوليا، فقد اقترنت الحركة الاستعمارية التي قادتها الدول الأوربية وفي طليعتها فرنسا وبريطانيا بالثورة الصناعية التي عرفتها أوربا خلال القرن التاسع عشر، وعلى إثر الاشتداد التنافس الاستعماري وقعت الجزائر ضمن هذه الدائرة سنة 1830م تحت السيطرة الفرنسية ومنذ ذلك الحين شكل التواجد الفرنسي محل قلق بالنسبة للمغرب سرعان ما عرضه إلى مجموعة من الضغوطات الاستعمارية الأوربية خاصة الفرنسية والاسبانية والانجليزية، وتنوعت ما بين عسكرية ودبلوماسية واقتصادية امتدت طيلة القرن التاسع عشر وإلى مطلع القرن العشرين ظفرت من خلالها الدول الأوربية العديد من الامتيازات ساهمت هذه الأخيرة في نخر كيان الدولة المغربية.

- كما شكل فرض الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881م قمة التنافس الامبريالي على المغرب الأقصى، ففرنسا أعطت لنفسها الحق في الامتداد والزحف نحو الحدود الغربية ليتسنى لها بناء إمبراطوريتها الاستعمارية في شمال إفريقيا، أما بريطانيا وهي البلد المهيمن على أسواق المغرب كانت ترى أنه من الضروري الحفاظ على سيادتها لمضيق جبل طارق، في حين أن اسبانيا تعللت بتواجدها في مدينتي سبتة ومليلية متمسكة بحقوقها التاريخية في المغرب، وأخذت كل دولة تسعى لتأمين مصالحها وذلك من خلال معاهدات جديدة تراعي التغيرات الدولية الجديدة خاصة بعد دخول ايطاليا وألمانيا إلى مضمار التكالب الاستعماري، وفي هذا الإطار يندرج موضوع هذه المذكرة الموسومة بـ: " المسألة المغربية وتطوراتها(1880 1912م)".

أولا دوافع اختيار الموضوع:

لقد تداخلت مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية في اختياري لهذا الموضوع لعل أهمها ما يلي :

يعود الدافع الرئيسي إلى تخصصي في تاريخ المغرب العربي المعاصر خاصة وأن الفترة المدروسة كان لها عميق الأثر على تاريخ المغرب العربي المعاصر بصفة عامة وتاريخ المغرب الأقصى بصفة خاصة، فلذلك وبمساعدة من الأستاذ المشرف الذي أضفى عليه الصيغة النهائية الأمر الذي شجعني على الخوض فيه.

الرغبة في دراسة الموضوع والبحث فيه ومحاولة المساهمة في تقديم إضافة معرفية ببحث أكاديمي متواضع، وبالرغم ما كتب حوله، إلا أنه لا يزال أرضية خصبة للدراسات التاريخية لما يحتويه على زخم كبير من الأحداث والقضايا، وقد حاولت طرحه من زاوية جديدة تنم عن مدى إدراكي لهذا الموضوع.

كذلك الرغبة في إزالة الغموض القائم حول جذور نشأة المسألة المغربية وكيفية الفصل فيها بين الدول الأوربية من خلال تسليط الضوء على الأساليب والوسائل التي انتهجتها هذه الدول للإضعاف المغرب ومن ثمة السيطرة والاستحواذ عليه.

محاولة إرضاء الفضول العلمي حول هذا الموضوع وذلك بغية تعميق الفهم والتدقيق في طبيعة الموضوع خاصة وأن المغرب وبالرغم من قربه الجغرافي للجزائر والتاريخ المشترك بين البلدين وسقوطه تحت نير مستعمر واحد، إلا أن طريقة إخضاعه اختلفت عن عملية إخضاع الجزائر، فقد مرت عبر مراحل امتدت طيلة القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

كذلك كون هذه الدراسة تلقي الضوء على جانب مهم من تاريخ المغرب وتبرز الكثير من الجزئيات المتعلقة بأهم الوسائل التي اعتمدتها الدول الأوربية في محاولة بسط سيطرتها على المغرب وإبراز موقف الحكومة المغربية منها وآليات التصدي التي انتهجتها لمواجهة الخطر الأوربي.

ثانيا إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية هذا الموضوع حول معرفة أهم المحطات التي اشتد فيها التنافس الامبريالي على المغرب والتي أدت في كثير من الأحيان إلى أزمات دولية كانت فيها الدول الاستعمارية على شفة إشهار السلاح واللجوء إلى القوة العسكرية حماية لمصالحها الاستعمارية، حتى أن المسألة المراكشية شكلت أزمة من أزمات الحرب العالمية الأولى، لولا التسويات والتنازلات التي قامت بها الدول الامبريالية حيث تبادلت فيما بينها المصالح الحيوية ومناطق النفوذ.

من خلال هذه الإشكالية تندرج عدة تساؤلات فرعية يمكن حصرها في ما يلي:

- كيف كانت أوضاع المغرب مطلع القرن التاسع عشر؟.
- فيما تمثلت الامتيازات التي ظفرت بها الدول الأوربية؟
- فيما تمثل نظام الحماية القنصلية وكيف نشأ بالمغرب؟ وما هي انعكاساته على المغرب؟.
- فيما تجلت مظاهر الضغوطات الأوربية وكيف كانت نتائجها على المغرب؟.
- ما هي أبرز الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدها المغرب؟.

- كيف تصدى المخزن لاستفحال نظام الحماية القنصلية الغير قانونية، والتي كانت تضبطه المعاهدات والاتفاقيات؟ وهل نجح في تطويقه والقضاء عليه؟.
- كيف كان رد الأوساط الاجتماعية حول التغلغل الأجنبي بالبلاد؟ وهل استطاع السلطان المغربي القضاء على التمردات الداخلية التي ثارت ضد حكومته؟
- هل كان تدويل القضية المغربية في مؤتمر الجزيرة الخضراء إيذانا لفرض الحماية الفرنسية والاسبانية على المغرب؟
- كيف تمت تسوية المسألة المغربية في المحافل الدولية؟ وما هي النتائج المترتبة عن هذه التسوية؟.

ثالثا حدود الدراسة:

تمتد الفترة التي تغطيها هذه الدراسة من سنة 1880 م إلى غاية 1912 م وهي المحددة بانعقاد مؤتمر مدريد الذي تم فيه تدويل المسألة المغربية للمرة الأولى وطرحها للمناقشة مع الدول الأوربية في مؤتمر دولي. أما التاريخ الثاني 1912م والذي تم فيه إنهاء استقلال المغرب رسميا بعد مجموعة من الضغوطات والمساومات والاتفاقيات الدولية التي خطت مناطق النفوذ الفرنسية والاسبانية لتنتهي بفرض الحماية المزدوجة على المغرب.

لذلك فإن مجال الدراسة يغطي فترة كانت خصبة لأحداث تتشابك فيها مصالح الدول الأوربية الاستعمارية والتي مست انعكاساتها استقلال وسيادة المغرب المتهالك و منخور القوى.

رابع مناهج الدراسة:

إن ضبط مناهج الدراسة أمر خارج عن خيار الباحث وإرادته فالصيغ والفروض التاريخية هي التي تفرض على الباحث المنهج الذي يتبعه حسب ما تمليه مصلحة البحث، لذلك فقد اقتضت طبيعة الدراسة أن أتبع مقاربات منهجية تمثلت في:

1. **المنهج التاريخي الوصفي:** ويظهر ذلك جليا من خلال رصد الأحداث وترتيبها ترتيبا كرونولوجيا، ووصف مختلف الأحداث والوقائع سواء فيما يتعلق بالحروب التي خاضها المغرب مع الجيوش الأوربية وبنود المعاهدات التي وقعها معها، أو فيما يتعلق بسرد مختلف المحطات والتدخلات الأجنبية التي عرفها المغرب.
2. **المنهج التحليلي:** وقد اعتمدت عليه من خلال دراسة وتحليل الوقائع، ومواقف الدول الأوربية من جهة ومواقف الحكومة المخزنية من جهة أخرى وتحليل بنود المعاهدات والاتفاقيات وعرض النتائج التي أسفرت عنها ومدى تأثيرها على البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية على المغرب.

خامسا صعوبات الدراسة:

وكأي بحث علمي لم يخلو بحثي هذا من بعض الصعوبات الموضوعية التي واجهتني تتعلق أساسا ، بزخم في الأحداث التي وقعت خلال هذه المدة ما شكل صعوبة في الإلمام بجميعها بطريقة منهجية تحليلية بعيدة عن اللغو والإطناب.

كذلك كثرة المادة الخبرية وتشعبها مما صعب عملية تحديد المعلومات المهمة منها لإثراء الموضوع.

تعرض الجزائر لجائحة كورونا ضمن موجات الوباء التي أصابت العالم، وهو ما أثر على نفسيتي ومعنوياتي انعكس سلبا على نسبة تقدمي في انجاز البحث.

ورغم هذه الصعوبات إلا أن البحث في هذا الموضوع والخوض فيه كان ممتعا وشيقا تذللت صعوباته بنصائح وتوجيهات الأستاذ المشرف.

سادسا: مصادر البحث ومراجعه.

تنوعت المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في إنجاز بحثي وتمايزت في أهميتها حسب علاقاتها بالموضوع المطروح بين كتب ومذكرات دكتوراه وماجستير ومجلات.

أولا: المصادر.

كتاب الاستقصاء للناصري: كتاب مطبوع وهو مصدر أساسي يؤرخ لهذه الفترة وهذا النوع من المصادر يحتوي على مادة علمية ثرية، ويتجسد ذلك على أن الناصري اعتمد في جمع المادة العلمية لهذا الكتاب على كم كبير ومتنوع من المصادر المختلفة والتي جعلت منه ملم إلماما جيدا بالفترات التاريخية التي عاشها المغرب بصفة عامة، وعهد الدولة العلوية بصفة خاصة. وقد عالج هذا الكتاب في جزئه التاسع تقريبا جميع الجوانب لهذه الدولة حيث يعتبر كواحد من أمهات المصادر التاريخية الحديثة وتكمن أهميته في أن مؤلف الكتاب عايش جزءا هاما من مراحل الدولة العلوية لا سيما تلك الأحداث التي عرفها تاريخ المغرب الأقصى خلال النصف الثاني من القرن 19 م تلك الأحداث التي ميزت تاريخ المغرب المعاصر بأزمات داخلية وتدخلات أجنبية وتحولات كبيرة على مختلف مظاهر الحياة المغربية.

علال الفاسي: الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية، هو عبارة عن نص محاضرة ألقاها السيد علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال المراكشي بمكتب المغرب العربي بعد مرور 36 سنة على فرض الحماية على مراكش طبع لأول مرة سنة 1948 م، وفيه تطرق إلى نظام الامتيازات ونشأته بالمغرب وما ترتب عنه من عقد مؤتمر مدريد الدولي سنة 1880 م وكيف فشل هذا المؤتمر وأسفرت قراراته كلها لصالح الدول الأجنبية ثم تناول أيضا مسألة القروض والتدخل العسكري الفرنسي على الحدود الجزائرية المغربية، مرورا إلى مؤتمر الجزيرة الخضراء وانعكاساته الخطيرة على البلاد التي بسببها استفحلت الفوضى انتهت بفرض معاهدة الحماية وهو ما خدم موضوعي بشكل مباشر.

ثانيا: المراجع.

إبراهيم حركات: المغرب عبر التاريخ، يعتبر من أهم المراجع في تاريخ المغرب يحتوي على أربع أجزاء أما الجزء الذي يخدم موضوع هذا البحث هو الجزء الثالث كانت الطبعة الأولى في سنة 1978 م، في حين كانت الطبعة الثانية سنة 1994 م وهي المعتمدة في هذه الدراسة تناول هذا الجزء تاريخ الدولة العلوية بالتفصيل فجاءت معلوماته ومادته العلمية ملمة بكل حيثيات الفترة المدروسة أضفت قيمة تاريخية تخدم موضوع المسألة المغربية بكل جوانبها بالتحليل والتمحيص.

أما الرسائل الجامعية فقد اعتمدت على أطروحة ماجستير **لمروان بوزكري تحت عنوان التنافس الفرنسي – الانجليزي على المغرب الأقصى ما بين 1873 – 1905 م**، والتي نوقشت سنة 2009- 2010 م بجامعة الجزائر. وقد سلط الضوء في هذه الدراسة على تطور أوضاع المغرب وكيف استغلت فرنسا وبريطانيا ذلك لممارسة شتى أنواع الضغوطات ما بين العسكرية والاقتصادية عليه. وتكمن قيمة هذه الدراسة العلمية في إبرازه لقمة التنافس الامبريالي بين الدول الأوربية على المغرب بتحليل المواقف والخلفيات التوسعية التي حركت الأطماع الاستعمارية للدول الأوربية وهو ما أفادني كثيرا خاصة في الفصل الثاني.

هذا بالإضافة إلى كتاب مُحَمَّد القبلي تحين وتركيب والذي ساهم هو أيضا بقسط كبير في خدمة موضوعي.

كذلك مجلة دار النيابة العدد 17 والتي اعتمدت عليها خاصة في الفصل الأخير بالدرجة الأولى كون هذه المجلة قد سلطت الضوء على الثورة الحفيظية والتدخل الاسباني بالمغرب ساهمت فيها ثلة من الباحثين والمؤرخين.

ولا يمكن تجاهل الدور الذي لعبته بعض المداخلات والمواقع الالكترونية والمقالات في تسهيل فهم الموضوع وإدراكه.

07 – خطة البحث:

تبعا للمادة الخبرية المتوفرة لخدمة هذا الموضوع وللإجابة على إشكالية البحث اعتمدت على خطة بحثية تتكون من مقدمة وفصل تمهيدي وثلاث فصول.

المقدمة: تعتبر المقدمة الهيكل العام لهذه الدراسة وبطاقته التعريفية والتي احتوت على مجموعة من العناصر التي نستطيع من خلالها تحديد الإطار العام للموضوع والهدف المرجو من البحث، ومجال الدراسة زمكانيا، والأسباب الكامنة وراء اختيار هذا الموضوع، الإشكالية و الاستفهامات المراد مناقشتها، والمناهج الموظفة في الدراسة، دون إغفال ذكر الصعوبات كما تناولت وصفا لأهم مصادر البحث ومراجعه.

الفصل التمهيدي: تناولت فيه الجذور الأولى للضغوطات الأوروبية على المغرب طيلة القرن التاسع عشر وما ترتب عن ذلك حيث شمل أربع مباحث.

المبحث الأول تطرقت فيه إلى أوضاع المغرب خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر حيث اتسمت بالتدهور والضعف في مؤسسات الدولة السياسية وهو ما سهل على الأجانب التدخل في شؤون البلد والتصرف بحرية فيه. أما المبحث الثاني تعريف الحماية القنصلية ونشأتها بالمغرب والانعكاسات السلبية التي خلفتها على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. في حين سلط المبحث الثالث والرابع الضوء على الضغوطات العسكرية والانتكاسات التي تبعتها من كشف ضعف الجيش المغربي سواء في التسليح أو حتى التنظيم وكذلك الضغوطات الاقتصادية والدبلوماسية التي جاءت في أغلب الأحيان كنتيجة للانكسارات العسكرية المتوالية على الجيش المغربي وتمثلت الضغوطات الاقتصادية في عقد المعاهدات اللامتكافئة بين المغرب وأوربا.

الفصل الأول: والذي كان بعنوان التغلغل الأجنبي في المغرب مطلع القرن العشرين 1880-1904 وفيه تطرقت إلى المحاولات المخزنية لتطويق نظام الحماية القنصلية الذي استفحل لدرجة لم يعد يفرق السلطان بين المحميين ورعاياه.

خصصت المبحث الأول للحديث عن المحاولة الأولى للحد من نظام الحماية القنصلية وكانت في شكل مذكرات رفعها السلطان عبر سفيره إلى الدول المعنية بالموضوع ونتائج هذه السفارة.

في حين كان المبحث الثاني يتطرق إلى مؤتمر مدريد سنة 1880 م وهو أول مؤتمر دولي عقد لحل المسألة المغربية جاء نتيجة فشل مذكرات طنجة في تطويق نظام الحماية القنصلية الغير قانونية فجاءت قراراته هو الآخر في صالح الدول الأجنبية حيث فتح باب التجاسر على المغرب وبموجب قراراته عممت الامتيازات على باقي الدول الأوربية والتي لم يكن لها مصالح مهمة في المغرب. أما في المبحث الثالث فقد نجحت فرنسا خلال هذه الفترة في اقتطاع جزء من الأراضي الشرقية والجنوبية للمغرب مستغلة عدم تحديد الحدود المغربية الفرنسية كما نجحت في إغراق المغرب بالديون والقروض مستغلة سوء تسيير السلطان عبد العزيز لدفة الحكم وتبذيره لمال الدولة.

في حين تطرق المبحث الرابع إلى الفوضى التي أعقبت تزايد التدخل الأجنبي في المغرب والاحتلال الفرنسي لأراضي المغرب وكذلك نقمتها على السلطان عبد العزيز وحاجبه باحماد ما كلف المخزن من اجل إخمادها مصاريف كانت الدولة في غنى عنها واضطرت لإتباع سياسة القروض الأجنبية.

جاء الفصل الثاني: تحت عنوان المسألة المغربية في ظل التسوية الدولية 1902- 1906 وقد اندرج تحته خمسة مباحث تناول الاتفاقيات الثنائية الدولية حول المغرب من أجل انفراد فرنسا به وخلالها قدمت هذه الأخيرة تنازلات للدول التي تنافسها مقابل إطلاق يدها في المغرب مع تحديد مناطق نفوذ لاسبانيا.

احتوى المبحث الأول على الاتفاق الفرنسي الايطالي والتنازلات المتبادلة بين فرنسا وايطاليا بخصوص المغرب وليبيا تعهدت فرنسا بعدم التدخل في ليبيا في حين تعهدت ايطاليا بعدم التشويش على فرنسا بالمغرب. أما المبحث الثاني فقد عالجت فيه كل من فرنسا وبريطانيا المشاكل التي بينهما بسبب التنافس الاستعماري وأطلقت فيه فرنسا يد بريطانيا في مصر وبالمقابل اعترفت بريطانيا بنفوذ فرنسا في المغرب وعرف بالاتفاق الودي. المبحث الثالث خصصته للاتفاق الفرنسي الاسباني والذي كان تتممة لاتفاق الودي حيث خطت فيه مناطق النفوذ وقسمت بين فرنسا واسبانيا. المبحث الرابع تطرق للأزمة التي افتعلتها ألمانيا بسبب تجاهلها ومصالحها بالمغرب من طرف فرنسا وبريطانيا وهددت بالتدخل العسكري إن تطلب منها الأمر ذلك وعرفت بأزمة أغادير الأولى. أما المبحث الخامس والأخير والذي عنونته بمؤتمر الجزيرة الخضراء فكان التدويل الثاني للمسألة المغربية وكان هدفه ضرب الدول الأوربية بعضها ببعض للحفاظ على التوازن الدولي بالمغرب غير أن نتائجه جاءت عكس تطلعات ألمانيا والمخزن فقد هزمت الأولى دبلوماسيا وأطلقت يد فرنسا واسبانيا لفرض الحماية على الثاني.

أما الفصل الثالث والأخير فقد حمل عنوان نتائج التسوية الدولية على المغرب والذي تفرع عنه أربعة مباحث.

المبحث الأول بعنوان احتلال وجدة والدار البيضاء 1907 والمبحث الثاني تناول الحركة الحفيظية والتدخل الاسباني بالمغرب، في حين كان المبحث الثالث بعنوان أزمة أغادير الثانية والتي كادت أن تؤدي إلى حرب عالمية وأخيرا الفصل الرابع بعنوان فرض الحماية المزدوجة على المغرب الأقصى وكان نتيجة سلسلة من الضغوطات والاتفاقيات أنهكت قوى المغرب المتهالك.

خاتمة: تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث ومحاولة الإجابة على التساؤلات التي طرحت في أول البحث.

الفصل التمهيدي

الفصل التمهيدي: الحماية القنصلية والضغوطات الأوروبية على المغرب.

المبحث الأول: أوضاع المغرب مطلع القرن التاسع عشر ميلادي.

المبحث الثاني: الحماية القنصلية بالمغرب.

المبحث الثالث: الضغوطات العسكرية.

المبحث الرابع: الضغوطات الاقتصادية والدبلوماسية.

المبحث الأول: أوضاع المغرب خلال مطلع القرن التاسع عشر.

شهدت الساحة السياسية في المغرب خلال القرن التاسع عشر توترات خطيرة اتسمت بالاضطرابات وعدم الاستقرار حيث عرفت هذه الفترة كغيرها من الفترات السابقة أزمة العرش والتي ترجع بالدرجة الأولى إلى غياب الإطار القانوني الذي ينظم انتقال الحكم من سلطان لآخر[1].

ولطالما كادت أزمة العرش في كل مرة أن تؤدي بالبلاد إلى المجهول فكلما توفي سلطان افترقت الكلمة في البلاد ومنه قد فتح هذا المشكل السياسي الباب للتحالفات أمام زعماء القبائل ومشايخ الطرق الصوفية ونخب الحواضر لفائدة هذا الأمير أو ذاك وتغيير ولائهم وفق مصالحهم الظرفية وما زاد في تعميق هذا المشكل هو تدخل الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر في الشؤون الداخلية للبلاد وتجدر الإشارة إلى دعم اسبانيا لخصوم المولى سليمان[2] عند بداية عهده[3].

وفي هذا الإطار عانى المخزن من دسائس البلاط التي كانت تحدث بين الأرستقراطية العسكرية والبيروقراطية التقليدية حيث عرفت هذه الأخيرة سيطرة قوتين هما عائلة الجامعي وعائلة البخاري اللتين خاضتا صراعا على المواقع السياسية عبر توظيف الدسائس[4].

وعلى إثر هذه الأوضاع الهشة التي ورثها المولى عبد الرحمان بن هشام عند اعتلاء العرش في سنة 1822م[5] كان عليه أن يواجه تمرد القبائل التي كانت عادة ما تخرج عن طاعة السلطان ومن القبائل التي تمردت على المولى

---

[1] محمد القبلي، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، 2011م، ص451.

[2] المولى سليمان: ولد سنة1766 تلقى تربية دينية من السلطان محمد بن عبد الله، حيث حفظ القرآن وكان يهتم بالعلوم الدينية ن تقلد زمام الأمور سنة 1792، لم يكن مهتما كثيرا بالسياسة فقد كان رجل علم قبل أن يكون رجل سياسية، توفي سنة 1822. للمزيد ينظر إلى: محمد المنصور، المغرب قبل الاستعمار المجتمع والدولة والدين 1792-1822، تر: محمد حبيدة، ط 1، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2006، ص 52.

[3] محمد القبلي، المرجع السابق، ص451.

[4] محماديهرنان، السلطة المركزية في مغرب مطلع القرن العشرين بين التفكك وإعادة الإنتاج، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 2006م، ص75.

[5] محمد ضريف، مؤسسة الزوايا بالمغرب، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، د م، 1992، ص 125.

عبد الرحمان هي قبائل الودايا[1]وقد أدى ذلك إلى نشوب حروب داخلية بين جيش المخزن والقبائل إلى أن استتب الأمر في النهاية للسلطان الذي استولى عليهم وفرق جموعهم وأخرجهم من فاس. [2]

وكانت الاضطرابات تقع لسببين إما رغبة في العبث والتملص من دفع الضرائب فالجباية تعد المشكل الرئيسي في العلاقة بين السلطة والرعية داخل المجتمع المغربي [3]خلال هذه الفترة وأحد أسباب التوتر الدائم الذي يفضي في النهاية إلى تمرد القبائل وإعلانها للثورات ضد السلطان، ذلك الإجحاف الجبائي الذي عادة ما يكون لبعض الولاة يدا فيه فهم يتصرفون وفق أهوائهم وغالبا ما يفرضون زيادات إضافية يخصصونها لأنفسهم ليصبح جزء من مداخيل الضرائب والتي حددها السلطان تذهب إلى خزينة الدولة والجزء الآخر إلى جيوب الولاة ليكون المتضرر دائما هم العامة من الرعية الذين أثقل كاهلهم ما يجعل هذه الأخيرة تثور ضد السلطة بسبب جور الولاة وسوء استخدامهم للمراكز والنفوذ والمهام المنوطة لهم، وغالبا ما نجد هذه الثورات مرتبطة بأسباب اقتصادية واجتماعية محضة لا لأسباب ترتبط بشخص السلطان أو الخروج عن الشرعية الدينية [4].

وأما السبب الثاني الذي يكون وراء الاضطرابات هو تنافس بعض القبائل فيما بينها فيسفر عن ذلك اصطدمات جهوية تجبر السلطان على التدخل لإخماد نار الفتنة والتي قامت أساسا على أسباب غير مهمة وفي هذا الصدد نذكر الانقسام الذي حصل بين برابرة الواحات الصحراوية، إلى فريقين فنشب العراك بين آيت عطة وآيت يفلمال التي انهزمت، ومثل هذه الاشتباكات تتطلب تجهيز الجيوش من أجل فضها، وهو ما كان يكلف خزينة الدولة مصاريف هي في غنى عنها. [5]

- ولم تكن متاعب المغرب الاجتماعية والاقتصادية أقل خطورة من المتاعب السياسية فبلاد المغرب كانت تعيش في رهان مع الطبيعة بحيث كانت كمية الإنتاج ونوعيته مرتبطة تماما بكميات الأمطار ا لمتساقطة. والذي كان

---

[1] أبو عبد الله مُحَمَّد بوجندار، مقدمة الفتح من تاريخ رباط الفتح، تق:عبد العزيز الخمليشي، مطبعة الأمنية، الرباط، 2012، ص49.

[2]– مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مصطفى المشرفي ، الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعد بعض مفاخرها غير المتناهية، تح:إدريسبوهليلة، ج 02، دار أبي رقراق، الرباط ,2005، ص75.

[3]– المجتمع المغربي مقسم إلى ثلاث طبقات وهي: الخاصة، تتكون من الفئات التي تستمد نفوذها من الدين كالشرفاء والعلماء، العامة: تضم معظم سكان البوادي من فلاحين ورحل، وأيضا أهل الحرف وصغار التجار، أما الطبقة الثالثة هي المجموعة اليهودية بالمغرب كانت تتمتع بوضع خاص داخل المغرب في مجلين الديني والاداري، ينظر إلى: مُحَمَّد المنصور، المرجع السابق، ص .ص 37-42.

[4]– خالد طحطح، ظاهرة التكفير في المغرب خلال القرن التاسع عشر الأصول والمجالات، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، المملكة المغربية، 2015، ص03.

[5]– عبد العزيز بن عبد الله، تاريخ المغرب العصر الحديث والفترة المعاصرة، ج02، مكتبة السلام، الدار البيضاء. د س، ص55.

يؤدي انحباسها إلى تراجع في الإنتاج وارتفاع الأسعار ضف إلى ذلك مشكلة الجفاف وانتشار القحط والأوبئة بين فترة وأخرى. [1]

– فبعد أن اعتقدت مراكش أنها تخلصت من الطاعون الذي ظهر مابين 1818 1820إلا أن البلاد بقيت تعاني من ويلات الأوبئة الأخرى كالجذري والتفوئيد والزهري والدزنتريا وغيرها من الأوبئة التي لم يكن لها ذلك الأثر الذي خلفه الوباء، الذي حل محل الطاعون من حيث قوته التدميرية ونقصد به الكوليرا والتي عرفت في الأوساط المغربية عادة بـ"بوكليب". ظهر هذا الأخير للمرة الأولى في المغرب سنة 1834ثم تجدد ظهوره في فترات لاحقة من القرن التاسع عشر ضمن الموجات العالمية لهذا الوباء التي اكتسحت المعمورة خمس مرات في غضون القرن. [2]

والتي كانت تنتقل من الجزائر عبر الطريق القاري أو عن طريق الحجاج عبر ميناء طنجة ليكتسح أرجاء المغرب حتى تخوم الصحراء.

– أما المجاعة فقد ضربت المغرب خلال سنوات (1810 1818)والتي تسببت في ارتفاع أسعار المواد الغذائية ثم مجاعة (1825-1826) والتي كانت أكثر حدة حيث يقول عنها **إدريس أبو العلاء** صاحب **كتاب الابتسام:"أنه مات جل الضعفاء وأشرف الناس على الهلاك** ". ورغم أن القناصل الأجانب بطنجة قاموا بتأسيس مجلس صحي دولي، ووضع حجر صحي إلا أن نشاطه كان محصورا في الشواطئ في حين ظلت المناطق الداخلية بدون تغطية. [3]

إذن كانت هذه لمحة وجيزة عن أوضاع المغرب السياسية والاقتصادية والاجتماعية إبان المطلع القرن التاسع عشر والتي ستساهم بشكل كبير في تكريس التنافس الاستعماري الأوربي حول المغرب وكيف ساعدت هذه الأوضاع المزمنة في تعرضه لضغوطات امبريالية أوربية في خضم التنافس الاستعماري حول مناطق النفوذ.

[1] نصيرة كلة، المغرب الاقصى في عهد الدولة العلوية في كتاب "الإستقصا" للناصري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2019/2018، ص257.

[2] محمد الأمين البزاز، تاريخ الاوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 18، جامعة محمد الخامس، المملكة المغربية، 1992. ص163.

[3] نصيرة كلة، المرجع السابق ، ص25.

المبحث الثاني: الحماية القنصلية بالمغرب

تعريف الحماية القنصلية:

تختلف معاني ومدلولات مصطلح " الحماية "ولكن أشهرها هو ذلك الذي يقصد به في الناحية اللغوية بـ: الدفاع، ومنع الأذى والحفظ والصيانة كقولهم: **"حماية أهل الذمة في الإسلام"، " وحماية الأقليات في الاتحاد السوفياتي "، "وحماية البيئة في الدول الصناعية "**

أما اصطلاحا فتستعمل دبلوماسيا على صعيد العلاقات بين الدول بمعنى تفويض يمنح من طرف دولة إلى دولة صديقة لها، حتى تحمي مواطنيها العاملين أو المستوطنين بدولة لا تربطها بها علاقات دبلوماسية، بسبب نزاع عسكري أو خلاف إيديولوجي، على أن يتمتعوا بنفس الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها رعايا الدولة المفوضة لحمايتهم، ويكونوا بمنأى عن كل أذى وانتقام[1].

كما تعرف أيضا بأنها: إجراء تتبنى بموجبه دولة ما مطالب أحد رعاياها الذي يكون ضحية ضرر منسوب لدولة أخرى وتمنح الحماية الدبلوماسية من قبل الدولة لطالبها، أي أن الحماية الدبلوماسية هي من الحقوق الذاتية للدولة[2].

أما في الميدان الاستعماري تستعمل للتعريف بنظام احتلال وهيمنة، يقوم على معاهدة ثنائية بين دولة استعمارية ودولة متهالكة مستضعفة، تجيز للأولى التسلط على الثانية وإخضاعها للاحتلال بحجة إقامة إصلاحات تمس كل النواحي الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، مع المحافظة على مؤسساتها السياسية والدينية والتقليدية[3].

يعرف **"عبد الوهاب بن منصور" الحماية القنصلية والدبلوماسية:** هي أن يمنح الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون المعتمدون في بلد ما حماية دولهم لرعاياه فيصيرون وهم يحملون جنسيته ويقيمون باستمرار فوق أرضه، غير خاضعين لقوانينه ولا ملزمين بأداء ما يجب على سائر، مواطنيهم أداؤه من ضرائب والقيام بما يقومون به من خدمات وطنية. [4]

[1] إبراهيم كردية، الحماية القنصلية أصلها وتطورها، د ط، منشورات زاوية زنقتي فوزيي وبورزانسي، الدار البيضاء، 2013، ص 11.

[2] أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، ط 1، مكتبة لبنان، لبنان ، 2004 ، ص 169.

[3] إبراهيم كردية المرجع السابق، ص 11.

[4] عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880، ط 1، المطبعة الملكية، الرباط، 1985، ص 05.

في حين يرى إبراهيم بيدون أن الحماية: هي أن يهب الأجنبي المقيم بالمغرب كل امتيازاته للمغاربة الذين يعملون لديه، ومنها عدم دفع الضرائب فأصبح المجتمع المغربي منقسما إلى قسمين المحميون وغير المحميين[1].

أما إبراهيم كردية فيعرف الحماية القنصلية: بأنها امتياز غريب، منح لعدد من الدول الأوربية والولايات المتحدة والبرازيل، يسمح لممثليها في المغرب من وزراء مفوضين وقناصل وتجار بمنح حماية دولهم على من يستخدمونه من الرعايا المغاربة، ليصبح هؤلاء خاضعين لسلطانهم السياسي والقانوني، ويعفيهم المخزن من كافة الضرائب والالتزامات المفروضة على غيرهم من المواطنين.[2]

نشأة الحماية القنصلية:

أول من عرف الحماية القنصلية في العالم الإسلامي هي الإمبراطورية العثمانية خلال القرن السابع عشر، تحت حجة تنمية التجارة وحماية الأقليات المسيحية القاطنة في الأراضي العثمانية، لقساوة الأحكام التركية والمستمدة أساسا من الدين الإسلامي وبذلك تكون أحكام دينية خاصة تطبق على المسلمين فقط ويجب أن يستثنى منها كل من يدين بديانة أخرى ومن ثمة فلا يمكن تطبيقها على الأجانب المسيح واليهود[3].

أما ظهورها في المغرب فقدكان خلال القرن الثامن عشر ميلادي على عهد السلطان المولى مُحَمَّد بن عبد الله (1757-1790) من خلال منح جملة من الامتيازات الأجنبية [4]

---

[1] إبراهيم بيدون، من تاريخ الحماية في المغرب، : خطر الحماية القنصلية واستغلالها من طرف اليهود، هوية بريس، 17 سبتمبر 2014، Houiyapress. Com /4987-7/.

[2] إبراهيم كردية، المرجع السابق، ص 11.

[3] عبد الوهاب بن منصور، المصدر السابق، ص 06.

[4] الامتيازات الأجنبية: عرفت كلمة الامتيازات في اللغة اللاتينية ب caput وcapitalوفي اللغات الحديثة capitulatiocapitulum وتعني هذه المصطلحات لغويا الأساسيات في الوثائق أو الخطوط العريضة في المعاهدات وقد يتسع هذا المعنى أو يضيق حسب المصلحة أو قد يستعمل بمفاهيم مختلفة من مكان لآخر.

وقد وردت في اللغة العثمانية ب kapitulasyon بمعنى الامتيازات الأجنبية وقد عرفت على أنها تلك الحقوق والامتيازات التي منحها السلاطين العثمانيون للدول الأجنبية ورعاياها على أراضي الدولة العثمانية، أو تلك التي حصل عليها الأجانب نتيجة لضغوطهم السياسية والاقتصادية على الدولة العثمانية في عهود ضعفها وانحطاطها. كما جاء تعريفها في الموسوعة الميسرة: هي نوع من الميزات التي يحصل عليها الأجانب دون المواطنين، كعدم محاكمة الأجانب عن الجرائم التي يرتكبونها داخل الدولة وإعفائهم من الضرائب والرسوم الجمركية وتخصيص بهم موانئ للتجارة الخارجية وكلها مميزات تقلل من استقلال الدولة. وبموجب الاتفاقات الأجنبية التي منحت الدول الأوربية امتيازات وحقوقا للتدخل في شؤون الدولة عن طريق رعاياها من النصارى وأصبحت هذه الاتفاقيات ملزمة للحكام. للتوسع والمزيد من المعلومات ينظر إلى: أيمن صلاط، الامتيازات البندقية في المشرق العربي، مجلة جامعة تشيرين للبحوث والدراسات العلمية، مج 40، ع 03، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، د م، 2018، ص 437. وسهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، د ط، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص 36. واسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي- انجليزي)، ص55. www. kotobarabia.

إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث، ط 2، مكتبة العبيكان، 1998، ص. ص 95. 96.

لتجار الدول الأوربية والتي صيغت في شكل معاهدات موقعة من الطرفين وعلى أساس تكافئ القوى والتشجيع على المبادلات التجارية بين المغرب وأوربا[1].

ومن أولى المعاهدات التي حفظت للأجانب بعض الامتيازات التجارية ومن ثم امتياز الحماية هي:

المعاهدة المغربية السويدية سنة 1763 التي أمنت لرعايا السويد:

حماية أرواحهم وأموالهم في سائر الموانئ والمدن الساحلية المغربية ومنحت لهم الحق في اختيار القناصل والسماسرة وأسقطت الضريبة عن مستخدميهم بموجب البند الخامس عشر. كما خول البند السابع عشر للقنصل السويدي حق محاكمة الجناة من رعاياه حسب قانون بلاده وإذا حدث نزاع بين أحد رعايا السويد وبين غيرهم من الأجناس فيتولى محاكمتهم السلطان المغربي والقنصل السويدي. [2]

وعند القراءة والاطلاع **على المعاهدة المغربية الفرنسية**28 ماي 1767اعترفت هي الأخرى بنفس الامتيازات التي أقرتها سابقتها حيث: أعطيت فرنسا حق الدولة الأكثر رعاية مع إسقاط الرسوم الجمركية عن التجار الفرنسيون على البضائع التي جلبوها ولم يجدوا من يشتريها في المغرب ولعل أخطر مواد هذه المعاهدة هو البند الثامن الذي ينص على أن أولئك الذين يعملون في خدمة القناصل من سكرتارية وتراجمة وغيرهم لا يمنعون من القيام بوظائفهم ويعفى من كان منهم من أهل البلاد من أي ضريبة أو تكاليف شخصية. وهذه المادة هي أساس مبدأ الحماية الذي سينظم فيما بعد في معاهدات القرن التاسع عشر. كما منحت المادة 11 القناصل الفرنسيين أفضلية على القناصل الآخرين وعلى إثر ذلك أقيمت قنصلية فرنسية في المغرب[3].

وفي نفس السياق صيغت المعاهدات المغربية مع الدانمارك1767والبرتغالسنة1773 حيث منحت ذات الامتيازات وكانت بنودها شبيهة بشكل عام لبنود المعاهدات السابقة.

[1] إبراهيم كردية، المرجع السابق، ص 12.

[2] مصطفى بطراوي، الامتيازات الأوربية في المغرب الأقصى ظهورها وتطورها خلال القرنين 18 و19، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، م 5، ع 12، جامعة البويرة، ديسمبر 2017، ص ص 132. 133.

[3] محمود علي عامر، محمد خير فارس، تاريخ المغرب العربي الحديث (المغرب الأقصى – ليبية) الجمعية التعاونية للطباعة، دمشق، د س، ص ص 116. 117.

إضافة إلى هذا الامتياز الذي تمتع به الأجانب المقيمين بالمغرب والذي يعد تحصيل حاصل للامتيازات الأخرى التي سبق وأن ظفروا بها والمتمثلة في ما يلي:

1. **حق التجارة:** والذي من أجله أبرمت تلك المعاهدات الأولى بين المغرب والدول الأجنبية وعلى إثره تقررت تبعا له أغلب الامتيازات الأجنبية خاصة منها اتخاذ التجار الأجانب لسماسرة ومترجمين من الرعايا المغاربة بحجة مساعدتهم في مهمتهم التجارية ومن ثم منحهم صفة محميين [1].

2. **حق الإقامة والتنقل:** والذي لم يكن يسمح به في مراكش باعتبار الأجانب أعداء هذه البلاد حتى ولم يكونوا في حرب واقعية معها، بناءا على قواعد القانون العالم الإسلامي، الذي يقسم العالم إلى دار إسلام ودار حرب إلا أنه سمح للتجار الأوربيين بالإقامة في بعض المناطق كطنجة والصويرة لأغراض تجارية [2].

3. **حق العبادة:** يدخل ضن الحقوق الطبيعية، والتي تسمح بها الشريعة الإسلامية على أساس التسامح الديني، وقد سجل في كثير من المعاهدات التي أبرمتها مراكش مع الدول الأجنبية على أساس المعاملة بالمثل، كان الأجانب يمارسون شعائرهم الدينية في بادئ الأمر في دور قناصلهم، ثم تطور ذلك إلى إنشاء مؤسسات خاصة بالعبادة بل تجاوزت هذا الحد إلى درجة أنهم أصبحوا يعملون على نشر تعاليم دينهم بين المغاربة [3].

4. **حق القضاء:** كان القضاء المغربي قانونا دينيا يقوم على مصدرين أساسيين هما: القرآن والسنة، يطبق تعاليم الشريعة الإسلامية ن غير أن المعاهدة المغربية الاسبانية لسنة 1797 ستحدث امتياز قضائي خطير يمس بالسيادة الوطنية وبصفة مباشرة، جوهره " أن المدعي يتبع المدعى عليه إلى محكمته ". بمعنى إذا كان المدعي مغربيا، والمدعى عليه اسبانيا فالفصل في نزاعهما يعود إلى القنصل الاسباني الذي سيطبق قانون بلاده ليس على مواطنيه فقط وإنما يشمل أيضا المواطنين المغاربة وبموافقة السلطة المخزنية. الأمر الذي يتناقض والشريعة الإسلامية التي تقضي بأن المسلم لا يمكن أن يقاضي من طرف قاضي غير مسلم وبقانون غير إسلامي [4].

---

[1] أحمد بن عبود، مركز الأجانب في المغرب: دراسات قانونية لوضعية الأجانب في المغرب قبل عهد الحماية وخلاله "، ط 3، منشورات عكاظ، الرباط، 1988، 92.

[2] إبراهيم كردية، المرجع السابق، ص 05.

[3] أحمد بن عبود، المرجع السابق، ص 94.

[4] إبراهيم كردية، المرجع السابق، ص 07.

ونظرا لاستفحال نظام الحماية القنصلية بالمغرب فقد أوجد ثلاثة أصناف من المغاربة المحميين:

- **المحميون الدبلوماسيون:** أي مستخدمو القنصليات وكان عددهم محدودا جدا فكانت الحماية الأوربية تمتد إلى أقربائهم لكنها لم تكن وراثية وكانت تعفيهم من جميع الضرائب والرسوم.
- **مستخدمو المؤسسات التجارية الأوربية:** ولم يتجاوز عددهم مبدئيا اثنين لكل مؤسسة، كانوا يدفعون مبلغ ضرائبهم للقنصل الأوربي التابعين له، ولم يخضعوا لأي رسما استثنائي.
- **المشاركون الفلاحون أو خدام المحميين:** الذين لا يمكن إلقاء القبض أو إحالتهم على العدالة دون أن يخبروا القنصل التابعون له. [1]

وهذه الطبقات الثلاث من المحميين تبقى محافظة على جنسيتها المغربية، وهناك طبقة رابعة هي طبقة المتجنسين الذين تجنسوا بالجنسية الأجنبية وتجردوا من جنسيتهم الأصلية، وهذه الطبقة فوق طبقات المحميين الثلاث لتمتعهم بما يتمتع به الأجانب[2].

كان لتفاحش نظام الحماية القنصلية بالمغرب انعكاسات وخيمة على المخزن والبنية الاجتماعية المغربية فبالإضافة إلى تقسيم المجتمع المغربي إلى محميون وغير محميين كما سبق وان أشرت فقد وجد الأجانب في منح الحماية للرعايا المغاربة وسيلة للنشر الفوضى فقد أخذ نواب القناصل في توزيع الحماية على الكثير من المغاربة الذين بدورهم وجدوا فرصة في منح أقاربهم الحماية حتى يفلتوا من الالتزامات المالية والقضائية، ليتطور الأمر أكثر وتزداد الممارسات التعسفية حيث أصبحوا يتمادون على السلطات المغربية توجيه الإهانة إلى بعض أفرادهم، يضاف إلى ذلك متاجرتهم بصكوك الحماية [3].

إذن فمضامين الاتفاقيات والمعاهدات التي ابرمه المغرب مع الدول الأجنبية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر كانت بمثابة الأرضية والأصول التي ستعتمدها الدول الأوربية في صياغة المعاهدات المبرمة في القرن التاسع عشر والتي ستأخذ بعدا خطيرا [4]. وفي هذا الصدد قال مؤرخ المملكة المغربية **عبد الوهاب بن منصور: " يمنحون هذه الامتيازات دون إدراك أو عن إدراك لأبعاد بعض المطالب التي تبدو وكأنها لا تحمل في طياتها شرا ولا يمكن**

[1] روجي لوطورنو، فاس قبل الحماية، تر: محمد حجي، محمد الأخضر، ج 03 ، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992، ص 264.

[2] عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 08.

[3] تركي عجلان الحارثي، نماذج من التجاوزات الأجنبية في المغرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مجلة جامعة عبد العزيز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1413هـ- 1993 م، ص ص 105، 106.

[4] هند محمد العبد الله المطلق، الامتيازات الأجنبية وأثرها على استقلال المغرب الأقصى(1856 -1912)، بحث مقدم كجزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 03.

في ثناياها سوء يهدد كيان الدولة والمجتمع فقد كانت الامتيازات تمنح للدول الأجنبية مجاملة وتكرما أو غفلة وجهلا أو استخفاف بأمور بدت في إبانها غير ذات أهمية وكان الحزم واليقظة يفرضان عدم الاستخفاف بما فيها من خطر وضرر"[1].

المبحث الثالث: الضغوطات العسكرية.

أولا:معركة إيسلي 1844:

كانت أعظم ضربة سددت إلى المغرب هي احتلال فرنسا للجزائر في سنة 1830 حيث أصبح لفرنسا مصالح حيوية في المغرب مرتبطة بوجودها في الجزائر هذا بالإضافة إلى تلك المصالح المتصلة بالصراع الاستعماري بين فرنسا ومنافستها الأولى إنجلترا التي كانت تسعى هذه الأخيرة للسيطرة على منافذ البحر الأبيض المتوسط والتحكم في التجارة الدولية. [2]

وقد فتح استيلاء الفرنسيين على مدينة الجزائر وسقوطها الباب على مصراعيه للاحتكاك بين المراكشيين والفرنسيين في مدينة تلمسان إلى أن تصبح مواجهة عسكرية بين الجيش المغربي والفرنسي عرفت بمعركة إيسلي[3] وتعود أسبابها إلى ما يلي:

- بعد انهيار الحكم التركي في الجزائر[4]لجأ أهل تلمسان إلى السلطان عبد الرحمان للانضواء تحت سيطرته وطلبوا من قائد وجدة **أبي العلاء إدريس الجراري**[5] التوسط لهم لدى السلطان لقبول بيعتهم والنظر في أحوالهم رافضين الخضوع للعدو الأجنبي واستعدادا لذلك شكلوا وفد يمثلهم للسفر إلى مكناس وعرضوا مطالبهم للسلطان المغربي إلا أن المولى عبد الرحمان كان مترددا في بادئ الأمر[6].

---

[1] مصطفى بطراوي، المرجع السابق، ص 140.

[2] شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير (من الفتح العربي إلى الوقت الحاضر: ليبيا –تونس- الجزائر –المغرب الأقصى –مراكش) ط1، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1977، ص311.

[3] عبد المجيد بن جلون، هذه مراكش، مكتب المغرب العربي، ط 01، مطبعة الرسالة، ، القاهرة، 1949. ص43.

[4] عبد العزيز بن عبد الله، المرجع السابق، ص55.

[5] ولاه المولى عبد الرحمان بن هشام عام 1243هـ على وجدة تزامنت ولايته لوجدة مع الاحتلال الفرنسي للجزائر وهو الذي فاوض أهل تلمسان في البيعة للسلطان وقد سجن عام 1245هـ عندما تواطأ مع الجيش لنهب أثاث الكرغلية الأتراك وقبيلتي الدوائر والزمالة العرب ثم عفا عنه وولاه على جيش الودايا عام 1247هـ. ينظر إلى: عبد العزيز بن عبد الله، الموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضارية (4)، دار الحديث الحسنية، د م ، 1981، ص11.

[6] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق .ص235.

وبما أنه جرت العادة أن يستشير السلطان في مثل هذه النوازل علماء فاس ليستفتوا له وكان من بينهم صهره وابن عمه المولى عبد الهادي بن سليمان الذي عرف عنه سداد الرأي وكان حبرا من أحبار الإسلام وقد كان رده على بيعة المولى عبد الرحمان قائلا:"**إنهم في القديم يخطبون باسم العثماني فما لهم لا يذهبون إليه وهم مطوقون ببيعته؟** "من خلال هذا القول يظهر رفضه لهذه البيعة ويؤيده في ذلك أيضا بعض من علماء فاس في حين رخص البعض الآخر وأجاز البيعة، وأما السلطان عبد الرحمان فكان يميل للرأي الثاني. [1]

ولما بلغ أهل تلمسان ما صدر عن علماء المغرب خاصة المولى عبد الهادي ومن يوافقه الرأي، عقدوا مجلسا علميا قرروا فيه أن السلطان العثماني حال بينهم وبينه ايالات وبحور يتعذر الوصول إليه إلا بعد أيام وشهور وأن اختيارهم لسلطان المغرب هو قربه منهم واتصاله بهم برا وبحرا. [2]

قبل المولى عبد الرحمان[3] بيعة أهل تلمسان بشيء من التوجس وولى عليهم ابن عمه المولى علي بن سليمان وفي هذا الصدد يقول قدور بن علي صاحب كتاب بنو يزناسن: "**ورشح ابن عمه المولى عليا عليهم لما يعلم من عقله ودرايته وسياسته، وأنه ذو نفس أبية لكون تلك النواحي لا يصلح لها إلا من اتصف بهذه الأوصاف وكما رشحه مولانا للخلافة عليهم أي على أهل تلمسان رشحه ليكون واسطة بينهم وبينه لكون الأوصاف المذكورة فيه** "

تحت وصاية إدريس الجراري عامل إقليم وجدة لمساعدته في إدارة إقليم تلمسان. [4]

مدعم بكتيبة مؤلفة من جند الودايا والعبيد[5] وقد وصلت حملة أمير المغرب إلى تلمسان في 07 نوفمبر 1830[6].

.[6]1830

---

[1] مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مصطفى المشرفي، الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية، ج02، المصدر السابق ،ص72.

[2] المصدر نفسه ،ص 72.

[3] المولى عبد الرحمان: أمير المؤمنين عبد الرحمان بن هشام بن مُحَمَّد بن عبد الله بن إسماعيل ولد عام 1204 هـ وبويع بفاس في 15 ربيع الأول 1238 هـ بعد وفاة عمه السلطان المولى سليمان وبعهد منه، توفي بمكناس يوم الإثنين 29 محرم 1276 هـ، ودفن بضريح جده السلطان المولى إسماعيل. ينظر إلى: عبد الرحمان ابن الزيدان، العز والصولة في معالم نظم الدولة، ج01، د ط، المطبعة الملكية، الرباط، 1961، ص 10.

[4] قدور بن علي بن البشير اليزناسيالعتيقيالورطاسي الحسني: بنو يزناسن عبر الكفاح الوطني، مطبوعات دار المغرب، سلسلة التاريخ 03، الرباط، 1976/1396م. ص ص 74-75.

[5] إسماعيلي مولاي عبد الحميد العلوي، تاريخ وجدة وأنكاد في دوحة الأمجاد، ج01، ط 01، د د، د م، 1406-1985، ص 100.

[6] زهرة بقبق، الأمير عبد القادر في الأسر (1849-1852) رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2010/2009 م، ص 42.

تمكن من إجلاء جيش الكرغلية غير أنه اصطدم ببعض القبائل وفي طليعتها قبيلتا الدوائر والزمالة التي كانت لها امتيازات في المنطقة فحدثت بينهما مناوشات فجاءت على إثرها إمدادات من 500 فارس ومائة من المشاة وفرقة من المدفعية للسيطرة على الوضع واستتاب الأمن. [1]

لما عملت فرنسا بخبر وجود خليفة عن السلطان المغربي بتلمسان. لم تقف مكتوفة الأيدي وإنما لجأت إلى أساليب الدبلوماسية أولا مع الإنذار والتهديد حتى يسحب المغرب جيشه وإدارته ويعدوا عن ما يقوم به في الجزائر. وجه الجنرال كلوزيل إلى دولابورت القنصل الفرنسي بطجنة يدعوه إلى التدخل لدى العاهل لسحب قواته[2] بتاريخ 30 ديسمبر 1830م.

كان رد السلطان بأن للمغرب حقوق بتلمسان ومن واجبه أيضا حماية المسلمين، فأرسل كلوزيل مرة أخرى أوفري Auvrayللمغرب لتقديم احتجاج لكن رجع دون إنجاز مهمته.

بعثت حكومة باريس إلى مفوضها بطنجة بمذكرة احتجاج يوم 31 جانفي 1831 ليعلن للسلطان سخط حكومته على ما يحدث ويعتبر ذلك انتهاكا لحرمة الحدود الجزائرية وتوعدت بإعلان الحرب ضد المغرب إن لم يستجب لمطالب فرنسا. [3]

وفي هذا الإطار قامت بإعدام بعض المغاربة في الجزائر وصادرت ممتلكاتهم، وأرسلت مبعوثين عسكريين إلى المغرب بإنذارات قاسية حتى أنها لجأت إلى استعراض سفنها الحربية على السواحل المغربية لنشر الرعب والبلبلة[4] حيث أرسلت سفينتين حربيتين للتهديد إلى طنجة يوم 18 نوفمبر 1831 [5]. كما وجدت في تمرد قبائل الاودايا الاودايا والغرب والزعير وتادلا فرصة للتوغل إلى الحدود الشرقية.

[1] إسماعيلي مولاي عبد الحميد العلوي، المصدرالسابق، ص100.

[2] عز الدين بن سيفي، العلاقات الجزائرية المغربية (1246-1330/1830-1912)رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018، ص88.

[3] عز الدين بن سيفي، المرجع السابق، ص88.

[4] ثريا برادة، نسف المؤسسات التقليدية وتمهيد الاستعمار الفرنسي: المقاومة المغربية 1904-1955 الجذور والتجليات، سلسلة الندوات والأيام الدراسية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن زهر، المملكة المغربية، 1997، ص 82.

[5] زهرة بقبق، المرجع السابق، ص 42.

ولم تكتف بهذا فقط بل تحركت دبلوماسيا لإحباط محاولة اسبانيا في التنازل عن مليلية وحجرة بادس للمغرب بسبب الأزمات المالية التي كانت تعاني منها من جراء الحروب الأهلية وذلك حتى لا يقوى موقع المخزن بالنسبة للمغاربة.

تشجيع السويد والدانمارك اللتان كانتا تدفعان الأتاوة للمغرب على التخلص من هذا الالتزام. [1]

وقد برز الموقف الإنجليزي حول هذا الأمر من خلال النصيحة التي قدمها الإنجليز للسلطان المغربي بانتهاج سياسة السلام لأنه في حالة ما قرر المولى عبد الرحمان مواجهة الفرنسيين في هذا الموضوع فعليه أن لا ينتظر المساعدة البريطانية، كما حذر القنصل البريطاني السلطان عبد الرحمان بأنه سيواجه كارثة إذا ما تعنت وتحدى فرنسا بسبب تفوقها الساحق في السلاح. [2]

وأمام الضغوطات الفرنسية والتوسط الإنجليزي، بالإضافة إلى سوء تصرف العسكر بتلمسان، [3] أمر السلطان عبد الرحمان الجيش المغربي بالانسحاب من الأراضي الجزائرية[4] وذلك في 22مارس1832م. [5]

شهدت المنطقة الغرب الجزائري فراغ سياسي إثر جلاء القوات المغربية عنها وسيطرة الفرنسيين على مدينة وهران في 04 جانفي 1831، ترتب عنه اضطرابات عارمة وضربت الفوضى أطنابها في المنطقة. فرأى الأهالي أنه لابد من قائد ينظم أحوال البلاد ويجمع القبائل لمواصلة الجهاد. [6]

فوقع الاختيار على محي الدين الذين رفض مطلب الأعيان وتحجج بكبر سنه ولما رأى في ابنه من صفات تأهله لهذا المنصب وخاصة شخصيته القيادية، عرض على القبائل مبايعته وتمت هذه البيعة في نوفمبر 1832. [7]

---

[1] ثريا برادة، المرجع السابق، ص 82.

[2] ب، ج، ، روجرز، تر وتع: يونان لبيب رزق، تاريخ العلاقات الإنجليزية –المغربية حتى عام 1900، د ط، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1981، ص191.

[3] محمد القبلي، المرجع السابق، ص 463

[4] ثريا برادة، المرجع السابق، ص83.

[5] زهرة بقبق، المرجع السابق. ص42.

[6] عبد القادر دزاير، دور الخلفاء في بناء الدولة الجزائرية (1832-1847) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2010/2009. ص16.

[7] مصطفى النيفر، مثل من الحوار المزيف، أجوبة مغربية عن أسئلة فرنسية، د ط ، د د ، ت م ، د س ، ص 145.

رغم أن السلطان عبد الرحمان قد سحب قواته من تلمسان إلا أنه هذا لم يمنعه من تقديم المساعدات المادية والمعنوية للمقاومة الجزائرية التي اتخذت من المدن والموانئ المغربية أسواق ضرورية لشراء الأسلحة والذخيرة التي كانت تأتي من جبل طارق وتمر عبر الحدود بمساعدة السلطات المغربية.

إضافة إلى الدعم اللوجستيكي الذي كان السلطان يرسله إلى الأمير عبد القادر وفي هذا الصدد يقول **الكولونيل "أسكوت ": "وفي الفاتح من سبتمبر بدأ هذا الشهر بوصول قافلة من فاس تتكون من ستين بغلا مثقلة بالأقمشة للجيش وبمائة برميل من البارود من نفس المصدر الذي جاءت منه مواد أخرى منذ بضعة أيام وقد رافق هذه القافلة ابن الحاج طالب بن جلون ابن رئيس وزراء المغرب نفسه)".** [1]

ولم يتوقف الدعم المغربي للأمير عبد القادر على السلطات المغربية فحسب وإنما شمل أيضا انضمام القبائل المغربية خاصة تلك الواقعة على الحدود الريف وحتى مدن السواحل كتطوان وفي هذا يقول أوسكوت: ". . . **ولما غادرنا تطوان خرج لتوديعنا عدد كبير من الناس وقبل أن نخطو الخطوات الأولى، تقدم إلينا شيخ عجوز ورفع يديه إلى السماء يدعو الله أن يسهل سفرنا ويجعله ميمونا بحيث نلتحق بسلام إلى حامي الإسلام".**[2]

لجوء الأمير عبد القادر إلى الأراضي المغربية وجعله منها قاعدة عسكرية كلما اقتضت الظروف ذلك، والأهمية الإستراتيجية التي لعبتها الحدود الشرقية المغربية في الحرب التي كان يخوضها الأمير ضد القوات الفرنسية [3]خاصة بعد سقوط عاصمة الأمير عبد القادر الزمالة[4] سنة 1843. [5]

أخذت الجيوش الفرنسية تلاحقه إلى التراب المغربي خاصة وجدة وبني يزناسن حيث استطاعت هذه الأخيرة الإيقاع بالجيوش الفرنسية الأمر الذي أدى بالمولى عبد الرحمان إلى مهادنة الفرنسيين. [6]

---

[1] عز الدين بن سيفي، العلاقات الجزائرية المغربية على عهد الأمير عبد القادر الجزائري والسلطان عبد الرحمان (1832-1847)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، ع 29 ، جامعة بابل ، تشرين الأول / 2016 م ، ص 51.

[2] المرجع نفسه ،ص 51.

[3] عز الدين بن سيفي، المرجع السابق، ص 51.

[4] عاصمة دولة الأمير عبد القادر المتنقلة سقطت يوم 06 ماي 1843، كانت تضم حوالي خمسين ألف نسمة بما في ذلك نساء وعائلات جنوده، ينظر إلى: أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج02، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، 40.

[5] زهرة بقبق، المرجع السابق، ص 44.

[6] قدور الورطاسي، المصدر السابق، ص 41.

اتخذت السلطات الفرنسية من لجوء الأمير للتراب المغربي ذريعة للتدخل في شؤونه واختراق حدوده بدعوة حق مطاردة متمرد. [1]

على إثر ذلك أقام بيجو ثلاث مراكز عسكرية جديدة على الحدود الجزائرية المغربية على النحو التالي:

- اثنين جنوب غربي تلمسان.
- والآخر غرب تلمسان على بعد 25كلم شرقي وجدة أي في[2]**لالة مغنية**[3]وقام الفرنسيون بحفر خنادق في هذه المنطقة المقدسة عند المغاربة، وعاثوا فيها فسادا ولم يتركوا فاحشة إلا وعملوها من تدخين ورقص وغناء، بحيث لا يمكن النظر إليها واحتمال ما يحدث. فانطلقت صرخات الغضب والسخط في كامل الأراضي المغربية التي أيقظت السلطان من تردده في الدخول في مواجهة عسكرية مع فرنسا. [4]

فتوجهت حملة بقيادة المأمون بن الشريف ابن عم السلطان على كتيبة الجند نحو وجدة وعززها السلطان بأبي الحسن علي بن القناوي، [5] وفي 30ماي1844م أقدمت هذه الكتيبة بمهاجمة الخنادق الفرنسية وأطلقوا عليها النار لينشب اشتباك قصير انتهى بهزيمة المغاربة واندحارهم إلى وجدة. [6]

اقترح المرشال بيجوفور وصوله إلى لالة مغنية ترتيب لقاء بينه وبين القناوي وحدد موعد اللقاء يوم 11جوان1844م وبالفعل التقى الطرفان في المكان المحدد كل منهما على رأس قوة عسكرية كبيرة الشيء الذي يؤكد سوء نية الطرفين للتفاهم. استأنفت المفاوضات إلا أن الفرسان المغاربة أعادوا نفس الكرة وأطلقوا النار على الفرنسيين الذين دخلوا في اشتباك آخر مع المغاربة بقيادة بيجو انهزم فيه الجيش المغربي ولاذ بالفرار. [7]

---

[1] – بهيجة سيمو، الإصلاحات العسكرية بالمغرب 1844-1912، د ط، منشورات اللجنة المغربية للتاريخ العسكري، الرباط، 2000، ص 85.

[2] زهرة بقبق، المرجع السابق، ص47.

[3] لالة مغنية يعود هذا الاسم إلى امرأة مرابطة اشتهرت بورعها وتقواها وما تزال بقاياها في ضريح أقيم لها رسميا في عين المكان وأطلق عليه بلالا مغنية تخليدا لها. ينظر إلى شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، تر: أبو قاسم سعد الله، الدار التونسية، تونس ، ص222.

[4] المصدرنفسه ،ص223.

[5] زهرة بقبق، المرجع السابق. ص47.

[6] شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص223.

[7] المصدرنفسه ، ص223.

اعتبر بيجو هذه الأعمال خيانة وكرد فعل قام باحتلال مدينة وجدة بعد أن كتب إلى ابن الكناوي يستوضحه حول ما وقع فكان رد هذا الأخير عبارة عن اعتذار وتملص. [1]

فكتب بيجو رسالة أخرى تضمنت ما يلي:

- الاحتفاظ بالحدود بين البلدين كما كانت مرسومة في عهد الأتراك وبعدهم في عهد الأمير عبد القادر.
- منع استقبال الأمير عبد القادر وتقديم المساعدة له. [2]
- عدم استقبال القبائل التي هاجرت إلى المغرب. [3]

ليضيف في آخر الرسالة قائلا: ". . . . **وبتنفيذ هذه الشروط سنكون أصدقائكم ولكنكم إذا أردتم غير ذلك، فنحن أعداؤكم، أجبني فورا ومن غير لف ودوران، لأنني لا أفهم اللف والدوران**". [4]

بالرغم من تصاعد الأحداث التزم السلطان عبد الرحمان بالصمت، متجاهلا كل من الإنذارات الفرنسية والاشتباكات التي وقعت عند لالة مغنية[5]إقتداءا بالنصائح البريطانية التي طلبت منه الالتزام بسياسة سلمية مع فرنسا وأن يتصرف بحكمة ويمنع رعاياه من القيام بأي دور في الصراع بين الأمير وفرنسا. [6]

وفي هذا الإطار حاول الملك الفرنسي لويس فيليب ورئيس وزرائه تهدئة المخاوف البريطانية، كما التزم جانبا من الاعتدال في تصريحهما، [7] ثم أكد الملك الفرنسي للسفير البريطاني أنه في حالة عدم استجابة السلطان المغربي للمطالب الفرنسية، فإن فرنسا لا تضمن عدم وقوع الحرب. [8]

تواصلت الضغوطات الفرنسية العسكرية والسياسية على المغرب[9].

---

[1] مُحَمَّد بن عبد القادر الجزائري ،تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر ، ج01 ، د ط ، المطبعة التجارية ، الإسكندرية ، 1993م ، ص290.

[2] بسام العسلي، المرشال بيجو 1784-1849م، ط 02 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، 1982م، ص87.

[3] مُحَمَّد بن عبد القادر الجزائري ،المصدر السابق، ص87.

[4] بسام العسلي، المرجع السابق، ص87.

[5] بسام العسلي بيجو، المرجع السابق، ص88

[6] إسماعيلي مولاي عبد الحميد العلوي، المصدر السابق، ص119

[7] بسام العسلي، المرجع السابق، ص 88.

[8] عز الدين بن سيفي، المرجع السابق. ، ص121.

[9] عز الدين بن سيفي، مجلة كلية التربية، المرجع السابق، ص54.

فبالإضافة إلى الرسالة التي وجهها القنصل دونيون إلى العامل المغربي يطالب فيها بالرد على شروط بلاده، وكان ذلك في 23جويلية1844م. [1]

فقد سبق ذلك انطلاق الأسطول الفرنسي من طولون في شهر جوان بقيادة الأمير **"دوجوانفيل" Le prince de Joinville**الذي وصل إلى المياه الإقليمية المغربية نهاية شهر جويلية، أرسل إنذارا آخر إلى السلطات المغربية، مهلته ثمانية أيام للرد على مطالب فرنسا، ولما لم يتلق ردا مباشرا قصف مدينة طنجة يوم 06أوت. [2]

لم تفلح الوساطة البريطانية في إيجاد حل سلمي يرضي الطرفين للعدول عن الدخول في حرب. [3]

وفي المقابل أكمل المولى عبد الرحمان تجهيز الجيش تحت قيادة ولده وخليفته **مُحَمَّد بن عبد الرحمان** وسار حتى نزل **بواد اسيلي**[4] بالقرب من وجدة على رأس 30ألف جندي. [5]

كان الأمير عبد القادر لازال جائلا في تلك الناحية ومعه نحو خمسمائة فارس ممن بقي معه فاجتمع مع المولى مُحَمَّد وأشار إليه ينصحه قائلا: **"إن هذه الفرش والأثاث والشارة التي جئتم بها حتى وضعتموها بباب جيش العدو وليس من الرأي في شيء أو مهما نسيتم فلا تنسوا أن لا تلاقوا العدو إلا وأنتم متحملون منكمشون بحيث لا يبقى لكم خباء مضروب على الأرض وإلا فإن العدو متى رأى الأخبية مضروبة لم ينته دون الوصول إليها ولو أفنى عليها عساكره وبين كيف كان هو يقاتله".**

غير أن الأمير المغربي لم يأخذ بنصيحة عبد القادر. [6]

---

[1] إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ ، ج03 ، ط02 ، دار الرشاد الحديثة ، الدار البيضاء ، 1994 م ، ص201.

[2] عز الدين بن سيفي، المرجع السابق، ص54.

[3] دانيل شروتو، تجار الصويرة المجتمع الحضري والامبريالية في جنوب غرب المغرب 1844-1886م، تح: خالد بن صغير، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرباط 1997م، ص227.

[4] **تعريف ايسلي**:حصن تحيط به الأسوار في سهل ويقع بين مفازة أنكاد واقليم تلمسان، ويؤكد المؤرخون أنه من تأسيس الأفارقة القدامى. كان آهلا بالسكان في دولة بني عبد الواد الذين كانوا يقيمون به حامية ضد أعراب الصحراء، لكن الأمير المريني يوسف خربه وبقي خاليا مدة طويلة إلى أن جاء بعض النساك وسكنوا فيه. للمزيد بنظر إلى: مارمولكربخال، إفريقيا، تر: مُحَمَّد حجي وآخرون، ج 2، د ط، دار المعرفة، الرباط، ص ص 293، 294.

[5] لفي، يروقتشال، نخب تاريخية جامعة لأخبار المغرب الأقصى، مطبوعات لاروز، باريس، 1948م، ص127.

[6] أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى الدولة العلوية، تح: جعفر الناصري ومُحَمَّد الناصري، ج9، د ط، دار الكتاب، 1997م. ص51.

وما زاد الطين بلة لما أتى رجلان من تلك الناحية ليلة الحرب يخبران الحاجب بأن العدو اقترب استعدوا له وأخبروا الأمير إلا أن الحاجب رفض إيقاظ المولى مُحَمَّد. [1]

التقى الجمعان يوم 14أوت1844م وكان الجيش المغربي يتكون من 11500جندي الذي عبر النهر، ودخل في معركة مع الجيش الفرنسي. [2]

رصد العدو المولى مُحَمَّد وقصده بالرمي عدة مرات حتى كاد يسقط ولما رأى ذلك غير ملابسه فشاع بين الجنود أن الأمير قد هلك، فحدثت فوضى في الجيش وتسابقت بعض الرجال إلى محلة الأمير لنهب المال وتقاتلوا من أجله. [3]

كانت معركة قصيرة استمرت من الساعة الثامنة صباحا إلى الزوال وانتهت بهزيمة الجيش المغربي في وادي ايسلي. [4]

[4]

وفي 15أوت1844م قنبل الأمير دوجوانفيل ميناء الصويرة الواقعة جنوب غرب المغرب على المحيط الأطلسي. [5]

قاوم المغاربة القصف لمدة قصيرة فلم تمض سوى ساعات معدودات حتى مشيت الحامية المغربية في الجزيرة بالهزيمة على يد حوالي 500 أو 600جندي فرنسي. [6]

أجمعت الدراسات المغربية على اعتبار هزيمة المغرب أمام فرنسا في معركة واد ايسلي بأنها الإشارة الخضراء للاحتلال الفرنسي للمغرب، [7]

لولا تهديد بريطانيا فرنسا بالتدخل لو كلفها ذلك نشوب حرب. [8]

---

[1] لفي بروقتشال، المرجع السابق. ص128.

[2] عز الدين بن السيفي، المرجع السابق. ص123.

[3] الناصري، المصدر السابق. ص52.

[4] عبد الوهاب بن منصور، قبائل المغرب، ج01، المطبعية الملكية، د ط، الرباط، 13288-1968م. ص221.

[5] نصر الدين لعوج، ملابسات الأيام الأخيرة لمقاومة الأمير عبد القادر من خلال أدبيات المخزن المغربيومذكرات الأمير ،الأمير عبد القادر عبقرية في الزمان والمكان. د ط ، منشورات مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية ، مكتبة الرشاد ، سلسلة منشورات الذكرى الخمسين لاسترجاع السيادة الوطنية (1912-1962م) ، الجزائر ، د س، ص280.

[6] دانيل شرونو، المرجع السابق. ص227

[7] نصر الدين لعوج، المرجع السابق. ص279.

[8] علي مُحَمَّد مُحَمَّد الصلابي، الأمير عبد القادر: محي الدين الجزائري قائد رباني ومجاهد إسلامي، د ط، د م، د س، ص281.

نتائج المعركة:

- خلفت المعركة800قتيل، وما بين 1500 و2000جريح هذا في الجانب المغربي.
- أما خسائر القوات الفرنسية وحسب التقارير الرسمية فقد قدرت بـ: أربعة ضباط قتلى و10 ضباط جرحى و27 من الجنود القتلى و87 جريحا. [1]
- رغم أن معركة ايسلي لم تسفر عن اقتطاع جزء من أراضي المغرب ولم تجبره على دفع غرامة حربية إلا أن وقعها على المغرب كان كبيرا فقد تسببت في انهيار سمعة المغرب العسكرية التي تمتع بها منذ قرون طويلة خاصة الانتصار الساحق الذي حققه في معركة وادي المخازن[2] 1578م. [3]
- استطاعت فرنسا إجبار المغرب على التنازل عن التعويضات التي كانت تدفعها الدول الأوروبية له وشمل هذا التنازل كل من السويد والدانمارك. [4]
- فرضت معاهدة الصلح على السلطان فرضا:[5]

– معاهدة طنجة 10سبتمبر1844م[6]:

نصت هذه المعاهدة على الشروط التالية:

. الشرط الأول: سحب الجيوش المراكشية من وجدة وكل الحدود المحاذية لها.

. الشرط الثاني: معاقبة كل الذين يخترقون الحدود الفرنسية (الجزائرية). [7]

---

[1] عز الدين بن سيفي، المرجع السابق. ص123.

[2] **معركة واد المخازن**: سميت أيضا بمعركة الملوك الثلاثة ومعركة القصر الكبير وقعت يوم 30 جمادى الثانية 986 هـ الموافق ل 04 أوت 1578 م، كان من أسبابه استنجاد المتوكل (المسلوخ) سبستيان ملك البرتغال، لاسترجاع ملكه ومحاربة عميه عبد الملك المعتصم بالله وأحمد المنصور مقابل أن يتنازل له عن جميع شواطئ المغرب، ولهذا الغرض أبحرت السفن البرتغالية من ميناء لشبونة باتجاه المغرب سنة 1578 م، أما الجيش المغربي فقد حشد جنوده والتقى الجمعان في منطقة وادي المخازن وانتهت بانتصار الجيش المغربي بقيادة عبد الملك المعتصم بالله وأخوه أحمد المنصور وقد توفي فيها عبد الملك المعتصم بالله والمتوكل غرقا في الوادي وملك البرتغال سبستيان. ينظر إلى: شوقي أبو خليل، وادي المخازن معركة الملوك الثلاثة – القصر الكبير، ط 01، دار الفكر، دمشق، 1988 م، ص 46.

[3] بهيجة سيمو، المرجع السابق، ص88.

[4] عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص221.

[5] بسام العسلي، الأمير عبد القادر الجزائري، ط02 ، دار النفائس، بيروت، 1986م، ص148.

[6] أنظر الملحق :رقم 01 ، ص151 .

[7] محمد بن عبد القادر الجزائري، المصدر السابق، ص292.

. الشرط الثالث: منع الأمير عبد القادر من اجتياز حدود الجزائر. [1]

. الشرط الرابع: اعتبار الأمير عبد القادر خارج على القانون في جميع أنحاء المملكة المغربية وفي الجزائر على السواء.[2]

الشرط الخامس: تسطير الحدود الفاصلة بين الحكومة الفرنسية والحكومة المراكشية.

. قبل السلطان المغربي بنود هذه المعاهدة بكل شروطها ووقع عليها. [3]

- **معاهدة لالة مغنية 18مارس1845م:**

انعقدت هذه المعاهدة في 18مارس1845م[4] حسبما أشير إليه في الشرط الخامس للمعاهدة طنجة والتي نصت على ما يلي:

. الشرط الأول: إبقاء الحدود بين ايالتي المغرب والجزائر كما كانت سابقا بين الحكام الأتراك والملوك المغرب.

. الشرط الثاني: تسطير الحدود بالأماكن الواقعة عليها وبالتالي أصبحت ما كان غرب الخط أو الحد فهي المملكة المغربية أما ما كان شرق الحد فهي الجزائر. [5]

. الشرط الثالث: إرساء الحدود لتبدأ بدقة من نقطة التقاء واد عجرود مع البحر الأبيض المتوسط حتى ثنية الساسي وبعد ثنية الساسي أصبح التقسيم على أساس القبائل والقصور في المنطقة التابعة للمغرب والخاضعة للجزائر. [6]

. الشرط الرابع: أن الصحراء لا أحد ينفرد بها ولا تحتاج إلى التحديد كونها أرض قاحلة غير قابلة للعيش والحرث.[7]

والحرث.[7]

[1] نزار آباظة الأمير عبد القادر الجزائري، العالم المجاهد، دار الفكر، د ط، دمشق، 1414هـ / 1994م، ص12.

[2] بسام العسلي، بيجو، المرجع السابق، ص91.

[3] محمد بن عبد القادر الجزائري، المصدر السابق، ص292.

[4] نصر الدين لعوج ملابسات، المرجع السابق ،ص281.

[5] عبد الرحمان بن محمد السجلماسي ابن الزيدان: إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، تح: علي عمر، ج05، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2008م، ص195.

[6] نصر الدين لعوج، المرجع السابق، ص281.

[6] République française, Journal (14) officiel, 27juillett, p677.

-لكن المفوض المغربي ارتكب خطأ فادحا لأنه ترك المناطق الجنوبية الواقعة بين ثنية الساسي وواحة فكيك وكأنها جزء من الصحراء التي من الصعب تحديدها هذا البند الغامض من المعاهدة فتح الباب للغزوات الفرنسية لتطويق المغرب تدريجيا ثم لاستكمال المخطط التوسعي بالاحتلال العسكري والسياسي. [1]

ثانيا: حرب تطوان 1860م.

إن تراكم مظاهر التخلف السياسي والعسكري والاقتصادي وخاصة العلمي والتقني في المغرب مقارنة بالنهضة الأوروبية في مختلف هذه القطاعات كان سببا في مصائب المغرب المتتالية كما أن من سوء حظ المغرب أنه تحكمت فيه الجغرافيا فقربه من أوروبا خاصة شواطئه الشمالية جعل منه مركز تهديد مستمر. [2]

بعد انكشاف ضعف الجيش المغربي أمام القوى الأوروبية إثر هزيمة ايسلي، راحت اسبانيا هي أيضا تظهر مطامعها[3] منذ أواسط القرن التاسع عشر باعتبار المغرب مجالا يمثل مصالحها الحيوية والإستراتيجية الجديدة وسيصبح البلد الذي ستوجه إليه إيديولوجيتها الاستعمارية خصوصا بعد فقدانها لمستعمراتها. [4]

-ثم إن انعكاسات الاحتلال الفرنسي للجزائر كان لها نصيبا في التأثير على جو العلاقات المغربية الاسبانية إبتداءا من سنة 1830م والذي ازداد تأثيره عند هزيمة المغرب وما تحقق لفرنسا من شروط فرضتها على السلطان المغربي.

إن الحديث عن الاهتمامات الفرنسية بالمغرب لا يسمح بتغافل عن الموقف البريطاني حول المنطقة والذي بدأ أكثر اهتماما وحرصا على النفوذ الانجليزية في المغرب باعتبارها الدولة الأكثر تفضيلا في المجال التجاري، كما أن تواجدها في منطقة جبل طارق.

كان يفرض عليها مراقبة أي تطور يستهدف انفراد دولة أوروبية ما بالمغرب. [5]

كل هذه التحركات الفرنسية والانجليزية في المغرب كانت اسبانيا تنظر إليها بعين قلق فانطلقت تصيغ جملة من الأساليب تستخدمها كمبرر للتدخل المشروع في المغرب[1] وتحت خلفية تاريخية فإسبانيا تعتبر نفسها أحق

[1] اسماعيلي مولاي العلوي ، المصدر السابق ، ص144.

[2] عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر، ج 03، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص42.

[3] محمود السيد، تاريخ دول المغرب العربي: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا. مؤسسة شاب الجامعة، الإسكندرية، 2000م، [3] ص250.

[4] علي بولريح، الخطاب الاستعماري الاسباني حول شمال المغرب (1850-1956م): إشكالات أولية المغرب زمن الحماية. مجلة المناهل العدد 90/89، وزارة الثقافة المغربية، رجب 1432هـ، يونيو 2011م، الرباط. ، ص ص88، 89.

[5] جمال عاطف، ملاحظات حول العلاقات المغربية الاسبانية قبيل حرب تطوان قبل الحماية (1860-1912م) :أعمال ندوة تطوان قبل الحماية 12، 13، 16نوفمبر1992م، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطبعة الهداية، تطوان 1994م، ص74.

بالسيطرة على البلاد بحكم الجوار والتاريخ المشترك. [2] وانطلاقا من هذه الاعتبارات بدأت الدبلوماسية الإسبانية تتحرك وما ساهم في تشجيع المشروع الاستعماري هو الرأي العام من خلال كتابات وتصريحات بعض الكتاب والساسة الإسبان وعلى رأسهم **Santiago Afonso Valdespino**الذي كتب:"**إن التدخل العسكري في المغرب هو عمل يجب على إسبانيا أن لا تغفله**" وربط ذلك بالخطر الذي أصبحت فرنسا تشكله في المنطقة ثم يضيف قائلا: "**إنه من العيب على الشعب الإسباني أن لا يحقق الحضارة في بلاد المغرب وسنعتبر (الشعب الإسباني) حقيرا إذا تحمل استمرار تواجد انجليزي في المغرب**".

وفي نفس الاتجاه كتب **José Marques de Prado**: "**إذا اعترفنا بالأهمية القصوى التي تكتسبها مدينة سبتة والمستقبل الزاهر الذي تمنحه لإسبانيا كقاعدة عسكرية تجارية وبحرية في آن واحد يشرف على القارة الإفريقية فإنه يجب علينا ومهما كلف الأمر من تضحيات أن نعمل على ترسيخ حدودنا هناك**". يقصد بذلك التوسع انطلاقا من سبتة[3]

ويكمل قائلا: "**في هذا الوقت يجب أن تنطلق حدودنا من بليونش وتمتد إلى الرأس الأسود**". [4]

اجتاحت البلاد موجة من الدعاية السياسية مشجعة التوسع الاستعماري وقد قورنت الملكة إيزابيل الثانية بإيزابيل الكاثوليكية وقيل إنها ستحقق في إفريقيا إرادة الملكة العظيمة إيزابيل الأولى. [5]

وذهبت ملكة إسبانيا إلى أبعد من ذلك حين أهدت جواهرها لفائدة تحقيق المشروع الاستعماري مقتدية بالملكة إيزابيل الأولى ونطقت بمقولتها التاريخية: "**لتبع جواهري إن كان ذلك ضروريا لنجاح مشروع بهذا القدر من**

---

[1] المرجع نفسه ،ص74.

[2] عبد المجيد بن جلون، المرجع السابق، ص49.

[3] مدينة سبتة. : تقع مدينة سبتة في أقصى شمال المغرب على البحر المتوسط وهي قائمة على شبه جزيرة مستطيلة وتنتهي في البحر بمرتفع صخري يسمى جبل الميناء وهي على مقربة من مدينة تطوان. عبارة عن ميناء بحري واقع على مدخل الشاطئ الجنوبي من بوغاز جبل طارق وهي مبنية على صفح جبل مغربي يحيط به البحر الأبيض المتوسط من جميع جهاته، احتلتها اسبانيا احتلال عسكريا منذ عدة قرون ووجودها بها غير مبني على اتفاقوعلى قانون ن والحكم في سبتة حكم اسباني محض لأنه يعتبرونها قطعة اسبانية تابعة لمقاطعة قادس الأندلسية. ينظر إلى: محمود صالح الكروي، أزمة سبتة ومليلية بين المغرب إسبانيا، المجلة السياسية والدولية، د م، د س، ص، 143. محمد داوود، تاريخ تطوان، م 06، د ط، مطبعة المهدية، د م، 1886 م –1956 م، ص 49.

[4] جمال عاطف، المرجع السابق. ص75.

[5] ميغل مرتين، الاستعمار الإسباني في المغرب (1860–1956م)، تر : عبد العزيز الودي ، ط01 ، مطبعة النجاح الجديدة ، المغرب ، 1988 ، ص7.

القداسة، لننفق ثروتي وبدون أي حرج سأنقص من ترفي وإن وشاحا وضيعا سيلمع في عنقي أحسن من عقد ألماس إن كانت هذه العقود قادرة على الدفاع عن شرف إسبانيا". [1]

وجدت الدعاية السياسية الاستعمارية أرضية خصبة لها في إسبانيا نظرا للمشاكل الداخلية التي كانت تعاني منها هذه الأخيرة ولم ينقصها لتنفيذ المشروع التوسعي في المغرب سوى ذريعة تستمد منها الشرعية لإعلان الحرب. [2]

- **خلفياتها:**

-وجهت إسبانيا أطماعها نحو الساحل الأطلسي سعيا في إنشاء مركز تجاري عند مصب وادي نون وتحقيقا لهذا الغرض

أرسلت باخرة إلى المنطقة دون أي ترخيص ولا حقوق جمركية غير أن العواصف حالت دون تحقيق ذلك سنة 1845م. [3]

-إقدام إسبانيا على احتلال الجزر الجعفرية سنة 1848م. [4]

-استيلاء الإسبان على مدفع صغير ثم نصبه في صيف سنة 1858م من قبل أهل القليعة ولاستعادة المدفع قام سكان قليعة بأسر الملازم الإسباني ألباريث ومعه ستة من رجاله.

وكرد فعل قام الإسبانيين بحجز مركبين كانا ملكا لبعض الريفيين ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد طالبت إسبانيا المغرب بما يلي:[5]

- إطلاق سراح الأسرى الإسبان المحتجزين.
- أداء تعويضات مالية.
- مطالبة إسبانيا المغرب بإعادة الحصون القديمة مدعية أنها فقدتها خلال القرن السابع عشر. [6]

[1] المصدر نفسه ، ص07.

[2] جمال عاطف، المرجع السابق، ص75.

[3] ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص222.

[4] عبد العزيز بن عبد الله، تاريخ المغرب العصر الحديث والفترة المعاصرة، ج02، المرجع السابق، ص61.

[5] خالد بن صغير، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856-1886م)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الدار البيضاء، 1997م، ص ص128، 129.

[6] خالد بن صغير ، المرجع السابق ، ص130.

توسطت إنجلترا للحد من النزاع بين الطرفين وشجعت على الحلول السلمية والعلاقات الودية بين الدولتين، وبناء على نصيحة القنصل البريطاني وافق المولى عبد الرحمان على دفع تعويض لإسبانيا مقابل سفينتهم على أن يعيد الإسبان السفينتين الريفيتين اللتين آسروها. [1]

-إرضاءا للإسبان قبل السلطان تعديل حدود مليلية[2]وعقد اتفاقية للحدود في تطوان بتاريخ 24غشت1859م، شملت على ستة فصول نص رابعها على إنشاء منطقة محايدة، وقد شرعت إسبانيا تخرق العهود وتبني الحصون. [3]

-قام الجيش الإسباني في سبتة بناء محرس حول المدينة من الحجر والطين بدلا من البيوت الخشبية، كان ذلك في 10غشت1859م عارض أهل أنجرة[4] الأمر وطالبوا بهدم البناء فورا وإقامة محرس من الخشب، غير أن الحامية الإسبانية رفضت طلب السكان[5]، فقاموا بهدم مراكز الحراسة الإسبانية وهاجموا المنطقة. [6]

الأمر الذي جعل القنصل العام الإسباني يقدم عريضة يضع لائحة من المطالب تمثلت في:

* معاقبة الأشخاص من المسؤولين عن حوادث سبتة وأمام أعين الإسبان.

* إعادة المغاربة جميع الأسلحة التي استحوذوا عليها أثناء هجماتهم.

* أن يقوم المغرب باتخاذ الإجراءات لحفظ الأمن في المنطقة.

رافق خوان بلانكو هذه اللائحة بمهلة مدتها 15يوما. [7]

---

[1] روجرز، المصدر السابق، ص223.

[2]مليلية: من المدن التي أسسها الفينقيونالقرطاجيون، وقد سموها روسدار ولا يزال لتلك المدينة أثر عند الصخرة الكبيرة على البحر ثم جاء البربر فبنوبلدة إلى جانبها وأوسعوا المدينة الفينيقية وهي التي استولى عليها الرومان، ثم الغوط في القرن الخامس للميلاد ثم العرب في الفتح الأول، فأطلقوا عليها اسم ميلة على وزن سفينة ولكنها حرفت فصارت مليلية، استولى عليها الاسبان سنة 1470 م. ينظر إلى: أمين الريحاني، المغرب الأقصى، د ط، دار الهنداوي، المملكة المتحدة، 2017، ص ص 356، 357.

[3]لبنى بورزمي، الاتفاقيات المغربية الإسبانية قبل الحماية: مقارنة تاريخية – قانونية، مجلة البحثية، ع 01، 2013م، ص06.

[4]أنجرة:قبيلة تمتد شرقي الفحص وطنجة وتتألف من ستة فروع: بالأزرق، ربوع الوسطى، القصر، الخميس، الفحاصة، الغرايب. ينظر إلى المشرفي، الحلل البهية، ج02، المصدر السابق، ص 94.

[5]إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص231

[6]عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص43.

[7]جمال عاطف، المرجع السابق، ص43.

-أثناء هذه الظروف الحرجة توفي السلطان عبد الرحمان بن هشام ورافق موته رفض بعض القبائل ذات النفوذ القوي ابنه الأكبر المولى مُحَمَّد وليا للعهد، وفي هذا الصدد وصف القنصل الأمريكي الاضطرابات التي نتجت عن قضية البيعة من خلال قوله: **"إن البلد في طوله وعرضه يوجد في حالة ثورة"**. [1]

-وبالموازاة مع المفاوضات الإسبانية المغربية حول تسوية المطالب كانت إسبانيا تتفاوض مع إنجلترا لانتزاع الضوء الأخضر منها وتحقيق مشروعها الاحتلالي، غير أن المعروف عن بريطانيا أنها لا يمكن أن تقبل أي تدخل إسباني قد يهدد مصالحها في المنطقة. [2]

-رفض السلطان الجديد مُحَمَّد بن عبد الرحمان (1859-1873م) الانصياع لمطالب إسبانيا وتدشين عهده بإعدام أعيان قبيلة أنجرة الذين حملتهم إسبانيا مسؤولية الهجوم على عساكرها [3]على إثر ذلك أعلنت اسبانيا الحرب في 22أكتوبر1859م بعد أن خلقت الظروف المناسبة لتحقيق مكاسب ترابية في المغرب. [4]

-أرسلت إسبانيا إلى المغرب جيشا مكونا من 44 ألف جندي وجهزت 14 باخرة حربية[5] لحماية الجيش من جهة البحر تحت قيادة الجنرالين أودنيل وبريم، أما عن الجانب المغربي فقد أرسل المولى مُحَمَّد بن عبد الرحمان جيش بقيادة أخيه من 500 فارس تحت قيادة أخيه المولى العباس إلى ناحية تطوان، وفي طريقه انضم إلى الجيش المغربي متطوعين من أهل فاس وتطوان. [6]

التقى الجمعان وبعد أربعة أشهر من المعارك سقطت تطوان تحت سيطرة الاحتلال الإسباني[7] في شهر فيفري، ومن ومن القرارات الأولى التي تم اتخاذها هي تحويل المسجد الرئيسي إلى كنيسة، [8]وعاثوا فيها فسادا ونهبا لمتاجرها كما فتكوا بسكان المنطقة حيث انخفض عددهم من 40 إلى 25 ألفا. [9]

---

[1] أمُحَمَّد بن عبود، ، تطوان قبل الحماية، المرجع السابق، ص89.

[2] جمال عاطف، المرجع السابق، ص81.

[3] مُحَمَّد كنبيب، المحميون، ط01 ، دار أبي رقراق ، الرباط ، ص 87.

[4] مُحَمَّد القبلي، المرجع السابق، ص468.

[5] إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص235

[6] عبد الحق المريني، الجيش المغربي عبر التاريخ، ط 5، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1997، ص135.

[7] جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، د ط، الرباط، 1986م، ص82.

[8] ميغل مارتين، المصدر السابق، ص15.

[9] عبد المجيد بن جلون، المرجع السابق، ص43.

من خلال تتبع الأحداث يتضح أن بناء الجدار على حدود سبتة ما هي إلا ذريعة اختلقها الإسبان من أجل الحصول على تنازلات ترابية والتوسع في شمال المغرب. [1]

-أما عن سبب هزيمة الجيش المغربي في معركة تطوان سنة 1860م فيعود إلى:

* هزالة الاستعدادات المغربية التي لم تكن في مستوى التنظيم العسكري الإسباني.

* قصور التعبئة النفسية والتنظيمية للجيش المغربي والتي تمت في آخر لحظة عند إعلان الحرب مباشرة من الطرف الإسباني. [2]

* غياب التدريب الكافي في صفوف الجيش المغربي كما أنه لم يكن مؤلفا على الشكل المعهود.

* سوء القيادة المغربية[3] وغياب التخطيط والتنسيق بين تحركات الجنود النظاميين والمتطوعين المرابطين في المنطقة الممتدة بين سبتة وتطوان.

* الحالة المعنوية التي كان عليها قائد الجيش المولى العباس[4] هو من الشخصيات المثقفة ولم يكن رجل حرب، [5]كما [5]كما أنه كان متوجها لإخماد تمرد قبائل الرحامنة لما عاثوا فسادا في البلاد وأصبح خطرهم يهدد مراكش.

-نقص العتاد الحربي والأطر الكفيلة لاستخدام المدفعية الأوروبية والتي اقتناها المولى عبد الرحمان بعد هزيمة ايسلي.[6]

نتائج حرب تطوان:

-إثر انهزام الجيش المغربي واستيلاء الاسبان على تطوان طلب السلطان مُحَمَّد بن عبد الرحمان الصلح في شهر فيفري سنة 1860م، ولكن الإسبانيين طالبوا بتطوان وناحيتها بعد ما أعلنوا ضمها إلى التاج الإسباني فاستأنف القتال مرة أخرى وأعقبته مفاوضات جديدة. [1]

[1] إدريس بوهليلة، الجزائريون في تطوان خلال القرن 13هـ / 19م مساهمة في التاريخ الاجتماعي المغربي، منشورات الشباك، المغرب، 2012م، ص51.

[2] ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص236.

[3] عبد الحق المريني، المرجع السابق، ص135.

[4] بهيجة سيمو، المرجع السابق، ص92.

[5] ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص92.

[6] بهيجة سيمو، المرجع السابق، ص93.

-في هذه الأثناء تحركت الدبلوماسية البريطانية لإقناع النائب السلطاني مُحَمَّد الخطيب[2] لقبول شروط الصلح التي أملاها الإسبان تحت إشراف القنصل الإنجليزي بطنجة، جون، دراموندهاي، قائلا: **"وأنتم في هذا الوقت ليست عندكم حركة ولا علم لتحاصروا المدينة والشجاعة والزعامة وكثرة الآدمي لا تنفع مع حركة الحرب، ولهذا لا بد والتوصل إلى الصلح. . . ثم تقوموا على ساق الجد في المستقبل. . . بتوفير الأسلحة وغيرها وبالصلح وفتح المراسي وتقوية التجارة. . . وهذه المهانة التي[3] وقعت لكم وقعت لكبار الأجناس. . . وبعد ذلك تقووا وأكثر مما كانوا. . . ".**

-كان الهدف من الضغط الإنجليزي على المغرب لقبول الصلح لأنها لم تكن ترغب في أن يذهب الجيش الإسباني إلى أبعد مما ذهب. [4]

*** معاهدة الصلح:**

* تم الاتفاق على عقد الصلح يوم 25مارس1860م وتضمنت هذه الاتفاقية مايلي:

- أن يدفع السلطان إلى إسبانيا عشرين مليون ريال كتعويض عن الخسائر الحربية وتحتفظ بتطوان حتى يؤدي المغرب نصف الغرامة[5].

- السماح لإسبانيا إنشاء تحصينات على ثغورها كيفما شاءت.

- أن يتم توسيع حدود سبتة قليلا. [6]

- التزام السلطان بمنح الإسبان أرض للصيد على ساحل الأطلسي والمعروفة[7]**بسانتا كروز الصغرى.** [1]

---

[1] جرمان عياش، المرجع السابق، ص 82.

[2] **مُحَمَّد الخطيب** : كان تاجرا غنيا من وجهاء مدينة تطوان، سبق له أن استقر بجل طارق ومرسيليا، كما سبق له أن تولى إدارة الجمارك مدينة طنجة، كسب من خلالها صداقات كثيرة وخبرة بكبية التعامل مع الأجانب، الأمر الذي أهله ليتولى منصب نائب السلطاني بطنجة أعفي من منصبه بعد حرب تطوان ن توفي سنة 1871م. ينظر إلى: علال الخديمي وآخرون ، جوانب من التاريخ الدبلوماسي للمغرب خلال القرن 19 تطور وظيفة النائب السلطاني من 1851إلى 1924، طنجة في التاريخ المعاصر 1800-1956، د ط ، النشر العربي الإفريقي ، الرباط ، 1991 ، ص55.

[3] بميجة سيمو، المرجع السابق، ص89.

[4] ميغل مرتين، المصدر السابق، ص15.

[5] الصديق بن العربي، كتاب المغرب، ط03 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1404هـ / 1984م، ص24.

[6] عبد المجيد بن جلون، المرجع السابق ،ص44.

[7] مُحَمَّد بن مُحَمَّد مصطفى المشرفي، الحلل البهية، ج02، المصدر السابق، ص93.

– منح قطعة من أرض بساحة دار القنصل بتطوان لبناء كنيسة بها قرب الدار.

– عقد وفاق تجاري مع إسبانيا وأن تتمتع بنفس الامتيازات التي حصلت عليها الدول الأوروبية.

– عند عقد المعاهدة التجارية فهي لا تلغي الشروط المذكورة وتبقى سارية المفعول. [2]

* حدد أودنيل مدة ثمانية أشهر لدفع القسط الأول من المبلغ غير أن هذا القدر من المال كان يفوق إمكانيات الدولة المهزومة. [3]

فاضطر السلطان إلى الاقتراض من إنجلترا لدفع المعجل من التعويض واعتبر أول قرض عقده المغرب مع أوروبا. [4]

. أما باقي المبلغ فيستوفى من دخل مراسي المغرب ويقوم ممثلي إسبانيا لجمع نصف مداخيل الجمارك، ظلت تطوان تحت السيطرة الإسبانية مدة سنة كاملة[5] إلى غاية 02ماي1862م. [6]

كما نتج عن هذه الحرب حصول حوالي 300 من الرعايا المغاربة أغلبهم من اليهود على امتياز الحماية الأجنبية.[7]

صحيح أن تأثير الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م وانهزام المغرب في معركة ايسلي كان له وقعا كبيرا عليه، إلا أن الغزو الإسباني واحتلال تطوان [8]فقد زعزع الأركان بالنسبة للمغاربة أنفسهم، أما جرمان عياش فقد اعتبره بداية تاريخ المغرب الحديث. [9]

---

[1] كان هناك مركزين يحملان نفس الاسم على الساحل الأطلسي للمغرب الأول سانتا كروز بأكادير أقام به البرتغال مركزا تجاريا وقلعة حامية وتم استرجاعه سنة 1536م، أما المركز الثاني وهو المقصود، المعروف بـ: سانتا كروز دي لامار بكينيا بني على ضفة وادي نون من طرف البرتغال سنة 1476م وسلم بعد ذلك للإسبان، وفي سنة 1524م تم استرجاعه من قبل القبائل المحلية، للمزيد ينظر إلى المشرفي، الحلل البهية، ج02، المصدر السابق، ص93.

[2]. المشرفي ، الحلل البهية ، المصدر السابق ، ص94.

[3]. جرمان عياش، المرجع السابق، ص82.

[4]. عبد الرحمان بن زيدان، العلائق السياسية للدولة العلوية، مجلة أمل، ع 5، مطبعة النجاح الجديدة، السنة الثانية، 1994م، ص30.

[5]. عبد المجيد بن جلون، المرجع السابق، ص44.

[6]. بهيجة سيمو، المرجع السابق، ص96.

[7]. أحمد بن عبود، المرجع السابق، ص89.

[8] أسست هذه المدينة قبل ظهور الإسلام ووصول اللغة العربية إلى هذه النواحي من الشمال الإفريقي، أسسها الإفريقيون القدامى وتزامن تاريخ فتحها مع فتح مدينة سبتة، أطلق عليها المسلمون اسم كونته ولكن كلمة تطوان في اللغة البربرية تعني العين، تقع مدينة تطوان في الشمال الغربي من بلاد مغرب وشاطئ البحر الأبيض يقع شرقها ويبعد عنها عشر كيلومترات، للمزيد ينظر إلى: محمد داوود، تاريخ تطوان، مج 01 ، د ط، معهد مولاي الحسن، تطوان، 1959، ص. ص 37- 46.

[9] جرمان عياش، المرجع السابق، ص80.

في حين يصف الناصري حرب تطوان قائلا: **"ووقعة تطاوين هذه هي التي أزالت حجاب الهيبة عن بلاد المغرب واستطال النصارى بها وانكسر المسلمون انكسارا لم يعهد لهم مثله وكثرت الحمايات ونشأ عن ذلك ضرر كبير. . . ".** [1]

ويتفق المشرفي مع الناصري في ذلك حيث اعتبرها أشد حسرة وفضيحة من هزيمتهم عند وادي ايسلي وأهون بكثير ذلك لأن إسبانيا لم تكن من الدول العظمى كفرنسا وفي هذا الصدد يقول: **". . . وزال حجاب الهيبة عن بلاد المسلمين لذمامة الإصبنيول حينئذ وحقارته لدى الدول العظام. . . ولذلك كانت هزيمة ايسلي المتقدمة مع الفرنسيين أهون بكثير من هذه لكون الغالب غير حقير، بل هو أعظم دول الإفرنج والروم".** [2]

[1] الناصري، المصدر السابق، ص101.

[2] المشرفي، المصدر السابق، ص95.

المبحث الرابع: الضغوطات الاقتصادية والدبلوماسية.

أولا: المعاهدة البريطانية المغربية 1856م.

ارتبطت المصالح الاستعمارية البريطانية ارتباطا وثيقا بحضورها القوي في حوض البحر الأبيض المتوسط، خاصة تواجدها في صخرة جبل طارق هذه الأخيرة التي كانت مرتبطة بالمغرب من حيث التزود بالمواد الغذائية، مما أجبر بريطانيا على نهج سياسة شديدة المرونة تعتمد على المحافظة المبدئية على استقلال المغرب، وعدم السماح لأي تغيير في الوضع الراهن والذي قد ينتهي بإنفراد دولة أجنبية ما بأراضيه. [1]

تحكمت في العلاقات المغربية البريطانية معاملات تجارية حيث ظلت بريطانيا تتمتع بامتياز الدولة الأكثر تفضيلا في الميدان التجاري وتكتسح بضائعها الأسواق المغربية منذ القرن السابع عشر إلى غاية مطلع القرن التاسع عشر.

غير أن الاحتلال الفرنسي للجزائر شكل منعرجا خطيرا في علاقات المغرب مع الدول الأوروبية والتي اتسمت بالحذر. [2]

ساهمت الضغوطات الأجنبية على المغرب في زيادة متاعبه المالية فتضاعفت مصاريف الخزينة من بناء أو إصلاح التجهيزات الدفاعية وإمداد المقاومة الجزائرية، مما دفع بالسلطان المغربي إلى اتخاذ جملة من القرارات لتخفيف الضغط على الخزينة وكان من أهمها ما يلي:[3]

[1] محمد القبلي، المرجع السابق، ص 460.
[2] ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص225.
[3] المرجع نفسه ،ص225.

اعتماد المولى عبد الرحمان في سياسته الخارجية على احتكار صادرات وواردات بعض المواد والتي من بينها (قشرة الخفاف وجلود الحيوان والكبريت والأصباغ والقهوة والسكر والشاي والخشب والنحاس)، مما أدى إلى تضخم الموارد الجمركية سد مسدا مهما في موارد الدولة. [1]

وبالتالي فقد ارتبطت سياسة الاحتكارات المخزنية والتحكم في الرسوم الجمركية التي انتهجها السلطان المغربي بضرورة ملء بيت المال وبسوء الربح الفلاحي في الأربعينات التي كانت سنوات جفاف وبالحاجة إلى إعادة النظر في نظام الجيوش المغربية غداة ايسلي وأيضا وجوب تحصين الثغور المغربية من قصف الأساطيل الأوروبية فكل ذلك زاد من نفقات المخزن[2] وحمله على البحث عن مداخيل جديدة وكان ذلك بهدف الزيادة في الرسوم الجمركية وهو ما وصفه التجار **"بالنظام الإمبراطوري"**. [3]

– ولقد ساهمت سياسة التجارة الاحتكارية في البداية بشكل كبير في نمو التجارة البحرية إلى درجة أن هذه الأخيرة عوضت ما فقد خلال الأزمة التي سببتها مجاعة 1825 1826م واتي قدرتها بعض الدراسات بـ 9 مليون فرنك ذهبي، إلا أنه سرعان ما ظهرت علامات فشل سياسة السلطان الاحتكارية[4] وفقدت التجارة البحرية قيمتها بسبب ارتفاع الرسوم الجمركية المفروضة والإجحاف الذي طبقت به هذه السياسة.

حيث أن المزاد العلني في الكونطردات[5] كان يضطر الفائزين بها إلى الرفع في أسعار البيع، وهو ما أدى إلى انخفاض قيمة التجارة البحرية من 26 مليون فرنك سنة 1840م إلى 15 مليون فرنك سنة 1853م، الشيء الذي يتناقض ومصالح التجار الأوروبيين. [1]

---

[1] عبد العزيز بن عبد الله، المرجع السابق، ص95.

[2] **تعريف المخزن**. : المخزن يعني شيئين متكاملين فهو مؤسسة سياسية يمارس الحكم عبرها وهو نظام اجتماعي وسياسي يتميز به المغرب، فاصل الكلمة من فعل "خزن" أي "جمع" وقد كان يعني في البداية الأمر المكان الذي كانت تجمع فيه الضرائب الشرعية والموجهة إلى بيت مال المسلمين، واتسع معناه فيما بعد ليشمل معنى "الحكومة المغربية"، للمزيد ينظر إلى: عبد اللطيف أكنوش، تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية بالمغرب، د ط، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، د س، ص 118.

[3]. إبراهيم بوطالب، بعض مظاهر التجارة الخارجية بالمغرب قبل 1956م وأسسها الشرعية، أعمال ندوة التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، ج01، عين الشق، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، من 15 إلى 17رجب1409هـ، موافق 21 / 23فبراير 1989م، ص167.

[4]. اعتمد المخزن للتحكم في المجال التجاري على التشريع الجمركي الذي يقضي بضبط الرسوم المفروضة على الصادرات والواردات، ولحماية السوق المغربية نهج نظام الاحتكار والذي يختص المخزن بموجبه في بيع أنواع خاصة من المواد التجارية ذات الامتياز بهدف حماية السلع وبهدف تحصيل مداخيل مهمة لبيت المال وهو ما يسمى **"بنظام الكونطردات"**، للمزيد ينظر إلى عمر آفا، التجارة المغربية في القرن التاسع العشر : البنيات والتحولات ، (1830–1912) ط01 ، دار الأمان ، الرباط ، 2006 م، ص35.

[5]. أصل الكلمة من اللغة الاسبانية Contrato وتستعمل في عهد السلطان عبد الرحمان بن هشام وتعني العقد المبرم في شأن احتكار تجارة بعض السلع الخاصة مثل الكبريت والثيران والبارود وغيرها. للمزيد ينظر للمرجع نفسه، ص35.

ضف إلى ذلك أن المغرب زاد من وضع الحواجز في وجه الواردات الأجنبية والتجار البريطانيين خاصة حتى نزل التبادل التجاري فيما بين 1848-1853م عنه بالنسبة للثلاثينات. [2]

إضافة إلى تلك السياسة فقد تمتع تجار السلطان بالعديد من الامتيازات والتي من أهمها التأخر في أداء واجبات الرسوم الجمركية لمدة تتراوح ما بين ستة وعشر أشهر كما يحصل التجار اليهود على تخفيضات أو حتى إعفاءات من الرسوم الجمركية على الواردات وأحيانا على الصادرات أيضا.

أما السلع التي لا تؤدي عنها الرسوم الجمركية فتباع بأثمان منخفضة في السوق، الأمر الذي جعل التجار الأجانب عاجزين عن المنافسة، ثم إن القروض التي يقدمها المخزن للتجار المغاربة كانت تزعج الأوروبيون المؤيدين لسياسة تحرير المبادلات التجارية. [3]

غير أن نظام تجار السلطان اصطدام باعتراضات من الدول الأوروبية وفي مقدمتها بريطانيا العظمى التي مارست ضغوطات شديدة على المغرب[4] خاصة بعد أن دشن التنافس العسكري بعد هزيمة ايسلي والتسابق الأوروبي للحصول على امتيازات داخل المغرب، تنافس دبلوماسي واقتصادي حيث سعت كل الدول الأوروبية إلى الظفر بامتيازات تيسر غزو السوق المغربية لتصريف سلعها بها وتسهيل استقرار التجار الأوروبيين. [5]

وفي هذا الإطار برز التنافس الفرنسي البريطاني بهدف الهيمنة التجارية في المغرب فسعت بريطانيا إلى تنمية التجارة البحرية عبر المراسي الأطلسية وشجعت السلطان على ذلك. [6]

---

[1]. نصر الدين لعوج، رهان التجارة البحرية في المغرب القرن 19م وتداعياته من خلال وثائق المخزن المغربي، ع 06 ، جامعة سيدي بلعباس، ص76.

[2]. إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص225.

[3]دانيل شروتر، المرجع السابق، ص235.

[4]. حفصة الحايل، نخبة التجار والتحولات في المغرب ما قبل الحماية، 422 – 399 = (2016) Hespéris – Tamud LI (2)، الرباط، ص402.

[5]. علال ركوك، المغرب والملاحة الأوروبية خلال النص الثاني من القرن 19م، كلية الآداب، ع 45، المعهد الجامعي للبحث العلمي، ع 45، جامعة محمد الخامس ، ص145.

.https: // search, mandumah. com/ Record/ 582558

[6]برحابعكاشة ،مشكلة التجارة بين المغرب والجزائر 1830-1907م ، أعمال ندوة التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر التاريخ ، ج02 ، عين الشق ، جامعة الحسن الثاني ، الدار البيضاء ، من 15 إلى 17 ، رجب 1409هـ/موافق 21-23فيفري 1989 م، ص249 .

تحت ضغط واحتجاج التجار البريطانيين المقيمين في جبل طارق ومانشيستر حيث تقدم التجار بشكواهم إلى وزارة الخارجية حول الاحتكارات وزيادة الرسوم. [1]

وعلى إثر ذلك حثت الخارجية البريطانية ممثلها جون دراموندهاي ببذل جهوده للقضاء على المشكلة القائمة من جذورها وتطبيقا لتلك التعليمات ندد جون دراموندهاي بالحالة التي كانت عليها التجارة المغربية عند نهاية 1852م كما وصفها بالعتاقة وبأنها فاسدة في رسالة احتجاجية وجهها إلى مُحَمَّد الخطيب حيث قال: ". . . **وها نحن ننبه هذه الدولة نصيحة من أن تجارة هذه الإيالة فاسدة**. . . ".

وربط أسباب ذلك الفساد بثلاثة عناصر تمثلت في: أولا غياب قوانين قارة لضبط المعاملات التجارية، ثانيا الاستمرار بظاهرة الكنطرادات، وثالثا ارتفاع الرسوم المفروضة على الصادرات والواردات، ومع ازدياد شكاوي التجار البريطانيين، أرسلت الخارجية البريطانية إلى ممثلها "**هاي**"تعليمات منافية في مارس 1853م تقضي بإعلام المخزن عن الانهيار الذي سجلته المبادلات بين البلدين بهدف حث السلطان على تغيير سياسته التجارية التقليدية. [2]

وقد اعتمد جون دراموندهاي[3] في إقناعه للمخزن للتخلي عن سياسة الاحتكارات السلطانية وتحرير التجارة الخارجية بإبراز عواقبها وأضرارها[4] والتي من بينها العجز في الميزان التجاري وانعكاساته على الوضعية النقدية والمالية والمالية "**لأن السكة تخرج أكثر مما تدخل**".

كما انتقد نظام التجار السلطان والأقلية المستفيدة منه وما ترتب عنه من ظلم اجتماعي حيث قال في هذا الصدد: "**اثنان أناس يشبعون وألوف**. . . . ". في الإشارة منه للأقلية المحظوظة والمستفيدة منه وهي تلك الفئة الدائرة في فلك السلطان. [5]

---

[1]. عمر آفا، المرجع السابق، ص215 .

[2]. خالد بن صغير، المرجع السابق، ص62.

[3]جون دراموندهاي، 1816- 1893م، سفير انجلترا في المغرب لأربعة عقود اذ اقام مفوضا ساميا لبلده في طنجة من مارس 1845 الى يونيو 1886 عاصر كل من المولى عبد الرحمن وعهد خلفه المولى مُحَمَّد الرابع حيث عرفت تلك المرحلة من تاريخ المغرب العديد من المناورات الإمبريالية الرامية إلى نيل من سيادة الوطن، دعم وجود الدولة المغربية على ضعفها نظرا لموقعها الاستراتيجي على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي وسهر على حرية التنقلات الأسطول الانجليزي على سلامة مرسى جبل طارق لكونه قاعدة بحرية أساسية هناك. للمزيد ينظر إلى: إبراهيم بوطالب، دجون دراموندهاي، معلمة المغرب، ج22، دط، مطابع سلا، د م، 2005، ص 7489.

[4]. خالد بن صغير، المرجع السابق، ص64.

[5]. مُحَمَّد كنبيب، المرجع السابق ، ص81.

كانت كل الانتقادات التي وجهتها بريطانيا على لسان ممثلها، للسياسة التجارية المغربية التي كان يتبعها المولى عبد الرحمان، ترمي إلى عدم صلاحيتها وملائمتها لمستجدات التجارة الدولية التي زادت اتساعا بفضل نتائج الثورة الصناعية وما صاحبها من تطور لوسائل المواصلات البحرية والبرية، وقد دعت بريطانيا المخزن إلى تبني سياسة تجارية جديدة تستمد مبادئها من المذهب الليبرالي. [1]

ولإبراز فضائل الليبرالية ومزايا تحرير المبادلات، لم يكتف المفوض البريطاني بالتباهي بعظمة بلاده وقوتها الاقتصادية وشساعة إمبراطوريتها كما أشارت إلى تفاهة المبادلات التجارية البريطانية مع المغرب مقارنة بالقيمة الإجمالية للتجارة الخارجية البريطانية، [2] والتي قال عنها: ". . . **ولا يخفى عليكم عظمة تجارة جنسنا بكل الإيالات داخلا وخارجا فإنه يخرج ويدخل من مرسى واحدة في يوم واحد من بين مراسي جنسنا، أكثر مما يدخل ويخرج من جميع مراسي هذه الإيالة في سنة.** . . ". [3]

وبما أن سياسة القوى الأوروبية اتجاه المغرب اتسمت بالمزج بين أساليب الترغيب أولا عن طريق المجاملة والطرق الدبلوماسية وفي حالة تشبث المخزن بمعارضته لمطالب هذه الدول فإنها تتجه إلى أسلوب الترهيب باستقدام البوارج الحربية لارضاخ السلطان بالقوة والتهديد لمطالبهم وفي نفس النهج سارت بريطانيا[4] حيث استقدمت سفينتين حربيتين لمياه طنجة وتحت تهديد المدافع رضخ السلطان للمطالب البريطانية[5] ووافق على مشروعي المعاهدتين وكانت الأولى معاهدة عامة تحوي ثمان وثلاثين مادة وقد نصت على الامتيازات التي كان الرعايا البريطانيون قد حصلوا عليها في المعاهدات السابقة، في حين كانت الثانية اتفاقية للتجارة والملاحة تضم خمس عشرة مادة، [6] والتي احتوت موادها على البنود التالية[7]:

– توسيع اختصاصات القضاء القنصلي فلا يشمل المنازعات بين الأجانب فقط، بل يشمل أيضا المنازعات بين المراكشيين والأوروبيين، [8] أي أنه في حالة النزاع بين مواطن مغربي من رعايا السلطان ومواطن بريطاني فإن فصل

---

[1]. خالد بن صغير، المرجع السابق، ص81.
[2]. محمد كنيب، المرجع السابق، ص80.
[3]. خالد بن صغير، المرجع السابق، ص65.
[4]. محمد كنبيب، المرجع السابق، ص76.
[5]. محمد كنيب، المرجع السابق، ص84.
[6]. روجرز، المرجع السابق، ص220.
[7]أنظر الملحق رقم 02، ص153.
[8]. صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر: الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ط 06، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1993م، ص209.

النزاع من اختصاص القنصلية البريطانية وقد امتد تطبيق هذا البند فيما بعد يشمل العلاقات مع البلدان الأوروبية الأخرى. [1]

-تقديم الحماية للرعايا البريطانيين ووكلائهم من المغاربة. [2]

-منحت القنصل البريطاني في طنجة الحق في تعيين نواب له في جميع الموانئ المغربية واستخدام المترجمين والخدم هذا فيما يخص شق القضاء القنصلي.

أما الامتيازات الاقتصادية فشملت ما يلي:

-رفع جميع أنواع الاحتكارات التي تفرضها الحكومة المراكشية ماعدا تجارة الأسلحة.

-معاملة بريطانيا على أساس الدولة الأولى، وبات التعامل معها يمثل ثلثي تجارة مراكش الخارجية. [3]

-منع فرض الضرائب أو المكوس باستثناء تأدية الرسوم الجمركية عن الصادرات.

-فرض نسبة 10% من الرسوم الجمركية على جميع الواردات وأن يكون للسلطان حق منع تصدير بعض المنتوجات أما الرعايا البريطانيين يخول لهم تصدير جميع السلع المخزنة في مستودعاتهم.

-تم الاتفاق أيضا أن تكون التعرفة الجمركية الخاصة بالصادرات قارة لا تتغير الأمر الذي سينعكس سلبا على المخزن خاصة عند تراجع المداخيل الجمركية. [4]

ثانيا: المعاهدة المغربية الإسبانية 1861م.

اعتبرت المعاهدة الانجليزية المغربية سنة 1856م هي حجر الأساس في الامتيازات التي منحت للأوروبيين وعلى إثرها انفتحت البلاد للتأثيرات السياسية والاقتصادية المتنوعة هذا من جهة ومن جهة أخرى حركت الأطماع

[1]. دانييل ريفيه، تاريخ المغرب من مولاي إدريس إلى مُحَمَّد السادس، تر: أحمد ابن الصديق، ط 01، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2020م، ص248.

[2]. دانييل شروتو، المرجع السابق، ص240.

[3]. صلاح العقاد، المرجع السابق، ص209.

[4]. دانييل شروتو، المرجع السابق، ص241.

الاسبانية للحصول على ما حصل عليه الرعايا الانجليز في المغرب، لتكون عواقب حرب تطوان 1860م أكثر سوءا على البلاد. [1]

فقد سبق وأن تضمنت معاهدة الصلح بين المغرب وإسبانيا إضافة إلى الشروط التي ذكرت آنفا فقد اتفق الطرفان على عقد معاهدة تجارية يتمتع بمقتضاها الرعايا الاسبان بامتيازات مماثلة لما يتمتع به الفرنسيون، وقد عقدت هذه المعاهدة[2] والتي تم التفاوض بشأنها في طنجة وأمضيت بها في تاريخ 20 نوفمبر 1861م، [3] وقد مثل الجانب المغربي **مُحَمَّد بركاش** يساعده **التاجر الفاسي عبد الرحمان الحاج**، صادق عليها السلطان مُحَمَّد بن عبد الرحمان وملكة إسبانيا **إيزابيلا الثانية**[4] تمنح امتيازات تجارية لإسبانيا كالتي حصلت عليها بريطانيا بموجب معاهدة 1856م وتفوقها على ذلك بالحصول على:

-حق الملكية العقارية للإسبان، [5] وفتحت أمامهم موانئ المغرب ومصايده الساحلية وتخفض من حقوق رسوا السفن بالموانئ وتوطد حق الحماية الإسبانية للرعايا المغاربة. [6]

أما فيما يخص هذه الأخيرة والتي وردت في البند الثالث من المعاهدة فقد تضمنت ما يلي:

-أن يتمتع القنصل العام وخلفائه ونواب القناصل الإسبانيين الذين يقيمون في المغرب بالاحترام والوقار.

-يحق للقنصل العام أن يجعل المترجمين والخدام من المسلمين أو غيرهم ويتمتع هؤلاء الخدام بعدم أداء الضرائب سواء كانت الجزية أو غرامة.

-أما نواب القناصل المستقرين بالمراسي لهم الحق في اختيار ترجمانا واحدا وبوابا واحدا ومتعلمين اثنين من المسلمين وهم أيضا غير ملزمين لا بالجزية ولا بالغرامة. [7]

كما تمتع الإسبان بإنشاء المحاكم القنصلية وأخرى مشتركة وحصانة الأشخاص والممتلكات، وتضيف إليها بتنازلات أخرى مذلة للمغرب مجحفة بحقوقه كتوقف حركة السفن المغربية بسواحل الريف على إذن السلطات

---

[1]. علال الخديمي، من التاريخ الاجتماعي للمغرب مؤسسة النزايل والمواصلات الداخلية والتدخل الأجنبي خلال القرن التاسع عشر: أعمال ندوة التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، ج 01، المرجع السابق، ص203.

[2]. شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص243.

[3]. إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص244.

[4]. **إيزابيلا الثانية**: ولدت يوم 10 أكتوبر 1830، واعتلت العرش الإسباني يوم 08 نوفمبر 1843، عرف عهدها بكثرة الانقلابات العسكرية التي حدثت لإسبانيا وعلى إثرها تم خلعها ونفيها، دفعها الجنرال اودونيل لإعلان الحرب ضد المغرب حيث قيل عنها أن القدر أراد أن يجعل منها أداة فعالة لتنفيذ وصية إزابيلا الأولى التي أوصت بمحاربة المغرب. للمزيد ينظر : مصطفى ناعمي، معلمة المغرب، المرجع السابق ، ج03، ص 379.

[5]. عمر آنفا، المرجع السابق، ص50.

[6]. إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص244.

[7]. مُحَمَّد كنبيب، المرجع السابق، 87.

الإسبانية المستقرة في الجزر والموانئ المغربية المحتلة، وأصبح للرعايا الإسبان المقيمين في المغرب حق تملك العقار فيه والسماح لهم بقطع أخشاب الغابات المغربية وتصديرها، وللأسطول الإسباني بصيد السمك والمرجان مقابل ضريبة سنوية رمزية، لتكون هذه المعاهدة أطول وأقسى معاهدة عقدها المغرب. [1]

ثالثا: الاتفاقية المغربية الفرنسية 1863م:

إن إمضاء تلك المعاهدات والاتفاقيات بين المغرب وبريطانيا من جهة وبينه وبين إسبانيا من جهة أخرى وما ترتب عن ذلك من فوائد وامتيازات أثارت الغيرة في نفس فرنسا وحركت فيها مشاعر الطمع والمنافسة، فتحركت محافلها الرسمية وأنديتها السياسية بعقد معاهدة جديدة تحصل من خلالها على ما حصلت عليه بريطانيا وإسبانيا باعتبارها من الدول الأكثر تفصيلا. [2]

وخلال هذه الفترة التي عرفت ارتفاعا كبيرا في عدد الرعايا المغاربة المحميين خاصة بعد حرب تطوان التي فتحت أبواب المغرب على مصراعيها للانتشار الأوروبي والاحتكارات الأوروبية وامتيازاتها على حساب أهل البلاد بعد ما كان عدد المحميين من المغاربة محدودا.

ففي أقل من سنة بعد الحرب ارتفعت أعداد المحميين من بضع عشرات إلى عدة مئات. [3]

كما اتسع نطاق الحماية وأصبح يشمل حتى القرى والأرياف الداخلية بعد أن كان مقتصرا على المدن الساحلية[4] وما زاد الطين بلة هو دخول المجرمين والمتابعين قضائيا فيها[5] وهو ما انعكس سلبا على السلطة حيث كثر عدد المتمردين وازداد عدد المتملصين من القيام بالخدمات الوطنية وأداء التكاليف المفروضة على الرعية، الشيء الذي بدأ يعطل الأحكام ويضعف سلطة الولاة ويهدد الأمن ويقلل من مداخيل بيت المال الذي سبق وأن أفرغه ما كان يخرج منه لأداء الغرامة الحربية التي فرضتها إسبانيا والتوفية بالقرض الذي قدمته بريطانيا. [6]

---

[1]. عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص17.

[2]. عبد الوهاب بن منصور ، المرجع السابق ، ص ص17، 18.

[3]. إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص249.

[4]. عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص18.

[5]. خالد بن صغير، المرجع السابق، ص290.

[6]. عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص19.

وعلى إثر ذلك أبدى **السلطان مُحَمَّد بن عبد الرحمان** عزمه على طرح مشكلة الحماية على الصعيد الدولي فكلف كاتبه **إدريس بن مُحَمَّد بن إدريس العمراوي**[1] بالتفاوض مع ممثلي الدول الأجنبية، من أجل حصر امتدادها وتضييق نطاقها. [2]

وجد القائم بأعمال المفوضية الفرنسية **بيكلار**[3] أرضية خصبة في مخاوف المخزن بسبب انتشار الحماية، وفي ظل تلك الأوضاع المزمنة انخدع السلطان مُحَمَّد بن عبد الرحمان بالتفهم الذي تظاهر به الدبلوماسي الفرنسي والاستعداد الذي أبداه لإدخال تعديل يقضي بالتمييز بين الحماية والمخالطة[4] وقد اتخذ المخزن فعلا موقفا مفعما بالحماسة ودخل في مباحثات تولى بيكلار التفاوض مع ممثلي الدول الأجنبية مستغلا غياب **جون دراموندهاي** وسفره إلى بريطانيا، وقد انخرط معه في التفاوض من الجانب المغربي مُحَمَّد بركاش وإدريس بن إدريس العمراوي وهكذا استطاع الجانب الفرنسي في شخص **بيكلار**أن يفرض وجهة نظره وتمت التسوية بين الطرفين لعقد اتفاقية سميت باتفاقية بيكلار بتاريخ 19 غشت 1863. [5]

وقد أعطت هذه التسوية لفرنسا وغيرها من الدول الأوربية المتعاقدة مع المغرب الحق في منح الحماية القنصلية على المزيد من الرعايا المغاربة حتى يكونوا في خدمة الدور التجارية الأجنبية بصفتهم أعوانا أو سماسرة أو شركاء مع التجار الأجانب الذين يقيمون في المغرب، وأصبح المحميون من المغاربة لا يخضعون لاختصاصات القضاء المغربي[6]ولا يمكن للعدالة المخزنية متابعتهم إلا بعد إعلام السلطة القنصلية وبذلك انفتح مجال خطير للتدخل في شؤون الدولة المغربية [7] هذا بالإضافة إلى إعفائهم من جميع أنواع الضرائب والتكاليف المخزنية. [8]

---

[1]. **تعريف العمراوي**. : إدريس بن مُحَمَّد بن إدريس العمراوي أديب وسياسي استكتبه السلطان عبد الرحمان فلما مات وتولى الملك ابنه السلطان مُحَمَّد بن عبد الرحمان أرسله سفيرا إلى فرنسا فكتب عن سفارته رحلة سماها " تحفة الملك العزيز بمملكة باريس " ثم أرسله إلى اسبانيا وكلفه بالشؤوون الخارجية، توفي موبوءا برباط الفتح صبيحة يوم الخميس 14 جمادى الثانية عام 1296 هـ ودفن بضريح سيدي فاتح، ينظر إلى عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 19.

[2]. خالد بن صغير، المرجع السابق، ص290.

[3]. **تعريف بيكلار**: عين السيد بيكلار وزيرا مفوضا في نهاية سنة 1862 ولكنه لم يلتحق بمنصبه إلا يوم 30 ماي 1864 وكان عمله بالمغرب مهما رغم قصر المدة التي قضاها فيه، عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 21.

[4]. مُحَمَّد كنيب، المرجع السابق، ص92.

[5]عمر آفا، المرجع السابق، ص 52.

[6]مُحَمَّد القبلي، المرجع السابق ص 469.

[7]عبد العزيز بن عبد الله، المرجع السابق ص64.

[8]مُحَمَّد القبلي، المرجع السابق. ص469.

حاولت هذه الاتفاقية [1]ضبط عملية منح الحماية بكل دقة وتنظيم مع تحديد ضوابط صريحة تمثلت في ما يلي:

- أن تكون الحماية القنصلية فردية وغير وراثية حيث يستفيد منها المحمي مدى حياته فإذا مات انقطعت.
- تشمل الحماية القنصلية المحمي وأفراد أسرته الذين يعيشون معه.
- أن تمنح الحماية القنصلية إلا للمغاربة الذين يقدمون خدمات فعلية للنواب أو القناصل أو كبار التجار.
- إسقاط الحماية القنصلية عن المخالطين من أهل البوادي.
- تزويد كل مغربي محمي بشهادة حماية تحت إمضاء النائب المفوض المقيم بطنجة.
- ضبط المفوضية الأجنبية بأسماء محمييها وتسليم لائحة وأي تغيير يطرأ عليها يعلم به. [2]
- تحديد عدد السماسرة باثنين في كل متجر. [3]

رغم ذلك فإن ضوابطها بقيت كسابقيها حبرا على ورق فبعد مرور سنة واحدة من التوقيع على هذه التسوية لاحظ المولى مُحَمَّد الرابع عدم الالتزام بالضوابط التي نصت عليها، وقد عبر لوزير فرنسا المفوض في خريف 1864 عن تخوفاته من المخالفات والتعسفات التي يقوم بها ممثلو الدول الأجنبية بمملكته.

كما ازداد مشكل الحماية تفاقما بمرور السنين لدرجة أنه صار من الصعب جدا على المخزن معرفة العدد الحقيقي لرعاياه المحتمين بالأجانب. [4]

[1]أنظر الملحق رقم 03، ص154.
[2]إبراهيم كردية، المرجع السابق، ص 32.
[3]إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 250.
[4]إبراهيم كردية، المرجع السابق، ص32.

الفصل الأول

الفصل الأول: التغلغل الأجنبي في المغرب مطلع القرن العشرين 1880–1904م

المبحث الأول: مذكرات طنجة 1877.

المبحث الثاني: مؤتمر مدريد 1880.

المبحث الثالث: سياسة التدخل السلمي الفرنسي 1900–1904.

المبحث الرابع: الثورات الداخلية (ثورة بوحمارة + الريسوني)

المبحث الأول: مذكرات طنجة 1877.

عند اعتلاء السلطان **المولى الحسن**[1] سدة الحكم في المغرب كان من بين القضايا التي واجهته ورأى التعجيل بتحقيقها هي تطويق داء الحماية والذي أصاب الكثير من رعاياه وعطل إدارة الدولة وقوانينها حيث اعتبرها سوسا سيؤدي إن استمر حتما إلى خراب المغرب وأنه العقبة الكبرى التي تحول دون نهوضه وتقدمه. [2]

إضافة إلى أنها شكلت مصدرا للخلافات بين المغرب والدول الأجنبية والتي قد تصل أحيانا إلى القطيعة أو تنذر بقيام حرب، ونظرا للاهتمام البالغ من طرف بريطانيا وفرنسا بما يحدث في المغرب فقد اتجهت مساعيه نحو الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لديه. **السير هاي** وزير بريطانيا المفوض بالدرجة الأولى **والسيد تيسو**[3] وزير فرنسا المفوض بالدرجة الثانية[4]، فالأول يهمه الجانب الاقتصادي وعدم تشويش إستراتيجيته في جبل طارق [5] خاصة وأن الحماية القنصلية في الحالة التي صارت عليها انعكست على المصالح البريطانية فأصبحت أفيد لتجارة التصدير غير البريطانية منها لتجارة التوريد البريطانية في حين أن الثاني يرى في استمرار منح الحماية للمغاربة بشكل واسع ومن طرف جميع الدول سيؤدي حتما إلى تدويل المغرب وبالتالي يكون حجر يعرقل طموح فرنسا في الإنفراد بالمغرب.
وعلى إثر ذلك قرر السلطان الاتصال بالدول الأوربية بواسطة سفيره **مُحَمَّد الزبدي الرباطي**[6] خلال شهر ماي سنة 1876. [7]

---

[1] **تعريف الحسن:** ولدسنة 1832 م بفاس نشأ الحسن الأول نشأة حسنة واعتنى بتربيته جده عبد الرحمان الذي جعله يخاط كبار السن ليستفيد من خبرتهم، عرف عن الحسن شغفه بتحصيل العلوم الدينية والأدبية والرياضية وحبه لمجالسة العلماء، ولما كان الحسن بالصفات السابقة الذكر فقد أولاه والده عناية خاصة وفي سنة 1873، بويع سلطانا للعرش توفي سنة 1894. للمزيد من المعلومات ينظر إلى: رابحة مُحَمَّد خيضر، سياسة الحسن الأول الداخلية (1873 – 1894) الإدارية والعسكرية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج 17، ع 02، جامعة الموصل، شباط 2010، ص216.

[2] إبراهيم كردية، المرجع السابق، ص 33.

3 اسمه الكامل شارل جوزيف تيسو، ولد في 29 أوت سنة 1822. بدأ حياته الدبلوماسية سنة 1849 متقلبا في عدة مناصب بالإدارة المركزية وبالخارج. وصل إلى المغرب يوم 25 ماي 1871 وعين وزيرا مفوضا إلى غاية 1876 وأثناء إقامته بالمغرب أجرى عددا من الأبحاث الجغرافية والجيولوجية نشرت في المجلات العلمية بباريس. ينظر إلى: عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 61.

[4] المرجع نفسه، ص ص 61، 62.

[5] إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص61.

[6] **مُحَمَّد الزبدي:** ولد بالرباط سنة 1805 اشتغل بالتجارة في بداية أمره وتوجه للحج مرتين، أسند إليه أمر المالية والشؤون الخارجية التي ترد من النائب السلطاني بطنجة إلى السلطان عبد الرحمان. وعند نشوب حرب تطوان كلفه السلطان مُحَمَّد بن عبد الرحمان بالتفاوض مع الإسبان، وفي سنة 1876 وجهه السلطان الحسن سفيرا إلى الدول الأوربية للتفاوض في أمر الحماية توفي سنة 1886. للمزيد ينظر إلى: عبد الإله الفاسي، معلمة المغرب، ج14، المرجع السابق، ص 4611.

[7] عبد الوهاب بن المنصور، المرجع السابق، ص ص 61، 62.

الذي انتقل بين عواصم فرنسا وبلجيكا وبريطانيا من أجل وضع حد للإسراف في منح الحماية والتقيد بالشروط المتفق عليها في المعاهدات السابقة [1]. داعيا إياهم إلى تقنين نظام الحماية القنصلية ومراجعة بعض من بنود الاتفاقيات التي فتحت باب التجاسر على المغرب من قبل المحميين. وقد أكد الزبدي مخاطبا إياهم: "**أن الحماية أدخلت على الدولة ضررا عظيما بكون جل المتلبسين بها يتمردون على الأحكام ويتجاسرون. . . وكثر ممن يحتمي إنما هم أهل الجرائم. . ومن يريد الامتناع من دفع الواجب عليه والكلف وصار الأجناس يقتدي بعضهم ببعض ويكثرون من محمييهم.** "[2]

ثم وضح مطالب السلطان حول نظام الحماية والتي تمثلت في:

حصر الحماية على المعنيين بخدمة القناصل والسماسرة المعنيين بخدمة دور التجار الكبار وبالتالي يكون سمساران لكل دار ويكونون من أهل المراسي في حين تسقط الحماية عن أهل البادية. [3]

رغم ترحيب كل من بريطانيا وفرنسا لفكرة إصلاح نظام الحماية إلا أن هذه المساعي لم تظفر بطائل حيث كانت كل دولة تعلق موافقتها على ما تقرره الدول الأخرى فهي لم تكن مستعدة للتنازل عن أي امتياز حتى ولو كان تافها وتظل تتمتع به بقية الدول. [4]

ومع ذلك رجع السفير الزبدي من أوربا حاملا بعض الوعود حاول السلطان استغلالها وقرر طرح القضية ومناقشتها مع جميع ممثلي الدول الأجنبية في طنجة. ثم أمر نائبه **محمد بركاش**[5]تسليم مذكرة إليهم في 10 مارس 1877 تشتمل على 19 نقطة. [6]

---

[1] إبراهيم كردية، المرجع السابق، ص 33.

[2] هيئة التحرير، الحماية القنصلية بالمغرب ومؤتمر مدريد 1880، التاريخ المغاربي، 1 /2019/11.
Maghreb history. com /

[3] محمد كنبيب، المرجع السابق، ص 96.

[4] إبراهيم كردية، المرجع السابق، ص 33.

[5] **محمد بركاش**: النائب السلطاني بطنجة ولد بالرباط سنة 1814م اشتغل بالتجارة في جبل طارق ولندن ولتجربته ولاه المخزن عمالة الدار البيضاء وأمانة مرساها، وتسلم النيابة السلطانية بطنجة سنة 1862 بعد الخطيب وقدكان مساعدا له منذ سنة 1860. ينظر إلى عمر افا، المرجع السابق، ص 51.

[6] محمد معريش، المغرب الأقصى في عهد الحسن الأول1873-1894 م ط01 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1989 م، ص 204.

مضمونها البحث عن وسائل للحد وباتفاق جماعي على كل ما من شأنه المس بالسيادة والقضاء على الصعيد الوطني. [1]

كما تضمنت اعتراضات المخزن وبينت الإصلاحات الواجب إدخالها داعيا إياهم إلى الاجتماع في مؤتمر يعالجون من خلاله الطريقة التي يقضون بها أو يخففون على الأقل من التجاوزات التي مست السيادة الترابية للدولة المغربية وأضرت بمواردها المالية وعرقلة سير العدالة وتنفيذ الأحكام بها. [2]

إذن فالهدف من هذه المذكرة لم يكن إلغاء الحماية القنصلية، وإنما احترام شروط المعاهدتين المبرمتين مع بريطانيا (1856) واسبانيا (1861) وما تلاها من اتفاق (1863) والمعروف **باتفاق بيكلار** مع فرنسا، في منح الحماية القنصلية. [3]

وتضمنت تلك الشروط مايلي:

- أن يختار كل ممثل من ممثلي الدول الأجنبية ترجمانه ومستخدميه من بين رعايا السلطان، سواء كان مسلما أو غير مسلم مع إعفاء هؤلاء من أداء الضرائب، وحصر عددهم في ترجمان واحد وخادمين إثنين لكل قنصل من القناصل المقيمين بالمدن الساحلية.

إضافة إلى ذلك فقد طالبت المذكرة بأن يؤدي الأجانب ومحمييهم من المغاربة الذين يمارسون الفلاحة، الضرائب على محاصيلهم وقطعانهم. [4]

وتطرقت النقطة التاسعة عشرة من المذكرة إلى موضوع تجنيس المغاربة بالجنسيات الأجنبية وخاصة الذين يعودون من الجزائر والبرتغال. [5]

فقد ارتبط التجنيس بالحماية التي مارستها الدول الأوربية على المواطنين المغاربة ومنح بعضهم الجنسية الأجنبية الأمر الذي فتح بابا جديدا لإثارة المتجنسين ضد الحكم الوطني، أما خطورة التجنيس فتكمن في تشابهها مع الحماية كونها تنعكس على سلطة الدولة طالما أن العناصر التي تتمتع بهذا الامتياز خاصة منها ذات الثروة

[1] محمادي هرنان، المرجع السابق، ص 121.

[2] عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 63.

[3] إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 276

[4] الطيب بياض، المخزن والضريبة والاستعمار: ضريبة الترتيب 1880-1915، د ط، إفريقيا الشرق، المغرب، 2011، ص186.

[5] خالد بن صغير، المرجع السابق، ص 338.

معفية من دفع الضرائب والكلف وبالتالي سيؤثر ويضعف مالية المخزن في وقت كان يشكو فيه هذا الأخير من تفاقم النفقات التي يقدمها للعناصر الأوربية والمحمية[1]

استغرقت مناقشة المذكرة مدة شهر من 09 جويلية إلى 10 أوت عقد خلالها عشرة اجتماعات أظهر فيها جميع الممثلين استعدادهم للقيام بإجراءات تعود بالفائدة على المغرب وقد برز حزم الممثل البريطاني **السير هاي** من خلال التوجيهات التي بعث بها إلى قناصل بلاده المقيمين بالموانئ المغربية مفادها، هو عدم تجاوز الحدود في منح الحماية القنصلية لرعايا السلطان، غير أن الممثل الفرنسي اعتبر جهود **هاي** التي بذلها في الاجتماعات كان الهدف منها جعل نجاح هذه الاجتماعات نجاحا شخصيا له ولذلك بدأ يعاكسه في كثير من وجهات النظر خاصة مسألة الضرائب. [2]

وبالتالي فقد تخلل هذه المباحثات تضارب في المواقف واختلافات حادة بين المفوضين الأجانب [3]، خصوصا في المسائل الجوهرية التي طرحتها المذكرة وبدا اتفاقهم حول المسائل الهامشية كتربية الخنازير وتسليم قوائم المحميين مرة كل سنة إلى السلطات المغربية، [4]وهذه المسائل لا تخدم أوضاع التي يعيشها المغرب من جراء تفاقم الحمايات.

ثم تواصلت المفاوضات بقية عام 1877 وطيلة 1878 بين الممثلين الأجانب وحدهم تارة وبينهم وبين وزير الخارجية **السيد بركاش** تارة أخرى. وما يلفت النظر خلال هذه المداولات أيضا أن الآراء ووجهات النظر ظلت متضاربة خاصة في موضوع فرض الضرائب على الأجانب والمحميين.

[1] مروان بوزكري، التنافس الفرنسي – الانجليزي على المغرب الأقصى مابين 1873- 1905، مذكرة بحث لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2009- 2010، ص 66.

[2] عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 69.

[3] مُحَمَّد كنبيب، المرجع السابق، ص 97.

[4] عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 69.

وبحلول سنة 1879 نفذ صبر المخزن فطلب بركاش من أعضاء الهيئة الدبلوماسية[1] إعلامه بقرارات حكوماتهم في المقترحات التي عرضت عليهم قبل سنتين[2]. وفي 18 فيفري 1879 بعث لهم رسالة أعاد فيها إثارة قضية المغاربة المسلمين واليهود الذين يقيمون في الخارج ثم يعودون إلى المغرب متجنسين رافضيين الخضوع للقوانين المخزنية، ويتطاولون بالسب والشتم على العمال والقضاة. [3]

وذكّر بما يلحق البلاد من أضرار نتيجة عدم دفع المحميين لواجباتهم المالية وبسط الحماية بشكل واسع على غير من نصت عليهم المعاهدات، كما لم يغفل عن الاستغلال التجاري الذي يمارسه بعض المسئولين القنصليين وخلطائهم على حساب الجمرك المغربي والتطاول على القضاء المخزني والسلطة الإدارية. [4]

أظهر ممثلو الدول تفاعلهم مع هذه الدعوة وباعتبار أن **هايي** مثل عميد السلك الدبلوماسي دعا زملائه لعقد اجتماع ولم يكن هذا الاجتماع هو الأخير وإنما عقد أحدى عشرة اجتماعا خلال الفترة مابين 21 فيفري و29 جويلية 1879، انتقد خلالها **هاي** الحماية الغير القانونية التي كان يمنحها نواب الدول وقناصلها. [5]

كما صرح مفتخرا أنه رغم طول مدة عمله كممثل لبريطانيا في المغرب لاثنين وثلاثين عاما ورغم كبر حجم التجارة البريطانية مع المغرب والتي تعد أكبر من حجم تجارة كل الأمم مجتمعة باستثناء فرنسا، إلا أنه لم يمنح رعية مغربية واحدة لا يعمل كموظف في السفارة أو القنصلية. [6]

[1] **تعريف الدبلوماسية:** ترمز الدبلوماسية إلى فن الحوار والتفاوض في التوصل إلى أكبر قدر من المكاسب الإستراتيجية على حساب الخصم ن وهي في الأصل كلمة يونانية كانت تعني الوثيقة المطوية التي تعطي حامله امتيازات خاصة ومع القرن 19 أخذت كلمة الدبلوماسية معناها المتعارف عليه ن وهي في الواقع أداة تنفيذ السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها في حماية مصالح الأمة والرعايا في الخارج كما تعمل على توصيل المعلومات للحكومات، وقد حددت أدواتها في المعاهدات والسفارات، القنصليات والتجارة. ينظر إلى: بليل رحمونة، القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564 إلى 1830، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران، 2010-2011، ص 257.

[2] خالد بن الصغير، المرجع السابق، ص ص 339، 340.

[3] عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص71.

[4] إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 276.

[5] محمد معريش، المرجع السابق، ص 207، 208.

[6] روجرز، المرجع السابق، ص 247.

نتائج الاجتماعات:

صحيح أن إنجلترا استطاعت استقطاب ألمانيا واسبانيا لوجهات نظرها المتعلقة بضرورة وجود دولة مغربية قوية تستطيع ضمان الأمن للحرية التجارية[1]، كما ثبت **دراموندهاي** عند موقفه المؤيد لمطالب المخزن وتدعيمها في كل المجالات، غير أن موقف الممثل الفرنسي الرافض لإحداث أي تغيير في نصوص المعاهدات المتعلقة بمسألة الحماية حفاظا على المصالح الفرنسية بالمغرب، حال دون الوصول إلى نتيجة. باستثناء اتفاق كل الأعضاء الهيئة الدبلوماسية على أداء الأجانب والمحميين للضريبة الفلاحية مع تحديد القدر الواجب أداءه باتفاق بينهم وبين المخزن. [2]

والاتفاق أيضا على إنهاء التعسفات التي تقترن بالتجنيس وحتى هذه القرارات التي توصلوا إليها لم تكن سوى توصيات في حاجة إلى تزكية صناع القرار بدولهم المتباينة الأنظمة والاتجاهات والسياسات. [3]

إن فشل الاجتماعات والنتائج المتمخضة عنها جعلت دراموندهاي يقتنع بأن المصالح الشخصية لبعض أعضاء الهيئة الدبلوماسية حال دون الحسم الجاد بمسألة الحماية وما يرتبط بها من مشاكل وقضايا متنوعة، وعلى إثر ذلك دعا إلى عقد مؤتمر دولي خارج المغرب للبث في الموضوع. [4]

[1] محمادي هرنان، المرجع السابق، ص 121.
[2] خالد بن الصغير، المرجع السابق، ص 341
[3] الطيب بياض، المرجع السابق، ص 187.
[4] خالد بن الصغير، الرجع السابق، 341.

المبحث الثاني: مؤتمر مدريد 1880

إن فشل مساعي ومحاولات السلطان الحسن الأول في وقف منح الحماية الغير القانونية من طرف الدول الأجنبية للرعايا المغاربة أو التخفيف من أثارها السياسية والاجتماعية، رغم المجهودات التي بذلها مندوب السلطان مُحَمَّد بركاش والمتمثلة في المذكرات التي قدمها إلى ممثلي الدول الأجنبية بطنجة حول هذه القضية، غير أنهم تجاوبوا معها بشكل سلبي، الأمر الذي أقلق السلطان الحسن وحمله على الاقتناع إلى تحويل موضوع بحث الحمايات من العمل الفردي إلى العمل الجماعي. [1]

وهي الرغبة التي اشترك فيها مع السفير الانجليزي دراموندهاي الذي كان مقتنعا بأهمية عقد مؤتمر خارج المغرب وعدم الإشراك فيه الممثلون المعتمدون بطنجة والذي سيكون كفيلا لحل مشكلة الحماية [2]. بسبب مشاعرهم وأرائهم الذاتية التي حالت دون نجاح اجتماعات طنجة. [3]

وعلى اثر ذلك دعا وزير الخارجية **مركيز سلزبوري**[4]الدول التي يهمها أمر الحماية الدبلوماسية والقنصلية بالمغرب إلى عقد اجتماع وفي حالة الموافقة على هذا الإجراء فمن الأفضل أن تكون مدريد مقر هذا الاجتماع[5]. وكان هذا الاختيار لقرب مدريد من المغرب ولاهتمام حكومتها وشعبها بالمسألة المغربية وإظهار الحكومة الاسبانية مواقف ليبيرالية معتدلة مما توحي إلى إيجاد تسوية عادلة. [6]

غير أن اختيار مدريد بالذات كمكان للاجتماع من طرف بريطانيا هو في الحقيقة لمعاكسة فرنسا والحيلولة دون اتفاق فرنسا واسبانيا في شؤون المغرب باعتبارهما جارتاه المباشرتان وهو ما قد يؤدي إلى حل مشاكله وفق مصالحهما، لأنه كان يستطيع اقتراح جبل طارق بحكم أنها أقرب المدن الأوربية أو حتى اقتراح لشبونة عاصمة البرتغال لقربها واحتوائها على فنادق فخمة ووسائل النقل والاتصال الحديثة، تضمن للمجتمعين لإقامة مريحة،

---

[1] عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص 117.

[2] مروان بوزكري، المرجع السابق، ص 73.

[3] الطيب بياض، المرجع السابق، ص 187.

[4] **مركيز سلزبوري**: من كبار الساسة البريطانيين، إسمه الحقيقي **روبيرت كاسكوينسييل**، ولد سنة 1830 تقلد عدة مناصب سياسية أبرزها سكريتير الشؤون الهند في حكومة ديربي 1868، وحكومة ديرايلي 1878، عين مفوض بريطانيا في مؤتمر اسطنبول سنة 1877 انتخب وزير أول سنة 1885، توفي سنة 1903. للمزيد ينظر إلى: عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 77.

[5] المرجع نفسه، ص 77.

[6] إبراهيم كردية، المرجع السابق، ص 46.

ولكن اقتراح مدريد كان إرضاءا للكبرياء الاسباني وشهادة بأولوية ما لاسبانيا من مصالح في المغرب على غرار مصالح باقي الدول. [1]

❖ أسباب انعقاد المؤتمر:

يرتبط انعقاد مؤتمر مدريد[2] بعدة أسباب والمتمثلة في ما يلي:

- فشل الجلسات المنعقدة بطنجة مابين 1877 و1879 بهدف القضاء على الحماية التعسفية بالمغرب والتي مثلت أهم أسباب انعقاد مؤتمر مدريد. [3]
- القرار الذي أصدره المولى الحسن في شهر فيفري 1880، القاضي برفض شهادات التجنيس التي يحصل عليها بعض المغاربة بعد إقامتهم الوجيزة في الدول الأجنبية ريثما يحصلون على الجنسية وهو القرار الذي اسشتاط بسببه ممثلي الدول الأوربية غضبا خاصة فرنسا وايطاليا والولايات المتحدة الأمريكية. [4]
- كما جاء انعقاد مؤتمر مدريد إثر حوادث اصطدام السكان مع الجالية اليهودية في مراكش[5]، وقد أخذ الانجليز على عاتقهم الدفاع عن تلك الطائفة بالرغم من أن سياستهم العامة تهدف إلى المحافظة على كيان مراكش.

رحبت الحكومة الاسبانية بالمؤتمر خاصة بعد اختيار بريطانيا العاصمة مدريد مقر له، غير أن بقية الدول وعلى رأسها فرنسا عارضت فكرة عقد مؤتمر كما عارضه اليهود المغاربة خوفا من إسقاط الامتيازات عنهم والتي ظفروا بها سابقا، وفي هذا السياق ضاعفت الطائفة اليهودية في غلوائها وتعسفاتها واستفزازاتها واختلاق أسبابا وحوادثا وضجات للفت النظر وكسب العطف لإفشال عقد المؤتمر أو يضمنوا احتفاظهم بالحماية الأجنبية وعدم تجريدهم منها في حالة اجتماع الدول. [6]

---

[1] عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 78.

[2] أنظر الملحق رقم04، ص156.

[3] محمد القبلي، المرجع السابق، ص 474.

[4] مروان بوزكري، المرجع السابق، ص 74.

[5] **مراكش:** إن الموقع الجغرافي لمراكش أكسبه أهمية كبيرة ذلك أنها تقع على الجانب الغربي من القارة الإفريقية والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي يعود تاريخها إلة 500 سنة ق م إذ قام هنو أحد سكان قرطاجنة بالرحلة إلى جبل طارق من أجل إقامة مستعمرة واستطاع بناء مستعمرات عديدة في أمكنة مختلفة من المغرب الأقصى. للمزيد ينظر إلى: أبو الحسن علي الندوي، أسبوعان في المغرب الأقصى، ط01، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983 م، ص ص 17. 18.

[6] عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 80.

ويجدر الإشارة إلى الدور الكبير الذي لعبته اسبانيا لإنجاح المؤتمر من خلال الرسائل المختلفة الموجهة لحكومات الدول الكبرى، ورغم التردد الذي ظهر في مواقف بعض الدول إلا أن المؤتمر انعقد سنة 1880. [1]

❖ افتتاح المؤتمر:

عقد المؤتمر جلسته الافتتاحية يوم السبت 16 ماي 1880 تحت رئاسة **دي كاستيو** رئيس وزراء اسبانيا ومندوبها في المؤتمر، وقد تم الاتفاق على تأخير أشغال المؤتمر إلى يوم الأربعاء 19 ماي حتى يتسنى لجميع السفراء الممثلين للدول المعنية تسلم تفويض حكوماتهم. [2]

بدأ المؤتمر في أعماله يوم 19 ماي وانتهى يوم 03 جويلية عقد خلالها ستة عشرة جلسة[3] وقد حضره 15 دولة وهي: المغرب – بريطانيا –فرنسا – الولايات المتحدة – النمسا – ايطاليا روسيا – هولندا – الدانمارك – البرتغال – البرازيل – السويد – النرويج –ألمانيا– بلجيكا.

ترأس الوفد المغربي النائب السلطاني مُحَمَّد بركاش الذي كان يعتبر وزيرا للخارجية [4]، معززا **بالحاج عبد الكريم بريشة**[5] قصد الاستشارة وشد العضد. [6]

---

[1] إبراهيم كردية، المرجع السابق، ص 50.

[2] إبراهيم كردية، المرجع السابق، ص 50.

[3] عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 95.

[4] إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 277.

[5] **عبد الكريم بريشة**: ولد السيد الحاج عبد الكريم بريشة بمدينة تطوان سنة 1830، عرف عن هذا السفير بعصاميته ودبوماسيته اشتغل على عهد المولى الحسن امينا عاما لمداخيل ومصاريف الدولة، رافق عبد الكريم بريشة السيد مُحَمَّد بركاش في مهمة التفاوض مع الدول الأجنبية خلال مؤتمر مدريد 1880، توفي يوم 11 يوليو 1897. للمزيد ينظر إلى: دعوة الحق، السفير المغربي السيد عبد الكريم بريشة التطواني، ع 136، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

.Habous. gov. Ma. //daouat- alhaq. item

[6] عبد الرحمان بن مُحَمَّد السجلماسي ابن الزيدان، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، تح: علي عمر، ج02، ط01، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2008، ص 479.

حاملا تصورا مخزنيا في شكل توجيه من السلطان الحسن إليه: **"فخذ في ذلك بالحزم واحتط ما أمكنك ولا توافقهم على ما فيه ضررا أو شبهة أو مخالفة للشرع، فإنا لا نقبله ولا نوافق عليه أصلا إذ المقصود من هذا هو التطهير من الرجس لا إبداله بما هو أقبح منه ".** [1]

والحقيقة أن مطالب المغرب في هذا المؤتمر هي نفس المطالب سنة 1879 مع بعض التعديلات التي أدخلت عليها وتتمثل في ما يلي:

- أن الشروط التي تقوم على أساسها الحماية القنصلية هي المستخلصة من المعاهدة المبرمة بين المغرب وانجلترا سنة 1856 والمعاهدة المغربية الاسبانية سنة 1861 والتسوية التي توصل إليها مع فرنسا سنة 1863. [2]
- إعفاء تراجمة الممثلين الأجانب وخدامهم من العرب من أداء الضرائب.
- لكل واحد من الوكلاء القنصليين بالموانئ الحق في استخدام مترجم وخادمين مع إعفائهم من الضرائب.
- إذا عينت دولة أجنبية احد رعايا السلطان وكيلا قنصليا لها فان حمايتها تشمله وأسرته ولا تكون وراثية.
- عدم اختيار مستخدمي الممثلين الأجانب من بين موظفي الحكومة ولا من المتابعين قضائيا.
- إرسال قائمة المحميين كل سنة إلى وزير الخارجية السلطان والولاة المحليين.
- لا يتمتع بالحماية مستخدمو الكتاب والتراجمة المغاربة والمستوطنين الأجانب، كما لا يمكن حبسهم دون إعلام القنصل ونفس الشيء بالنسبة للسماسرة. [3]
- إلزام السماسرة والرعايا الأجانب والمحميون العاملون في الفلاحة بتأدية الضرائب.
- يخضع للحكم المخزني المغاربة العائدون إلى المغرب بجنسية أجنبية. [4]

أما القضايا التي ركزت عليها المناقشات بين المؤتمرين فقد تمثلت في ما يلي: عدد السماسرة ووضعيتهم القانونية وعلى إمكان اختيارهم من سكان المراسي أو البوادي، وقد كانت هذه هي النقط الأساسية في مقترحات المخزن والتي خصصت لها عدة جلسات للتداول فيها. [5]

[1] محماديهرنان، المرجع السابق، ص 121.
[2] عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق ،ص 95.
[3] مُحَمَّد معريش، المرجع السابق، ص 213.
[4] إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 277.
[5] خالد بن صغير، المرجع السابق، ص352.

شهدت قاعة المؤتمر صراعا عنيفا بين الممثل المغربي مُحَمَّد بركاش مؤازرا بممثل كل من انجلترا واسبانيا من جهة[1]، وفي هذا النطاق عمل السيد بركاش جاهدا من أجل إخراج السماسرة من حظيرة المحميين وأن تكون حرية التجار الأجانب في اختيار سماسرتهم محدودة ولا يكونون من بين موظفي الحكومة أو سكان البوادي تجنبا لاطلاع الأجانب على أسرار الدولة والتدخل في شؤونها الداخلية [2]. أكد ممثل بريطانيا رغبة حكومته في الحفاظ على حرية سلطان المغرب وطلب من ممثلي الدول المجتمعة العمل على معالجة مسألة الحمايات واقترح عليهم قبول المواد التي اعتبرتها الحكومة البريطانية كفيلة بإصلاح نظام الحماية. [3]

ومن جهة أخرى ممثل فرنسا الذي حضر المؤتمر بفكرة عدم التنازل عن الامتيازات السابقة التي حصلت عليها بلاده، وأن التنازل الوحيد الذي يمكن أن يقبله هو أداء السماسرة للضرائب الفلاحية. [4]

وأكد أن الحكومة الفرنسية لا تتجاهل التعسفات المرتكبة أثناء تطبيق نظام الحماية القنصلية ولكنها لا تعتبر أن يكون هذا النظام سببا في ضعف الحكومة المغربية بل هو نتيجة تكاد تكون ضرورية للحالة التي تفرضها العادات الأهلية على الأوربيين المقيمين بالأقطار الإسلامية. [5]

كما لم يتردد المندوب الفرنسي، **الأميرال جوريس** استعمال لهجة التهديد والوعيد كلما خاطب النائب السلطاني مُحَمَّد بركاش والذي كان يعاني آنذاك من كبر السن والمرض ولم يقف الأمر عند هذا الحد فقد أرسلت الحكومة الفرنسية أربع فرقاطات إلى مياه طنجة في أواخر شهر يونيو 1880 وسرعان ما التحقت بهذه الوحدات ثمان سفن أخرى، وذلك للضغط على المخزن وإجباره على تخليه نهائيا عن مطالبه [6] وكان الموقف الفرنسي مدعوما من من قبل ممثلي كل من ايطاليا وألمانيا[7].

[1] الطيب بياض، المرجع السابق، ص 187.
[2] عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 96.
[3] خالد بن، الصغير المرجع السابق، ص 352.
[4] الطيب بياض، المرجع السابق، ص 188.
[5] عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 97.
[6] مُحَمَّد كنبيب، المرجع السابق، ص 103.
[7] الطيب البياض، المرجع السابق، ص 188.

فايطاليا دخلت المجال الاستعماري متأخرة بعد تحقيق وحدتها فكانت تبحث عن بلد من البلدان المرشحة للاستعمار حتى تبسط نفوذها عليها وكان المغرب من بين هذه البلدان التي نظرت إليها ايطاليا بعين الطمع[1].

أما ألمانيا فقد قررت سلك موقف مختلف عن موقفها في مؤتمر طنجة وذلك بإيعاز و تخطيط من شيخ الساسة ومستشارها **بسمارك**[2] وذلك لجملة من الاعتبارات والمتمثلة في تحويل اهتمام فرنسا عن التفكير في استرجاع **مقاطعتي الألزاس و اللورين**[3]التي خسرتها في حرب السبعين سنة 1870[4]

وأرهقتها بغرامات وشروط سياسية قاسية ومذلة، كما أن ألمانيا الموحدة[5] حديثا لم تكن مصالحها في المغرب قوية حتى أن تمثيلها الدبلوماسي فيه كان حديثا لم يمض عليه سوى سنوات قليلة [6]. ثم إن نجاح المؤتمر لصالح المغرب

---

[1] عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 99.

[2] **تعريف بيسمارك:** ولد سنة 1815، سليل أسرة من النبلاء بروسيا، أنهى بسمارك تعليمه الثانوي في برلين ودرس السياسة في البرلمان عام 1847 – 1851 كان خطيبا بارعا، تولى رئاسة الوزراء في 1862 –1890، لقب بالمستشار الحديدي أو شيخ الساسة لحنكته ودهائه السياسي كما يعتبر صانع الرئيسي للوحدة الألمانية واستطاع القبض على مقاليد الحكم في ألمانيا بيد من حديد وهو في الخامسة والستين من العمر، توفي سنة 1898. للمزيد ينظر إلى راغب العلي، الموسوعة العربية، م 5، د د ، د م ، دس ، ص 2، 3.

[3] **تعريف الألزاس واللورين:** مقاطعتان في شمال –شرقي فرنسا ارتبط اسماها بعد أن ضمها بسمارك إلى أراضيه عام 1871 وكانت فرنسا قد احتلت معظم الألزاس عام 1648 ن أما مقاطعة اللورين أضيفت رسميا إلى أراضي المملكة الفرنسية عام 1766، وبعد انتهاء الرب الفرنسية البروسية وتوقيع معاهدة فرانكفوت عام 1871 تخلت فرنسا عن المقاطعتين لصالح ألمانيا. ينظر إلى: خالد عبد نمال الدليمي، بسمارك ودوره في رسم السياسة الخارجية الألمانية 1871–1890، مجلة كلية الآداب، ع 98، كلية الآداب قسم التاريخ، بغداد ، د س، ص 125.

[4] **حرب السبعين:** كان السبب المباشر في اندلاع هذه الحرب هو لجوء ملكة اسبانيا ايزابيلا الثانية إلى فرنسا بعد قيام ثورة ضدها، وقامت الحكومة الاسبانية بترشيح " الأمير ليوبولد " على عرش اسبانيا وكان ينتمي إلى " آل هوهنزلرن " قريب الملك وليام الأول وبالتالي كان هذا العمل خطرا بالنسبة لفرنسا لأن ذلك يعني تقارب اسبانيا إلى بروسيا بحكم القرابة وهذا يقلب موازين القوى في أوربا وعندما علمت فرنسا بموافقة الأمير ليوبولد على اعتلاء عرش اسبانيا، توترت العلاقات بينها وبين بروسيا، وبناءا على ذلك هددت فرنسا بأنها ستعلن الحرب على بروسيا إذا لم يسحب الترشيح ن هذا ما اعتبرته ألمانيا اهانة لها ورفضت ذلك لتعلن فرنسا الحرب على بروسيا في 14 تموز 1870– وغي 18 أيلول 1870 انهزمت فرنسا على يد الألمان. صباح كريم رياح، دور القائد الألماني بسمارك في تحقيق الوحدة الألمانية 1871م، مجلة العلوم الإنسانية، مج 23،ع 04 ن كلية التربية للعلوم الإنسانية، مركز الكوفة، جامعة الكوفة، كانون الأول 2016، ص 11.

[5] **الوحدة الألمانية:** تحققت الوحدة الألمانية بعد الانتصار الساحق الذي حققه الألمان على الفرنسيين بعد أسر 104 جندي منهم بما فيهم نابليون الثالث نفسه، مع إذلال فرنسا بمعاهدة فرانكفوت وباقتطاع الألزاس واللورين وضمها إلى ألمانيا مع دفع تعويضات مالية ضخمة قبل مغادرة الجنود الألمان العاصمة باريس، وبالتالي وحد الانتصار البروسي الدويلات الألمانية شمالي البلاد وجنوبها وفي قصر فيرساي 18 يناير 1871 نودي بوليام الأول إمبراطورا لألمانيا، فتأسست بذلك الدولة الألمانية التي حلم بها بسمارك وملايين الألمان ن وتكونت من 25 ولاية اتحادية ومن ضمنها مدن الهنزا الثلاث والألزاس واللورين. ينظر إلى : عبد الرؤوف سنو، القومية الألمانية وتجلياتها والعنصرية والإمبريالية، العروبة والقرن الحادي والعشرين، تيار المستقبل، بيروت ، 2009، ص 93.

[6] عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص ص 99، 100.

سيكون سابقة لتدويل كل قضية افريقية أو آسيوية في المستقبل ترتبط بالتوسع الامبريالي وبالتالي يجهض أحلامها الاستعمارية. [1]

أما اسبانيا فقد حاولت مساندة المقترحات المغربية – البريطانية، غير أن النتيجة النهائية كانت لصالح الأطراف المعارضة، وبما أن المؤتمر افتتح أشغاله وأنهاها تحت تهديد مدافع البوارج الفرنسية والايطالية والأمريكية فقد أمكن للمتشددين فرض معاهدة حرروا بنودها وفقا لمصالحهم.

- **مقررات المؤتمر:**

انتهت مناقشات المؤتمر بمعاهدة وقع إمضاؤها يوم 03 جويلية 1880 أي بعد مرور شهرين ونصف من المفاوضات والمناورات والتحالفات داخل الكواليس ضد جل مطالب المخزن[2]، وقد حددت قانون الحماية والتجنيس في ثمانية عشر فصلا [3]. وأهم القرارات التي خرج بها المؤتمر هي:

- تتعلق المواد الأولى من 1-7 بمسألة الامتيازات الأجانب الشخصية وبسط هذه الامتيازات على من يدخل في خدمتهم من الرعايا المراكشيين. [4]
- اشتملت هذه الامتيازات على مبدأ القضاء القنصلي والإعفاء من الضرائب باستثناء الرعايا المغاربة المشمولين بالحماية الأجنبية الذين تعين عليهم دفع ضريبة لا تتجاوز 4%[5] إلى قناصل الدول الأجنبية ويقوم القنصل بدفعها إلى الحكومة المراكشية [6]. وإذا كان المؤتمر حدد عدد الأشخاص الذين يحوز لبيوت التجارة استخدامهم بشخصين على الأكثر فانه ترك الباب مفتوحا للهيئات الدبلوماسية تبسط حمايتها على أي عدد من أهل البلاد [7].
- منع المغاربة التجنس بجنسية أجنبية.
- تقديم القناصل لوائح بأسماء رعايا بلادهم في المغرب وأسماء المحميين منهم إلى الحكومة المغربية كل سنة. [8]

---

[1] خالد بن الصغير، المرجع السابق، ص 356.

[2] إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 277.

[3] مروان بوزكري، المرجع السابق، ص 78.

[4] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 213.

[5] أحمد إسماعيل راشد، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر: ليبيا –تونس –الجزئر–المغرب – موريتانيا ، دار النهضة العربية ، ، 2004 ص 203.

[6] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 247.

[7] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 213.

[8] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 247.

- وبالتالي فقد تم الحفاظ على نظام الحماية بل أصبح خاضعا لقوانين دقيقة وتم توسيع تطبيقه لتستفيد منه جميع الدول المشاركة في المؤتمر: ألمانيا – النمسا – المجر – بلجيكا- الدانمارك – اسبانيا – انجلترا – ايطاليا – هولندا – البرتغال السويد –الولايات المتحدة الأمريكية[1]. وخولت لها امتيازات لم تكن تتمتع بها سوى فرنسا وانجلترا. [2]
- نص المؤتمر على حق الأجانب في تملك واقتناء ممتلكات عقارية بترخيص من المخزن حسب المادة 11.
- عليهم أداء حقوق الأبواب وضريبة جديدة تحمل اسم الترتيب وتنص المادة 12 قي هذا الصدد: " **وستكون طبيعة ونمط وتاريخ ونسبة هذه الضريبة موضع تنظيم خاص بين ممثلي الدول العظمى ووزير الخارجية جلالة المملكة الشريفية.** " [3]
- كانت قضايا الحمايات والملكية والجنسية والضرائب والحرية الدينية هي قضايا ترتبط بالسيادة وتنظم من خلال معاهدات ثنائية، غير أنها وبفضل مؤتمر مدريد أصبحت قضايا دولية تستمد شرعيتها من صفتها تلك المتجاوزة للإطار الثنائي إلى إطار دولي متعدد الأطراف. [4]

فبعد المؤتمر أصبحت البعثات الدبلوماسية مقيدة باتفاقية مدريد التي تنص على عدم منح صفة مستخدم أو محمي إلا بعد بحث جدي وتحت شروط معينة فلا يكون موظفا شريفيا [5]، كما ربط حق تملك الأراضي بموافقة المخزن عدا عن التزام الأجانب بدفع بعض الضرائب. كل هذا ما جناه المخزن من المؤتمر وفي المقابل أقر وفرض على الحكومة المخزنية عدم المس بهذه الامتيازات إلا بعد موافقة القوى الأوربية.

إذن فقد كرست مقررات المؤتمر مصالح أوربا وهو ما عبر عنه الممثل الفرنسي بقوله: **"أن النتائج السارة للمؤتمر والمتمثلة في الحفاظ على الحقوق والامتيازات التجارية التي أرادت انجلترا سلبها من فرنسا ن قد مكنت هذه الأخيرة من نفوذ وموقع داخل المغرب يكون من الأسف عدم استغلاله** [6]

---

[1] ألبير عياش، المغرب الاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، تر: عبد القادر الشاوي، نور الدين السعودي، مر: إدريس بن سعيد عبد الأحد السبتي، ط1، سلسلة معرفة الممارسة، دار الخطابي، جريدة المناضل، أفريل 1985، ص 45.

[2] عبد العزيز بن عبد الله، المرجع السابق، ص 71.

[3] ألبير عياش، المرجع السابق، ص 45.

[4] محمادي هرنان، المرجع السابق، ص 121.

[5] روجي لوطورنو، فاس قبل الحماية، ج3، المرجع السابق، ص 264.

[6] محمادي هرنان، المرجع السابق، ص 122.

وكان عجز الوفد المغربي بسبب جهل رئيسه وأعضائه للغات المشاركين فيه وخلوه من عناصر شابة ديناميكية تعمل في كواليسه وخارج قاعاته لمصلحته نصيب في ضعف موقفه التي ترجمته تدخلاته القصيرة وطلباته المكتوبة التي بدت وكأنها مجرد توسلات[1]. وأخيرا يمكن القول أن المؤتمر مثل اللبنة الأولى لتدويل المسألة المغربية. [2]

[1] عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 102.

[2] محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، ج1، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافية، مطبعة الأمنية، الرباط، 1973 م، ص 41.

المبحث الثالث: سياسة التدخل السلمي الفرنسي

استطاعت فرنسا أن تختم القرن التاسع عشر ببسط نفوذها على تونس سنة 1881، بعدما تمكنت سابقا من السيطرة بالنار والحديد على الجزائر منذ 1830 لتصوب أنظارها وجهودها نحو المغرب متخذة من صحرائه الشرقية والجنوبية قاعدة لتحقيق مشروعها الرامي إلى الاستحواذ على المغرب. [1]

وتحقيقا لنظرية تكوين إمبراطورية استعمارية فرنسية في الشمال الإفريقي تصلها بمستعمراتها الواقعة في إفريقيا الغربية.

أما عن مشروعها الموجه ضد المغرب فقد ركزت فيه على فيه على 3 نقاط تمثلت في: إنشاء سكة حديدية تربط الجزائر بالمغرب وذلك من تلمسان إلى وجدة في مرحلة أولى على أن يمدد الخط في مرحلة أخرى إلى فاس، وكذلك إنشاء تلغراف، ومشاريع زراعية. [2]

وقد ساندها في هذا الطرح ألمانيا التي كانت تريد صرفها عن الميادين الأوربية إلى الميادين الإفريقية والآسيوية، وتلهيها بأراضي تمتلكها في الخارج عن الأراضي التي فقدتها في الداخل. الأمر الذي أدى إلى تأزم العلاقات المغربية الفرنسية بشأن توات وبشار وتيديكلت في أواخر أيام السلطان الحسن الأول. [3]

الذي استطاع نسبيا الحفاظ على استقلال المغرب وتأخير احتلاله طوال فترة حكمه من خلال انتهاجه لسياسة خارجية قائمة أساسا على مبدأ التوازن بين الدول الأجنبية وعدم السماح لإحدى الدول بالانفراد بالسيطرة على المغرب وتهديد استقلاله. [4]

---

[1] عبد الله العياشي، جذور المقاومة المغربية ومراحل تطورها، ندوة المقاومة المغربية ضد الاستعمار 1904-1905 الجذور والتجليات أعمال الندوة العلمية 13-14-15 نوفمبر 1991، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، الهلال العربية، 1997، المملكة المغربية، ص 72.

[2] محمد معريش، المرجع السابق، ص 219.

[3] عبد الوهاب بن منصور، قبائل المغرب، ج1، د ط، المطبعة الملكية، 1968، الرباط، ص 224، 225.

[4] محمد علي داهش، محمد محمد بن عبد الكريم الخطابي: صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002، ص 27.

وبعد وفاة السلطان **الحسن الأول سنة1894** تولى ابنه **السلطان عبد العزيز**[1] الحكم من بعدده ولأنه كان صبيا لم يتجاوز سن الرابعة عشرة فقد حكم اسميا تحت وصاية [2]**الوزير أحمد بن موسى** والمعروف **ب "باحماد".**[3]

استولى هذا الأخير على مقاليد الأمور وأبعد المناوئين له، وقرب إليه إخوته ومن يناصروه[4]، عرف عن هذا الوزير قوة الشخصية التي استطاع بواسطتها أن يضبط الأمن في الداخل [5]، كما تمسك بسياسة المولى الحسن في الخارج لدحر الأطماع الأجنبية عن المغرب مستغلا التنافس بينها[6].

أما السلطان الشاب فقد تم عزله عن الحياة السياسية والمشاركة في دفة الحكم من طرف حكومته حتى تستبد بالأمر دونه وتثرى بالمكاسب، مستغلة حاجته الطفلية إلى اللعب والتسلية وإعجابه إلى حد الانبهار بإنتاج المدنية الأوربية لتغرقه بمساعدة بعض المستشارين الأوربيين أمثال ماكلين وهاريس وبإمرة الوزير المنبهي ببعض المصنوعات الأوربية [7]مثل الدراجات وآلات التصوير والمرايا والآلات الموسيقية، فيبعونه تلك الأشياء بأثمان باهضة[8].

---

[1] **المولى عبد العزيز**: ولد في 18 فيفري 1881 كان والده يوليه عناية خاصة ربما بتأثير من أمه لالة رقية التركية عمل الحاجب أحمد بن موسى على مبايعة الابن الأصغر للمولى الحسن وبتدبير منه ابعد ولي العهد مُحَمَّد وهو الابن الأكبر كما تم تجاهل المولى عبد الرحمان والمولى عبد الحفيظ والمولى عمر وكان هؤلاء الأمراء على درجة عالية من الكفاءة والتعليم، بعد وفاة الصدر الأعظم أصبح السلطان عبد العزيز وجها لوجه معمور الحكم ولم يحظ بتعليم كاف، مما ينعكس سلبا على أوضاع المغرب ويتم عزله 9غشت 1908 وأكمل بقية حياته في مدينة طنجة إلى غاية وفاته 13 يونيو 1943. عكاشة برحاب، معلمة المغرب، المرجع السابق ، ج09، ص. ص 5906-5908.

[2] **الوصاية**: الوصاية على العرش هي السلطات العامة التي يمارسها الوصي في حال قصور الجالس على العرش أو لصغر سنه أو إصابته بالعجز الجسدي أو العقلي وهذا النوع من الوصاية تعرفها الدول ذات النظام الملكي. ينظر إلى فارس بيطار، الموسوعة السياسية، ج 1، د ط، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 166.

[3] **أحمد بن موسى**: ولد سنة 1841م اعترف له الجميع بالخبرة الواسعة في تدبير شؤون الحكم وبالتكتم في القرارات والمهارة في استغلال التنافس بين القبائل والتنظيمات الدينية نشأ باحماد في بيئة مخزنية طالما عرفت بالمشاحنة بين الأسر والأحزاب خاصة بين عائلة الجامعيين وعائلة باحماد، وبعد وفاة الحسن استبد موسى بن أحمد بالحكم واستطاع إزاحة عائلة الجامعيين كما حافظ على السكينة الداخلية وعلى مدافعة الأطماع الخارجية، وكون ثروة شخصية طائلة وبعد وفاته يوم 17 ماي 1900 صودرت كل أملاكه. ينظر: إلى مصطفى الشابي، النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، ط1، منشورات كلية الأدب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1995، ص. ص 168- 174.

[4] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 315.

[5] مُحَمَّد الأمين مُحَمَّد، مُحَمَّد علي الرحماني، المفيد في تاريخ المغرب، د ط، للسنة الثالثة من الطور الثانوي، دار الكتاب، الدار البيضاء، د ت، ص 245.

[6] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 214.

[7] إبراهيم كردية، ثورة بوحمارة 1902-1909، د ط، زاوية زنقتي فوزيي بوزناسي، الدار البيضاء، 2013، ص 15.

[8] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 214.

حتى أصبح قصره أشبه ببازار تراكمت فيه بضائع دولية رديئة اقتنيت بأسعار غالية، بضائع تعتبر من توافه المدنية الغربية ومظاهر بذخها[1]. وبعد وفاة باحماد انطلقت سياسة التغلغل الفرنسي من الجزائر [2]، فأعيدت مشكلة الحدود مع مطلع القرن العشرين والتي بدت أكثر فعالية لضغط فرنسا على مراكش[3].

ولتأخذ طابع الشرعية وحرية العمل في المغرب سبق وأن عقدت سنة 1890 اتفاقية مع بريطانيا اعترفت فيها هذه الأخيرة لفرنسا بحق بسط نفوذها على المنطقة الممتدة بين فكيك والرأس الأبيض (نواديبو حاليا)[4].

وبموجب هذه الاتفاقية تحركت فرنسا، وقام جنودها باحتلال قرية عين صالح يوم 30 ديسمبر 1899، وتيميمون يوم 26 يناير 1900 وبقية قصور توات [5]وقراه في الشهور الموالية وألحقت قبائل عمور، الغرابة وحمان الجنبة وبني ونيف وجبال بني سمير بمقاطعة عين الصفراء ليصبح خط الحدود ملاصق لأسوار فكيك [6].

مستندة في ذلك على ما يلي:

- الادعاء بأنه لا يوجد سلطة فعلية لحكومة فاس في تلك المنطقة.
- عقد اتفاقية لتقسيم غرب إفريقيا مع بريطانيا سنة 1899 تركت بمقتضاها الصحراء الكبرى بأكملها كمنطقة نفوذ فرنسية[7].

الأمر الذي دفع بالسلطان عبد العزيز على إثارة مسألة توات على النطاق دولي ولهذا الغرض أرسل سفارتين مغربيتين إلى أوربا، الأولى إلى لندن وبرلين وعلى رأسها وزير الحرب **المهدي المنبهي**[8]، والثانية إلى باريس وبطرسبرج

---

[1] إبراهيم كردية، ثورة بوحمارة، المرجع السابق، ص 15.

[2] ألبير عياش، المرجع السابق، ص 52.

[3] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 217.

[4] عبد الله العياشي، المرجع السابق، ص 72.

[5] **توات**: يطلق توات على إقليم شاسع يقع في الجنوب الشرقي من المغرب يد بالطوارق شرقا وبالسودان جنوبا (مالي حاليا) ويضم ثلاث مناطق هي كورارة، تيدكيلت وتوات بمعناها الضيق، وهذا الإقليم عبارة عن سلسة من الواحات والقصور الآهلة بالسكان تبتدئ من ملتقى وادي كير وزوفانة قرب قصر أكلي جنوب تافيلالت وتمتد هذه الواحات والقصور طول وادي الساورة إلى عين صالح. ينظر: إلى إبراهيم كردية، ثورة بوحمارة، المرجع السابق، ص 19.

[6] عبد الوهاب بن منصور، قبائل المغرب ، المرجع السابق، ص 225.

[7] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 217.

[8] **المهدي المنبهي**: ولد في قبيلة المنابهة وهي إحدى القبائل الحوز التي تدين بالولاء الكامل والطاعة التامة للمخزن كان أبوه قائدها وبعد وفاته التحق المهدي بمراكش ليحقق طموحه للوصول إلى السلطة. تقلدا في البداية منصبا بسيطا فأصبح مخزنيا بالقصر الملكي، ثم تسرب ليعمل بداخله، فارتقى إلى قائد الفراش وهي وظيفة تقرب صاحبها من الملك. وتقرب المهدي من باحماد رجل الدولة القوي، وتمكن بأسلوبه من أن يستحوذ على مكانة لديه فألحقه بخاصته، فصار مساعده الأيمن لا يستغني عن خدماته. وتقلد المناصب إلى أن أصبح وزيرا للحرب أو العلاف الكبير. للمزيد ينظر إلى: الصديق الروندة، المهدي المنبهي: الوزير الشاهد على بداية الأزمة المغربية من 1900 إلى 1903 م، د ط، المطبعة الرباط نيت المغرب، الرباط، 2006، ص ص 11، 12.

وبطرسبرج وعلى رأسها وزير الخارجية ابن سليمان. وقد فشلت السفارتان في تحقيق المهمة المكلفة بهما. ثم كتب السلطان رسالة شخصية إلى الملكة البريطانية **فكتوريا**، اقترح فيها على الملكة: " **أن تقنع الحكومة الفرنسية بوجوب تعيين الحد النهائي بين المغرب والجزائر، بحيث تتعهد الحكومة الفرنسية أن لا تتعداه** " [1]

غير أن ديلكاسيه استطاع بدهائه تارة وبالتهديد تارة أخرى فقد أرسل مظاهرة بحرية لتخويف المخزن، أن يرضخ السلطان ويظفر منه معاهدة جديدة تعالج مشكلة الحدود وتم ذلك في يوليو سنة 1901، نصت الاتفاقية الجديدة باستمرار العمل بمعاهدة سنة 1845، وبذلك قطعت السبل أمام رغبة ابن السليمان في التخطيط الحدود جنوب ثنية الساسي[2].

فما كان على السلطان عبد العزيز إلا الاعتراف بها والتوقيع على اتفاقيتي 20أفريل 07 ماي 1902[3]. وعلى الرغم من احتجاجات وتنديدات المخزن المغربي المتواصلة إلا أن القوات الفرنسية استمرت في اقتطاعها للتراب المغربي مستغلة الظروف المواتية لها والمتمثلة فيما يلي:

- الغموض الذي تركته معاهدة لالة مغنية عام 1845 والتي لم تحدد الحدود بين البلدين جنوب ثنية الساسي.
- توطيد نفوذها المالي على المغرب عن طريق مد المخزن العزيزي بالقروض التي كان في أمس الحاجة إليها.

فقامت بقنبلة قصر زناكة لمدة 05 ساعات متتالية وهدمت مسجده وبعد ذلك احتلت فكيك في يونيو 1903، وازداد توسع القوات الفرنسية داخل التراب المغربي خصوصا بعد ما عين **الكولونيل ليوطي**[4]قائدا عام

[1] إبراهيم كردية، ثورة بوحمارة، المرجع السابق، ص 22.

[2] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 218.

[3] إبراهيم كردية، المرجع السابق، ص 22.

[4] **الماريشال ليوطي**: أول مقيم عام بالمغرب لمدة 13 سنة منذ (1925/1912)، ومنذ وجوده بالجزائر كضابط شاب ضمن فيلق الثاني بين سنة 1880- 1882 أشار إلى هفوات الاستعمار ونواقصه في الجزائر واعتبر تجربة الجزائر تجربة لا يجب النسج على منوالها، ولا بد من إتباع أسلوب يختلف عن نظام حكم الاحتلال الفرنسي في الجزائر وكان يميل إلى نظام الحماية لما حققه من نتائج في تونس وعلى إثر ذلك تم اختياره لتطبيق معاهدة الحماية على المغرب الموقعة في 30 مارس 1912. ينظر إلى: جورج سبيلمان، المغرب من الحماية إلى الاستقلال 1912-1956، د ط، تر: مُحَمَّد المؤيد، منشورات أمل، الرباط، 2014، ص. ص، 22-24.

المنطقة عين الصفراء في شتنبر عام 1903. فوجه عدوانه إلى بشار التي احتلها في أكتوبر من نفس السنة ثم عين بني مطهر (بركنت) خلال يونيو سنة 1904. [1]

أمام هذا الوضع المهترئ والمتأزم لم يجد السلطان عبد العزيز حلا لمواجهة الضغوطات الفرنسية والتدخلات الأجنبية سوى تبني سياسة الإصلاحات [2] والتي كان قد بدأها والده الحسن.

وبالفعل قرر المولى عبد العزيز تحسين النظام الجبائي بإحداث ضريبة الترتيب [3] وبإيعاز من الانجليز على حد تعبير الحسن بن الطيب بن اليماني بوعشرين، بعد عودة الوزير المهدي المنبهي من انجلترا: حيث قال: " **وبعد مجيئه من السفارة من بلاد الانجليز والألمان، ومجيئ وزير البحر الفقيه السيد عبد الكريم بن سليمان الفاسي من**

---

5 محمد البكراوي، جوانب من مقاومة المغرب الشرقي للأهداف التوسعية الفرنسية في مطلع القرن العشرين، ندوة المغرب الشرقي بين الماضي والحاضر، أيام 13-14-15 مارس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 02، جامعة محمد الأول، المملكة المغربية، 1986، ص 445.

[2] إصلاحات الحسن: ظهرت فكرة تحديث الدولة بمختلف مرافقها كضرورة ملحة اثر انهزام المغرب في معركة ايسلي 1844 ثم في حرب تطوان 1860 فانكشف بذلك ضعفه وتخلفه وعجزه عن حماية نفسه وهكذا فالتفكير في هذه العملية كانت نتيجة ضغط خارجي وظروف اجتماعية واقتصادية صعبة وليس نتيجة تطور داخلي فكري أو اجتماعي أو اقتصادي. وقد بدأت سلسلة الإصلاحات منذ عهد السلطان محمد بن عبد الرحمان، وتواصلت في عهد السلطان الحسن بن محمد وبرزت أكثر حيث قام هذا الأخير بإصلاحات هامة خاصة على المستويين الإداري والعسكري.

كان السلطان يعتمد على المخزن وهو يشمل جميع موظفي الحكومة من الصدر الأعظم إلى أصغر موظف في القصر، كانت مهمة الرئيسية للحكومة تقديم النصائح والاستشارات للسلطان في كثير من الأحيان ويتميز المخزن بالطابع السلطوي، وجه السلطان الحسن جهوده الإصلاحية اتجاه المخزن بعد أن حدد مهام الوزراء المكلفين بالداخلية والحرب والشكايات المالية والخارجية وقيادة المشور، كما ضبط نشاط موظفي الجهاز المخزني بعناية أما الوزير الصدر فقد ازدادت وزارته أهمية بسبب التغيرات التي طرأت على الإدارة المحلية وأما فروع مالية الدولة كإدارة المداخيل والمدفوعات وأمناء الموانئ فأصبحت كلها تحت إمرة وزير المالية.

كما أراد تنظيم الجباية على طراز عصري جديد فقرر إحداث ضريبة الترتيب على الفلاحة لكنه تراجع عن هذا القرار لما قد يؤدي من تدخل أوربي في الشؤون الضرائبية لصالح الأوربيين المقيمين في المغرب، فضلا عن المعارضة التي واجهها من العامة فأوقف العمل بها. وللتخلص من المشاكل المالية أقر المكوس في سائر أنحاء البلاد.

أما في ما يخص الإصلاحات العسكرية فقد عمل على إصلاح الجيش عن طريق إرسال بعثات طلابية إلى الخارج واستقدام خبراء أوربيين يتولون تكوين وتدريب الجيش على طرق الحرب الحديثة.

للمزيد من المعلومات ينظر إلى: محمد زروق، دراسات في تاريخ المغرب، ط 1، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1991، ص 82. وأيضا، مصطفى خواص، التحولات السياسية في المغرب الأقصى: من الدولة السعدية إلى اليوم، مجلة التراث، ع 10، جامعة زيان عاشور، الجلفة، شهر ديسمبر، 2013، ص 41. وكذلك، رابحة محمد خيضر، المرجع السابق، ص 218. و، مصطفى الشابي، الجيش المغربي في القرن التاسع عشر (1830-1912)، ج02، ط 01، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2008، ص 302.

[3] ألبير عياش، المرجع السابق، ص 50.

السفارة أيضا لبلاد الفرنسيس وموسكو، تغير الأسلوب في كيفية أخذ الجباية من الرعية، تبعوا فيها عمل الأجانب سموه الترتيب. "[1]

وبالفعل شرع السلطان على إخراج ضريبة الترتيب التي نصت عليها توصيات مؤتمر مدريد سنة 1880 إلى حيز التنفيذ، فحذف سنة 1901 جميع الضرائب التقليدية وهي الزكاة والعشور والنايبة وأصدر ظهيرا أكد فيه عزمه على إصدار ضريبة عامة سنوية يلزم بأدائها جميع رعايا مملكته سواء كانوا أشراف أو عوام، أغنياء وفقراء، مدنيون وعسكريون، أجانب ومحميون وستحدد قيمتها بحسب ثروة الملزم بها. [2]

إلى جانب تقرير ضريبة الترتيب فقد احتوى الظهير على تنظيمات أخرى جديدة تمثلت في:

1. إن الترتيب هو ضريبة عامة يستوي في أدائها سائر الطبقات دون تمييز.
2. إلغاء الضرائب التي يفرضها العمال على الرعية.
3. تقرير مرتبات لكل من العمال وجباة الترتيب، يتقاضونها من خزينة الدولة.
4. إسناد مهمة استخلاص الضرائب إلى الأمناء بدلا عن القواد والجباة
5. إلغاء السخرة والتموين للمكلفين بجباية الترتيب. [3]

كان من المفروض تطبيق هذا الإصلاح بسرعة لأنه سيصطدم بكثير من المصالح التي من شأنها أن تواجهه بالرفض والمقاومة، فقد اعتبر القواد الذين كانوا يجبون الضرائب إلى ذلك الحين والزوايا وقبائل الجيش التي كانت معفاة من العديد من الضرائب، اعتبروا ذلك انتهاكا لمصالحهم، كما لم يتقبل التجار الأوربيون بدورهم هذه الضريبة الجديدة، ما دفع السلك الدبلوماسي المقيم بطنجة إلى تأجيل الترخيص باستخلاص تلك الضريبة إلى حدود نوفمبر 1903. [4]

غير أن مداخيل المخزن قد تضررت إذ أن القبائل تعودت على عدم أداء الضرائب لمدة سنتين. وفي هذا الصدد يقول **عبد الله العروي: "فإن مضمون وحيثيات ضريبة الترتيب سيعجل إحداث قطيعة نهائية بين**

[1] الطيب بياض، المرجع السابق، ص 246.

[2] إبراهيم كردية، ثورة بوحمارة، المرجع السابق، ص 26.

[3] مُحَمَّد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، ج2، ط1، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، لبنان، 1985، ص 65.

[4] ألبير عياش، المرجع السابق، ص 50.

الطرفين عبر ما أنتجه من شرخ حتى داخل الطبقة الحاكمة وقاعدتها الاجتماعية وهو شرخ عجل بنهاية السلطنة ". [1]

– أدى فشل كل من ضريبة الترتيب وإصلاح العملة المغربية والعجز المتفاقم للميزان التجاري 52 مليون فرنك فقط في السنوات 1901 1902 إلى الإنذار بإفلاس الدولة يضاف إلى ذلك المصاريف الناتجة عن إعادة تشغيل إنتاج البنادق والخراطيش في ماكينة السلاح بمدينة فاس واستيراد كميات هامة من الأسلحة الأوربية والأمريكية فضلا عن الاقتناء بوفرة وإسراف لبعض المخترعات الأوربية مثل الدراجات الهوائية، السيارات، زوارق بمحركات، بلغت قيمتها 30 مليون فرنك بين سنتي 1900 و1903 ما ساهم وعجل في استنفاذ موارد الخزينة.[2]

وأمام كل هذا لم يجد السلطان حل آخر للخروج من هذا المأزق سوى السير نحو سياسة الاقتراض من الخارج، فكان أول قرض سنة 1902 بمبلغ 7.5مليون فرنك من فرنسا بفائدة 6 في المائة ولم تكد تمر سنة واحدة حتى طلب قرضا جديدا سنة 1903 بقيمة 22.5 مليون فرنك من فرنسا وانجلترا واسبانيا بفائدة 6 في المائة. لم يستلم منها المغرب إلا مبلغ13.5 مليونا والباقي اقتطع لأداء قيمة الفوائد السابقة.

وقد رهن مقابل هذا القرض جمارك طنجة لصالح حكومتي فرنسا وانجلترا مع انتهاء السنة فقدت السيولة المالية، ليدخل المغرب في ضائقة مالية خانقة أشد من سابقاتها كنتيجة مباشرة لتفاقم نفقات إخماد التمردات والثورات الداخلية، يضاف لها العجز عن تسديد القروض السابقة. [3]

ليقترض السلطان وللمرة الثالثة قرض قدره62.5 مليون فرنك منحه كونسورتيوم الأبناك الفرنسية، والأراضي المنخفضة وبشروط مجحفة عنوانها الأبرز ضرب سيادة البلاد المالية وربط مصيره المالي بهذه المؤسسة البنكية [4]. كما

[1] محمادي هرنان، المرجع السابق، ص 110.

[2] محمد كنبيب، التنافس الاستعماري 1894–1912: الترتيب، القروض، الانتفاضات، الأربعاء 08 فيفري 2012.
.WWW/ habous. gov. ma

[3] وليد بليلة، الديون المغربية الخارجية مطلع القرن العشرين وتأثيرها في تغلغل الرأسمال الفرنسي بالمغرب، 08 مارس 2016.
.https/WWW. Alukah. Net

[4] الطيب بياض، المولى عبد العزيز يمارس الديموقراطية، زمان، المغرب كما كان 30 مارس 2020.
.https // Zamane

شكل مثالا لمدى خطورة سياسة الاقتراض ذلك أن الخزينة لم تستلم منه سوى مبلغ محدود لم يتجاوز العشر، وبالتالي فقد كان هذا القرض والشروط التي قدم فيها اللبنة الأولى في الفرض الفعلي للحماية المالية على المغرب[1].

– إذن فقد نجحت فرنسا في هذا الوقت نجاحا ساحقا في المغرب الأقصى خاصة في مسألتي الحدود والقروض الأجنبية فكان لها احتلال الواحات (1899 1900)ثم زادت من تغلغلها الدبلوماسي عن طريق إغراق المغرب في الديون الذي تخلى عن ستين في المائة من دخل الجمارك البحرية لصالح المصارف الفرنسية .[2]

– وهو ما أطلق عليه الساسة الفرنسيون والفريق الاستعماري بسياسة التدخل السلمي في المغرب والتي تمت عن طريق الاقتطاع التدريجي للأراضي الشرقية المتاخمة لحدود المستعمرة الفرنسية مع إتباع سياسة فرض القروض بفوائد خيالية، وخلال هذه الفترة بالذات أي 1900 1904 كثفت فرنسا جهودها الدبلوماسية على المستوى الدولية بعقد اتفاقيات ثنائية مع منافساتها حول المغرب لإخلاء الساحة لها من اجل فرض سيطرتها على آخر دولة من دول المغرب العربي.

[1] محمد كنبيب، التنافس الاستعماري 1894-1912، المرجع السابق. .

[2] دعاء فرح، موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية 19-20، ليبيا – السودان – المغرب ، المرجع السابق ، د ط، ط م، ط س، ص 149.

المبحث الرابع: الثورات الداخلية

أدت الأوضاع المزمنة التي عرفها المغرب وتزايد الضغط الأوربي على المخزن وخصوصا الضغط الفرنسي من الأراضي الشرقية والجنوبية للمغرب واقتطاع أجزاء من ترابه، وكذلك إغداقه بالديون والقروض بفوائد هائلة استحال على السلطان تسديدها لإفلاس الخزينة. كل هذا أوجد حالة من الفوضى أججت اندلاع وقيام ثورات ضد السلطة ومن بينها ثورتي الجيلالي الزرهوني وثورة الريسوني.

أولا: ثورة بوحمارة:

اتسمت ثورة بوحمارة في تاريخ مغرب القرن العشرين بأعظم ثورة وأخطرها على الإطلاق وقد وجدت الأرضية الخصبة لقيامها وذلك يعود إلى جملة من الظروف والعوامل والمتمثلة في ما يلي:

أولا: الوضعية المضطربة سياسيا وهجوم الفرنسيين وفشل سفارات 1901. [1]

ثانيا: الحالة الاجتماعية المترتبة عن الإصلاح الجبائي المعلن عنه عام 1901 باسم الترتيب وإلغاء ما سواه من الأنظمة الجبائية التقليدية والشرعية، فقد لقي معارضة شديدة أولا من طرف الفقهاء والعلماء، وثانيا من طرف القواد والجباة بصفتهم عماد الجباية والمستفيد الأول من مدخولها فأصبحت الدولة دون موارد مالية لمواجهة المصاريف والأعباء التي تفرضها الحالة الاقتصادية والسياسية في البلاد. [2]

إن هذه الحالة أوجدت استياء عام وعميق وتذمر الجماهير الشعبية التي ستلتف بسرعة وبدون تردد حول أول شخصية تدعي حملها لواء الجهاد ضد الكفار، وقد تجسدت هذه الشخصية في الجيلالي الزرهوني[3] الملقب بـ"**بوحمارة** "[4]. عرف عن هذا الرجل اعتماده على الشعوذة وأعمال السحر في التأثير على الناس [5].

---

[1] علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1884-1910 حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، ط2، إفريقيا الشرق، د م، 1994، ص 34.

[2] محمد الصغير الخلوفي، بوحمارة من الجهاد إلى التآمر: المغرب الشرقي والريف من 1900 إلى 1909 م، د ط، دار المعرفة، الرباط، 1993، ص ص 18، 19.

[3] **الجيلالي الزرهوني**: الجيلالي الزرهوني عبد السلام اليوسفي الزرهوني، المكنى بأبي حمارة ولد بمدشر أولاد زرهون، وهو أحد المداشر الشهيرة بجبل زرهون بأحواز مدينة فاس، كان مولده في نهاية العقد السادس من القرن التاسع عشر حوالي سنة 1865 أو 1868، تلقى تعليمه في العاصمة العلمية فاس كما كان أحد أفراد فريق الطلبة المهندسين الذي أوكل السلطان الحسن مهمة تعليمهم وتدريبهم إلى القبطان توماس، للمزيد ينظر إلى: إبراهيم كردية، ثورة بوحمارة، المرجع السابق، ص 35.

[4] محمد البكراوي، المرجع السابق، ص 446.

[5] محمد الأمين محمد، محمد علي الرحماني، المرجع السابق، ص 248.

اشتغل الجيلاني الزرهوني كاتبا لدى خليفة السلطان عمر بن الحسن أخ السلطان عبد العزيز غير أنه زج بالسجن لمدة سنتين بتهمة تزوير توقيع الخليفة السلطاني [1]. إن موقعه السياسي هذا واشتغاله في مثل هذا المنصب الحساس أكسبه تجربة سياسية ومعرفة دقيقة بالأوضاع العامة للبلاد وخبايا البلاط. ولأنه كان على دراية بمدى أهمية المجال الديني لدى النخبة السياسية والعلمية فكان على بوحمارة أن يبحث على ركيزة دينية تكون امتدادا لنشاطه السياسي ولذلك اتخذ لنفسه **الطريقة الدرقاوية**[2]. بانخراطه في إحدى زواياها بنواحي فاس بهدف الاستفادة من إشعاعها السياسي، الديني والاجتماعي [3].

وتحقيقا لذلك اتصل بأحد شيوخ هذه الطريقة وهو أبي مُحَمَّد عبد القادر ابن عدة، بمدينة غليزان قرب مستغانم فبث فيه من التعاليم ليكون جاهزا لتحقيق ونشر دعوته في الأراضي المغربية[4].

بعد سنتين من وفاة الوزير باحماد أعلن **الروكي**[5]بوحمارة ثورته سنة 1902، وأقام مشروعه على دعاية لخص **الحجوي** محتواها بقوله : " **فصار يبث في الناس دعايته وينكر أفعال السلطان ووزرائه، بل يقول إن المغرب بيع للنصارى وأن الذي يتصرف في سلط السلطات الكولونيل ماكلين وبنتاه.** ". [6]

[1] إبراهيم كردية، ثورة بوحمارة، المرجع السابق، ص 36.

[2] **الطريقة الدرقاوية**: أسسها المولى العربي الدرقاوي (1737-1823) عند نهاية القرن الثامن عشر، بهدف بعث الحياة في التصوف في وقت أصبح فيه اهتمام معظم الطرق الموجودة آنذاك منصبا على الأمور الدنيوية وبفضل النسب الشريف لمؤسسها استطاعت الطريقة الدرقاوية أن تصبح وفي ظرف عقد أو عقدين من الزمن، إحدى أهم الطرق الصوفية في البلاد وحتى في الجزائر. تقوم الطريقة الدرقاوية على كبح جماح الشهوات وإذلال النفس وكسرها عن طريق التقشف في الملبس والمأكل والزهد في أغراض الدنيا. ينظر إلى: مُحَمَّد المنصور، المرجع السابق، ص 280.

[3] محمادي هرنان، المرجع السابق، ص 187.

[4] قدور بن علي بن البشير اليزناسي لعتيقي الورطاسي الحسني، المرجع السابق، ص 94.

[5] **الروكي**: لقب ينعت به كل مدعي مغتصب يريد الوصول إلى السلطة بطريق التضليل والفتنة وأول من لقب بهذا اللقب هو الجيلاني السفياني الذي ثار في الغرب أيام السلطان مُحَمَّد بن عبد الرحمان وقد افتتنت العامة بهذا الروكي ونسبوا له الخوارق والكرامات. كما أطلق على الجيلاني الزرهوني ألقاب أخرى من طرف المؤرخين والرسائل السلطانية منها: الفتان، الدعي، المارق، الدجال، الثائر، الزنيم، الفاسد. وكان أشهرها على الإطلاق لقب بوحمارة وذلك لكثرة امتطائه اتيانا رمادي أثناء تنقلاته لنشر دعوته. وللمزيد من التفصيل ينظر إلى: إبراهيم كردية، ثورة بوحمارة، المرجع السابق، ص 35.

[6] مُحَمَّد البكراوي، المرجع السابق، ص 446.

وليكتسب شرعية في دعوته ادعى أنه المولى مُحَمَّد بن الحسن شقيق السلطان عبد العزيز، الذي أبعد عن العرش بتدبير من الحاجب باحماد " أحمد بن موسى " ليسير شؤون الدولة وفق أهوائه، كما وقف على ما يحدث بالقصر السلطاني من انشغال السلطان عبد العزيز عن أمور الدولة والسياسة واهتمامه بكل مظاهر اللهو والغناء تاركا وزرائه يبيعون الوظائف جهرا ويشتغلون بالوشايات وإحاكة الدسائس [1].

في البداية لم يعر المخزن انتفاضة بوحمارة الاهتمام ولكن سرعان ما بينت المناوشات الأولى بين جيش المخزن وجيش بوحمارة خطورة التمرد ومن ثم تأكد السلطان أن القضاء على الثائر أمر يستدعي حشد إمكانيات كبيرة غير متوفرة للمخزن[2].

ونتيجة هذا الضعف الذي كان يعاني منه المخزن العزيزي تمكن بوحمارة من التحرك بحرية ودخل في مصاهرة مع زعيم **قبيلة غياثة**[3]ليضمن ولائها ودعمها لمشروعه بعد سيطرته على تازة، ترأس بوحمارة صلاة الجمعة بالجامع الكبير أين تمت مراسم البيعة بحضور كبار أعيان القبائل وشرفاء وزان وبعض العلماء [4].

كما استطاع تكوين جيش منظم وفعال ابتداءا من سنة 1905 ضم 03 عناصر أساسية وهي:

1. **فرقة المشاة:** ويبلغ عدد أفرادها 1500 محارب، مسلحين ببنادق بعضها غنموه من الجيوش المخزنية والبعض الآخر تم اقتناؤه من المهربين المتواجدين بالسواحل المغربية.
2. **رجال الدفعية:** الذين يتوفرون على 45 مدفعا وسلاحين جماعيين من عيار 47 مم من صنع نمساوي، ومدفع كبير من عيار 80 مم، ومدفعين لهما مدى بعيد وثلاثة رشاشات.
3. **الخيالة:** والبالغ عددهم 1200 فارسا جمعوا من مختلف القبائل المنتمية للحركة خصوصا من قبيلة غياثة.

---

[1] محمادي هرنان، المرجع السابق، ص 188.

[2] علال الخديمي، المرجع السابق، ص 34.

[3] **قبيلة غياثة:** قبيلة بربرية تتحدث جميعها اللغة العربية، وتنقسم إلى فرعين كبيرين هما أولا المطفرة أو غياثة الشرق وتضم بني أبي إبراهيم وبني بوقيطون وبني جهان وأهل الواد والمطارفة. ثانيا آل الظهر أو غياثة الغرب وتضم بني مكارة وأولاد حجاج وأهل المسدس وأولاد عياش وأهل بوديس وبني مطير، وتسكن جميع هذه العشائر وادي اناون أحد روافد نهر سيبو، ومنطقتهم صعبة الاختراق تمتد إلى جبال الأطلس وهذه القبائل معروفة بالشجاعة والشهامة والأخلاق الكريمة. كما تعرف بعتوها وحبها للتسلط وهذا ما جعلها لا تخضع لسلطة المخزن. ينظر إلى: مُحَمَّد الصغير الخلوفي، المرجع السابق، ص 29.

[4] محمادي هرنان، المرجع السابق، ص 190.

وبهذه الجيوش استطاع بوحمارة كسر شوكة الجيوش العزيزية على الأقل في المناطق الخاضعة للسلطان الجديد. [1]

وأما في ما يخص علاقاته الخارجية فقد عقد اتفاقا مع الفرنسيين سمح بموجبه ببناء مرسى مقابل صفقات السلاح التي زودوه بها، وسمح أيضا بالعمل لشركة الشمال الإفريقي وشركة مناجم الريف لقاء أموال ضخمة وأسلحة، كما استفادت اسبانيا من استغلال مناجم الحديد بالريف بواسطة شركاتها لقاء تأييد بوحمارة ضد السلطان[2].

وهنا تكمن خطورة ثورة بوحمارة فهو لم يكن متمردا يهدف إلى التملص عن أداء الضرائب والكلف المخزنية بل كان ثائرا يهدف إلى إحلال مخزن جديد محل مخزن المولى عبد العزيز الذي ظهر عجزه [3].

استمرت حركة بوحمارة بكل اضطراباتها سبع سنوات إلى أن قضى عليها السلطان عبد الحفيظ سنة 1909[4]، وقد خلفت هذه الثورة ضررا كبيرا في البلاد بعد الهزائم المتكررة التي منيت بها جيوش الحكومة وتكبيدها الأموال الطائلة وأدى ذلك إلى إفلاس الخزينة ما اضطر بالمخزن إلى طلب القروض من البنوك الفرنسية والإسبانية[5].

ثانيا: ثورة الريسوني 1903

تمخض عن عن ثورة بوحمارة وعجز الحكومة المخزنية عن احتوائها وإخماد نار فتنتها، قيام ثورة أخرى بزعامة **أبو العباس أحمد الريسوني**[6]الذي كان يشتغل في منصب عامل السلطان في الريف سنة 1903 م [7].

[1] مُحَّد الصغير الخلوفي، المرجع السابق ، ص 37.

[2] عبد الكريم غلاب، المرجع السابق ،ص 151.

[3] علال الخديمي، المرجع السابق، 34.

[4] مُحَّد علي داهش، المرجع السابق، ص 28.

[5] عبد الكريم غلاب، المرجع السابق ن ص 151.

[6] **أحد الريسوني:** هو الشريف أحمد بن مُحَّد بن عبد الله الريسوني، ينتهي نسبه في الحسن السبط، ابن علي بن أبي طالب، وفاطمة بنت الرسول عليه الصلاة والسلام، ولد في سنة 1870 بمدشر الزينات الواقع جنوب شرق طنجة بمسافة 47 كلم، اعتنت أسرته بتعليمه فأحضر له والده فقيها من خيرة فقهاء جبالة ليعلمه القراءة والكتابة ويحفظه القرآن ويدربه على التجويد. وفي سنة 1881 انتقل إلى مدشر لمجمولة ليتعمق في دراسة علوم القرآن. للمزيد ينظر إلى: إبراهيم كرديم، ثورة بوحمارة، المرجع السابق، ص 63.

[7] ألبير عياش، المرجع السابق، ص 50.

استطاع فرض نفسه من خلال عمليات الانتقام لأسرته ولصالح سكان القرى كشخصية عادلة وقوية ونجح في القضاء على جرائم السطو وقطع الطريق محققا بذلك الأمن للسكان وعلى اثر ذلك تم تعيينه وهو لم يتجاوز 24 سنة قائدا على قبائل أنجرة [1].

ولأنه كان شخصية مثيرة للجدل اختلف حول صفاته الناس وفي تقييم أعماله فتارة توصف بأعمال خيرة وتارة بأعمال اللصوصية ونهب واعتداء وعلى اثر هذه الأخيرة زج به في سجن الصويرة من طرف المخزن سنة 1895[2].

وبعد مدة تقدم أهل الثائر طالبين الشفاعة فيه لدى السلطان الذي شفع له هذا الأخير وأطلق سراحه [3]. عاد الريسوني إلى مسقط رأسه في تازروت ليستأنف نشاطه الثوري مكبدا الدولة خسائر طائلة من جديد [4].

فلم يقتصر نشاطه على قطع الطرق والسلب والنهب بل تعدى ذلك إلى اختطاف الأجانب، ومن بينهم الانجليزي Harris" واليوناني ذو الجنسية الأمريكيةPerdicarisوالاسكوتلانديMac leanمدرب الجيش المغربي ومستشار السلطان، كما أجبر حكومتي انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على أداء مقدار كبير من المال مقابل اطلاق سراح المختطفين الأجانب[5].

أدت أعمال الريسوني الموجهة ضد الأجانب إلى إيقاع المخزن في مشاكل دبلوماسية خطيرة كان في غنى عنها، حيث أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية ست بوارج حربية لمحاصرة مدينة طنجة ولإنزال عسكري فيها وقد أعلن الرئيس الأمريكي **تيودور روزفلت** عن غضبه وسخطه وأمر بتعليمات جاء فيها قوله: " **بريديكارس حيا أو الريسوني ميتا** ". [6]

أما الأوربيون المتواجدون بكثرة في طنجة فقد أصيبوا بخوف وهلع دفعهم لطلب الحماية من قناصلهم خاصة الانجليز، وتحرك الفرنسيون إلى شرفاء وزان المشهورين بحسن وساطتهم في المنازعات ليتوسطوا لهم عند الريسوني غير أنه أبى إطلاق سراحهم إلا بعد تنفيذ شروطه والتي حصرها في دفع فدية كبيرة، واستبدال باشا طنجة وإرجاع المحلة

[1] محمادي هرنان، المرجع السابق، ص 178.

[2] إبراهيم كردية، ثورة بوحمارة، المرجع السابق، ص 64.

[3] ابن زيدان عبد الرحمان بن محمد السجلماسي، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، ج1، تح: علي عمر، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، دم، 2008، ص 481.

[4] محمد الأمين، محمد علي الرحماني، المرجع السابق، ص 248.

[5] محمد حسن الوزاني، مذكرات حياة وجهاد: التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحررية المغربية (حرب الريف) مؤسسة حسن الوزاني، دس، ص 107.

[6] إبراهيم كردية، ثورة بوحمارة، المرجع السابق، ص 66.

التي تعيق تحركاته، وأن يعهد إليه حكم المنطقة الموجودة بين طنجة والعرائش فما كان على المخزن إلا الرضوخ لجل مطالبه. [1]

وبذلك يكون الريسوني قد زاد من أعباء السلطان عبد العزيز ووضعه في موقف محرج أمام الدول الأجنبية يضاف إلى ذلك ما آلت إليه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد التي لحقتها من كل حدب وصوب. لتكون ذريعة لتدخل الأجانب، وهل توجد ذريعة أفضل من حركة الريسوني لتتذرع بها فرنسا وتدعي حماية الرعايا الفرنسيين من هذه الحركة. ولتكون كذلك من مبررات التدخل الفرنسي في عام 1907 لاحتلال مدينتي وجدة والدار البيضاء[2].

- أما الريسوني فقد ظل يواصل نشاطه إلى أن تمكن المجاهدون الريفيون من إلقاء القبض عليه بأمر من المجاهد الأكبر عبد الكريم الخطابي [3]وسيق إلى أجدير[4] بالريف وقد توفي في نفس السنة التي أسر فيها 1342 هـ 1924م. [5].

[1] لويس أرنو، زمن المحلات السلطانية: الجيش المغربي وأحداث قبائل المغرب ما بين 1860- 1912 م، د ط، تر: مُحَمَّد ناجي بن عمر، إفريقيا الشرق، المغرب، 2020، ص 164.

[2] عبد الجليل مزعل بنيان، المغرب الأقصى في عهد السلطان عبد الحفيظ (1908-1912)، جامعة المستنصرية، 2012، ص07.

[3] عبد الكريم الخطابي: ولد عبد الكريم الخطابي سنة 1888 ببلدة أجدير، وكان والده من الفقهاء، تولى القضاء في قبيلتهم بني ورياغل فحرص على تعليمه وتربيته تربية عالية وأرسله إلى فاس العاصمة العلمية للمغرب ليستكمل دراسته بجامعة القرويين. مارس عبد الكريم مهنة التعليم في بلدة مليلية ما بين 1907 – 1913، وفي سنة 1910، زاول مهنة الترجمة والكتابة بالإدراة المركزية للشؤون الأهلية بمليلية، للمزيد من المعلومات ينظر إلى: عبد الله كنون وآخرون، مُحَمَّد بن عبد الكريم الخطابي، موسوعة مشاهير رجال المغرب، م 5، ط 2، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1994، ص 16. ومركز الخطابي، الخطابي ملهم الثورات المسلحة: السياق التاريخي والأبعاد السياسية والعسكرية والاجتماعية لثورة الريف الثالثة 1921- 1926، د م، 2019- 2020، ص 23.

[4] أجدير: كانت عاصمة الأمير عبد الكريم الخطابي في ثورته الوطنية. ينظر إلى: مُحَمَّد الأمين مُحَمَّد، مُحَمَّد علي الرحماني، المرجع السابق، ص 248.

[5] المرجع نفسه، ص 248.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: المسألة المغربية في ظل التسوية الدولية 1902–1906.

المبحث الأول: الاتفاق الفرنسي الايطالي 1902.

المبحث الثاني: الاتفاق الفرنسي البريطاني 1904.

المبحث الثالث: الاتفاق الفرنسي الاسباني 1904.

المبحث الرابع: أزمة أغادير الأولى 1905.

المبحث الخامس: مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906.

المبحث الأول: الاتفاق الفرنسي الايطالي 1902

عملت الدول الأوربية في مطلع القرن العشرين على تسوية جميع خلافاتها في المناطق التي سيطرت عليها[1]، خاصة بعد انتهاء عهد **التوازن الدولي**[2]والجنوح إلى سياسة التنافس السلمي والذي برزت بوادره إبتداءا من القرن نفسه[3].

وكان المغرب الأقصى من بين البلدان التي شهدت تنافسا استعماريا كبيرا حيث احتدم الصراع الامبريالي حوله وخلال هذه الفترة أعربت فرنسا عن موقفها الجدي في الاستحواذ على المغرب [4]وفي هذا النطاق صرح زعيم الفريق الاستعماري الفرنسي **أوجين أتيين: "إن لفرنسا في المغرب حقوقا وواجبات تفوق ما لغيرها من الدول الأخرى، وإن الأساس الأول لحقوقنا هو الجزائر، إن الجزائر قادتنا إلى تونس وينبغي أن تقودنا إلى المغرب "**[5]. ولكن كان على فرنسا قبل أن تخطو أية خطوة نحو المغرب أن تعمل حسابا لمنافساتها في حلبة الاستعمار ولاسيما إيطاليا وبريطانيا واسبانيا وألمانيا. [6]

وتحقيقا لهذا الغرض كتب سفير فرنسا بفاس إلى حكومته قائلا: ". . . **إني متيقن أن مساعي لدى دول أوربا ستكون نافعة في إعلان كلمة فرنسا وتقوية نفوذها على المخزن** ". وبالتالي فإن الدبلوماسية الفرنسية ستحاول تسوية مسألة المغرب خارج أراضيه عن طريق المساعي والمساومات التي ستؤدي إلى إمضاء اتفاقات سرية تحسم بها مصيره مع الدول التي تزاحمها على المغرب. [7]

---

[1] عبد الجليل مزعل بنيان، المرجع السابق، 03.

[2]التوازن الدولي: نظرية سياسية يقصد بها المحافظة على ميزان القوة بين دول العالم بحيث لا يسمح لدولة ما بالاستئثار بالنفوذ في المجال الدولي حتى لا تفرض سيطرتها على الدول الأخرى لتفوقها العسكري والاقتصادي. ينظر إلى: فارس بيطار، المرجع السابق ،ص 60.

[3] أحمد رمزي، الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا، المطبعة النموزجية ، مصر ، د س . ص 16.

[4] أكرم بوجمعة، محمد بن عبد الكريم الخطابي ودوره في تحرير أقطار المغرب العربي (تونس – الجزائر – المغرب الأقصى)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه(ل، م، د)، تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017. ص 60.

[5] شوقي عطا الله الجمل، المرجع، السابق، ص 311.

[6] محمود الشرقاوي، المغرب الأقصى: مراكش، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، د س ، ص 25.

[7] حزب الاستقلال، المغرب الأقصى: مراكش قبل الحماية –عهد الحماية–إفلاس الحماية ، د ط مكتب المستندات والأنباء ، المطبعة العربية ، دم ، ص 42.

وجاء في مقدمة الاتفاقيات التي عقدتها فرنسا مع الدول الأوربية هو: [1]

الاتفاق الفرنسي الايطالي 1902:

كانت أقطار إفريقيا الشمالية محط أنظار الايطاليين وبما فيها ليبيا وتونس منذ مدة طويلة ترجع إلى ما قبل تحقيق ايطاليا الموحدة [2]. فكان استكمال الوحدة الايطالية عام 1870 نقطة انطلاق ايطاليا في موكب الاستعمار لشعوب إفريقيا والتي أرادت أن تلعب دورا في السياسة الدولية [3]. خاصة وأنها كانت من أواخر الدول التي دخلت دخلت ميدان التكالب الاستعماري. [4]

ويعود ذلك إلى أن ايطاليا خرجت من جهودها لتحقيق الوحدة القومية منهكة القوى، محملة بأعباء ومشكلات داخلية كالفقر وكثرة العاطلين عن العمل ويضاف إلى كل هذا الشعور بمركب النقص إزاء الدول الكبرى ذات المستعمرات [5]وبأنها لا تزال في مصاف الدول الصغيرة[6].

وعلى إثر ذلك وجه الايطاليون أنظارهم إلى البحر الأبيض مدفوعين بعوامل طبيعية واقتصادية وسياسية وتاريخية هذا إلى جانب الروح القومية[7] والتي عبر عنها "**مازيني**" أحد زعماء الوحدة القومية بقوله: "**إن شمال إفريقيا يعود إلى ايطاليا** "[8].

لدرجة أنها اعتبرته ميدانها الطبيعي للتوسع، لجملة من الأسباب تمثلت في ما يلي:

1. كان ساحل إفريقيا الشمالي أقرب السواحل الإفريقية فمن الطبيعي أن يكون هو المجال المناسب لتوسع دولة كايطاليا.
2. كان من أهداف ايطاليا التوسعية إيجاد مجال للهجرة والعمل للايطاليين.

[1] عبد الجليل مزعل بنيان، المرجع السابق، ص 03.

[2] محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، دار الفكر العربي، 1948، ص 103.

[3] محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر: الاستمرارية والتغيير، ط 1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2014، ص 57.

[4] أحمد إبراهيم دياب، من تاريخ الاستعمار الأوربي في إفريقيا: الاحتلال الايطالي لليبيا، ع06، دراسات افريقية، المركز الإسلامي الإفريقي في الخرطوم، رجب 1410 هـ، فيفري 1990، ص 63.

[5] رأفت غنيمي الشيخ، التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية، ط1، دار الثقافة، القاهرة، 1412-1992، ص 113.

[6] محمد فؤاد شكري، المرجع السابق، ص 104.

[7] أحمد إبراهيم دياب، المرجع السابق، ص 63.

[8] مروان بوزكري، المرجع السابق، ص 95.

3. بالإضافة إلى هذين العاملين الجغرافيين فهناك عامل تاريخي فقد كان الايطاليون يعتبرون أنفسهم ورثة الإمبراطورية الرومانية فكان طبيعيا إذا فكروا في التوسع أن يكون في شمال إفريقيا الذي كان يعتبر من أهم أجزاء الإمبراطورية الرومانية القديمة. [1]غير أن **معاهدة باردوا 1881**[2] قضت على مطامع ايطاليا التوسعية في تونس فبموجب هذه الاتفاقية فرضت فرنسا حمايتها على تونس رغم تواجد الجالية الايطالية والتي تفوق غريمتها الفرنسية عددا [3]. ورغم اعتراف كل من النمسا وبروسيا وانجلترا وألمانيا في مؤتمر برلين سنة 1878بالمطامع الايطالية في تونس [4]. الأمر الذي دفع الايطاليون يتجهون صوب دول وسط أوربا ويتناسون العداء التقليدي مع النمسا بل ويدخلون في تحالف مع ألمانيا والنمسا. كما اتجهت ايطاليا لتحقيق مشروعاتها الاستعمارية إلى شرق القارة الإفريقية بعد أن ضاع أملهم في تونس ورغم ما حققوه من نجاح في بادئ الأمر باستيلائهم على إقليم ارتيريا [5]إلا أن هزيمتهم في موقعة عدوة[6] دفعهم إلى إعادة التفكير في امتلاك أراضي جديدة في شمال إفريقيا [7]. وبدأوا في مضايقة فرنسا في كل من المغرب وطرابلس.

[1] شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط 02، دار الزهراء، الرياض، 2002، ص ص204، 205.

[2] **معاهدة باردوا:** حملت هذه المعاهدة اسم معاهدة باردوا والتي وقع عليها في 12 ماي 1881 والتي كانت تنص على ما يلي:
حرية فرنسا في احتلال المراكز التي كانت تراها صالحة لاستتاب الأمن، وكذلك الاستيلاء على الإدارة المحلية التي تراها لازمة لأداء مهمتها وحماية الرعايا التونسيين والمصالح التونسية في الخارج ولم تنص هذه المعاهدة على فرض حماية ما على البلاد التونسية ولكن توقيع المعاهدة أثار القبائل وقامت الثورات في الجنوب والشرق، وفي سنة 1883 أجبر الباي على توقيع معاهدة جديدة هي معاهدة المرسى التي أقر فيها الباي وضع بلاده تحت الحماية الفرنسية. للمزيد ينظر إلى: زاهر رياض، استعمار إفريقية، الدار القومية، القاهرة، 1965، ص 164.

[3] أنجيلو ديل بوكا، على مقربة من المشنقة: مُحَّد فكيني والاستعمار الايطالي ملحمة الكفاح المسلح والنضال السياسي، منشورات ميلالي، فرنسا، 2008، ص 15.

[4] مروان بوزكري، ، المرجع السابق، ص 96.

[5] **تعريف اقليم ارتيريا:** تقع على الساحل الغربي للبحر الأحمر المقابل لشبه الجزيرة العربية ويحدها من الغرب والشمال السودان ومن الجنوب أثيوبيا ومن الجنوب الشرقي جيبوتي، احتلت ايطاليا مصوع بتشجيع من بريطانيا لمعاكسة النفوذ الفرنسي في البحر الأحمر، ينظر إلى: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة سياسية، ج 01، تق: رشاد ليبي، د ط، دار الهدى، لبنان، د س ، ص ص 123، 124.

[6] **موقعة عدوة:** هي حرب دارت رحاها بين الايطاليين والأحباش سنة 1896 في موقعة عدوة وقامت بسبب رغبة ايطاليا في التوسع على حساب إثيوبيا غير أنها تلقت هزيمة ساحقة على يد الأحباش في أول مارس 1896، وقد كان لها صدى هائل في أوربا مما اضطرها إلى ترك أحلامها في شرق إفريقيا وعقدت معاهدة أديس أبابا في أكتوبر 1896 وفيها حددت الحدود نهائيا بين المستعمرة الايطالية وإثيوبيا. ينظر إلى: زاهر رياض، المرجع السابق، ص 227.

[7] رأفت غنيمي الشيخ ، المرجع السابق، ص 114.

غير أن العلاقات الايطالية الفرنسية أخذت منحى آخر في عهد خلفاء ديلكاسيه فبدأت حدت التوتر تزول، نتيجة الاتفاقيات المبرمة بينهما ومن أهمها اتفاقية سبتمبر سنة 1896[1] حيث توصلت من خلالها لحل مشكلة الرعايا الايطاليين في تونس ثم اتفاقية أكتوبر سنة 1898[2]

وقد أثيرت خلالها محادثات بين **ديلكاسيه** ووزير مالية ايطاليا وانتهت بعقد اتفاق تجاري في 21 نوفمبر من عام 1898، حيث عدلت فيه الدولتين التعريفة الجمركية لصالح كل منهما وانتهت بذلك الحرب الجمركية التي بدأت بينهما منذ عام 1896، كما ساهم هذا الانفراج في تحمس **ديلكاسه** في بحث المسائل العالقة بين البلدين ومن أهمها المسألة المغربية [3].

وبالتالي فقد استهل **ديلكاسيه** سلسلة الاتفاقيات بأقل الأطراف اهتماما بمراكش وهي ايطاليا، ففي سنة 1900 استغل أزمتها الاقتصادية وحاجتها إلى الرأسمال الفرنسي ووقع معها اتفاقية اعتبرت بداية لإخراجها من الحلف الثلاثي[4]. استمرت المفاوضات بين سفير فرنسا في روما ووزير الخارجية ايطاليا حوالي عام ونصف لتنتهي باتفاق في شكل تبادل للرسائل منها رسالة السفير الفرنسي المؤرخة في 14 ديسمبر 1900[5].

جاء فيها أن الاتفاق الذي عقد بين فرنسا وبريطانيا العظمى في 21مارس 1899 ترك منطقة طرابلس الغرب خارج منطقة النفوذ كما طمأنت فيها الحكومة الفرنسية ايطاليا بأن ليس لها نية في أن تتعدى حدود طرابلس وبرقة.

وأعلن وزير الخارجية الايطالي **فيسكونتيفنوستا** من جهته بأن ايطاليا من حقها زيادة نفوذها الفعلي بالنسبة لطرابلس وبرقة إذا ما حدث تعديل في الحالة السياسية أو الإقليمية. [6]

[1] مروان بوزكري، المرجع السابق، ص 95، 96.

[2] سامي هاشم خيالة، موقف الدول الأوربية من الحرب الايطالية – الليبية 1911-1912م، رسالة لاستكمال متطلبات نيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة سانت كليمانتس ،العراق ، 2010 م ، ص 33.

[3] مروان بو زكري، المرجع السابق، ص 96.

[4] صلاح العقاد، المرجع السابق ن ص 219.

[5] مروان بوزكري، المرجع السابق. ص 96.

[6] أمل عجيل، موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية 19-20: ليبيا، السودان، المغرب، المرجع السابق ، ص 18.

كما تعهدت ايطاليا بعدم اتخاذ موقف معاد لفرنسا عند تجديد الحلف الثلاثي والتزام الحياد في الحرب التي قد تنشب بين المعسكرين [1](فرنسا وحليفاتها وألمانيا وحليفاتها). وبموجب هذه الاتفاقية أطلقت يد ايطاليا في ليبيا مقابل انفراد فرنسا بإطلاق يدها في المغرب[2].

وبالتالي فقد أخذت السمسرة السياسية تعمل عملها بين فرنسا وايطاليا [3]والتي تعززت باتفاقية 1902 والتي تعهدت فيها كلا من الدولتين على استطاعة كل واحدة منهما زيادة نفوذها البحرية في المناطق المتفق عليها دون أن يكون عمل إحداهما ضروريا لعمل الآخر [4]. وقد أبلغ هذان الاتفاقان إلى انجلترا والنمسا فأقرتهما ولم تعارضا[5]. وبذلك أزال **ديلكاسيه** أول عقبة دولية إذ أن ايطاليا كانت تستطيع التدخل في المسألة المراكشية إما بواسطة الحلف الثلاثي أو بواسطة اتفاقاتها مع بريطانيا واسبانيا التي قامت على مبدأ المحافظة على الوضع الراهن في المتوسط [6].

[1] صلاح العقاد ن المرجع السابق، ص 219.

[2] إبراهيم فتحي عميش، التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا، ج 1، ط 1، برنيق للطباعة والنشر، د م، ص 38.

[3] علال الفاسي ، الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية، ط1، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948، ص ص 7، 8.

[4] أمل عجيل، المرجع السابق، ص 19.

[5] أحمد الطاهر الزاوي ن جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، ط 3، دارف المحدودة، لندن – المملكة المتحدة، 1984، ص 26.

[6] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 219.

المبحث الثاني: الاتفاق الفرنسي البريطاني 1904

احتدمت المنافسة بين انجلترا وفرنسا حيث شهد القرن التاسع عشر صراعا مريرا بين القوتين وبدأت المصالح الانجليزية تحتك بالمصالح الفرنسية وكاد هذا الاحتكاك أن يؤدي في كثير من الأحيان إلى قيام الحرب بينهما بسبب اتساع إمبراطوريتهما[1]. وقد مثلت **مشكلة فاشودة**[2]المعروفة قمة التنافس الفرنسي البريطاني على اقتسام المناطق الإفريقية [3]. غير أن انجلترا بدأت تشعر منذ أوائل القرن العشرين بأهمية إصلاح علاقاتها مع فرنسا لتأمين مركزها في البحر المتوسط ومصر على وجه الخصوص[4].

وقد عملت على السير نحو تقارب بريطاني – فرنسي لا يكون موجها ضد أحد وإنما بقصد تسوية الخلافات التي تهدد العلاقات بين الطرفين وكانت فرنسا معنية جدا بمثل هذه التسوية [5].

وقد ساعدت على تهيئة الجو المناسب لتحقيق هذا التقارب الفرنسي – الانجليزي جملة من الظروف والتطورات الدولية والمتمثلة في ما يلي:

- أدركت انجلترا جليا خطر سياسة العزلة التي انتهجتها على مركزها خاصة بعد حرب البوير، فقد أثار النمو السريع للأسطول الألماني قلقها ومخاوفها خصوصا بعد التصريح الذي أدلى به الإمبراطور الألماني عام 1897

[1] عبد المجيد بن جلون، المرجع السابق، ص 59.

[2] **أزمة فاشودة:** سارت زمرة صغيرة من المستكشفين الفرنسيين بقيادة اليوزباشي مارشان، نحو الشرق مدة ثلاث سنوات صوب قلب افريقية إلى أن بلغت في أواخر صيف 1898 فاشودة وهي قرية تقع في أعالي النيل ورفعت عليها العلم الفرنسي فبعثت الحكومة البريطانية بتعليمات إلى كتشنر تكلفه فيها بأن يسير لمقابلة مارشان ويطلب منه الانسحاب، ومالبث أن توترت العلاقات بين الدولتين توترا خطيرا فبريطانيا بعد التضحيات التي بذلتها في الحملة السودانية لم تكن مستعدة إلى بتر وادي النيل الأعلى من السودان وتقديمه لفرنسا لمجرد وصول فريق من المستكشفين الفرنسيين إلى فاشودة ومن جهة أخرى لم يكن أمرا سهلا اقناع الرأي العام الفرنسي بأن فرنسا لم تلحقها الإهانة. ومن حسن حظ الطرفين كان ديلكاسيه وزير الخارجية الفرنسية سياسيا رشيدا أبى أن يورط بلاده في حرب لا تعرف نتائجها، فأصدر أمر إلى ماشان بالانسحاب وبذلك تجنب الحرب. ينظر إلى: هربرت فشر، تاريخ أوربا في العصر الحديث (1789– 1950)، تر : أحمد نجيب ووديع الضبع ، ط03 ، دار المعارف ، دم ، 1958 م ، ص ص 417، 418.

[3] أحمد رمزي، المرجع السابق، ص 16.

[4] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 317.

[5] عبد الفتاح أبو علية، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، د ط، دار المريخ، الرياض – المملكة العربية السعودية، 2007، ص 439.

حيث قال: " **أن مستقبل بلاده مرهون بسيطرتها على أمواج البحار** ". وقد ساعده في تحقيق مشروعه وزير بحريته الأميرال تربتز والذي قال عنه المؤرخ لانجر: " ربما كان أكفا شخص ظهر في أية دولة من دول العصر الحديث "، عمل تربتز على وضع مشروع يحقق من خلاله احترام مركز ألمانيا التجاري والاقتصادي، وتطوير أسلحة الحرب البحرية[1]، الأمر الذي يهدد بتحطيم نظرية التفوق البريطاني الساحق .

- المجهودات التي بذلتها الدبلوماسية الألمانية بالرغم من المعاهدة البريطانية – الكويتية لسنة 1899 من أجل تنفيذ مشروع خط حديد برلين – بغداد والذي اعتبرته انجلترا رأس حربة مصوبة إلى الهند البريطانية.
- دفع تصاعد المضايقات الألمانية لحكومة الاحتلال البريطاني في مصر الانجليز إلى الحصول على تأييد فرنسا لمشروعات بريطانيا الاستعمارية.
- لم ترد بريطانيا الوقوع في صدام مع فرنسا خاصة في المناطق التي تعتبرها هذه الأخيرة مجال حيوي لها مثل المغرب بالرغم من تزايد النفوذ البريطاني في المنطقة أي المغرب. [2]
- كما كان لوفاة الملكة **فكتوريا**[3] واعتلاء **ادوارد السابع** عرش انجلترا الدور الكبير في المساهمة لتحقيق التقارب خاصة وأن ملك انجلترا لم يكن غريب عن فرنسا وحياتها ومن ثم فزيارته لباريس ورد رئيس الجمهورية الفرنسية على هذه الزيارة في لندن ولم تكن انعكاسات تبادل هذه الزيارات سياسية فحسب وإنما وطدت العلاقات بين الشعبين أيضا[4].

[1] عمر عبد العزيز عمر، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر (1815-1919)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000 م، ص. ص 200-233.

[2] عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر أوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، لبنان، 2014، صص 352، 353.

[3] الملكة فكتوريا: ولدت سنة 1819 بعد وفاة عمها الملك وليم الرابع اعتلت عرش المملكة المتحدة سنة 1837 م عرف عنها الذكاء والرزانة حكمت فترة طويلة وتميز حكمها أنه كان يستمد من إرادة الشعب، كما عرف عصرها حوادث سياسية ذات شأن، فثار أهالي كندا ونهض محمد علي باشا في مصر على الدولة العثمانية فاتفقت انجلترا والنمسا مع تركيا على إخراج إبراهيم باشا من سورية، وكادت تنشب الحرب بين انجلترا وفرنسا بسبب ذلك ن كما نشبت الحرب بين انجلترا والصين بسبب تجارة الأفيون. ينظر إلى: يعقوب صروف، فكتوريا ملكة الانجليز وإمبراطورة الهند، د ط، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2017، ص. ص 19-49.

[4] عبد المجيد بن جلون، المرجع السابق، ص 59.

- بالإضافة إلى عزل وزير فرنسا **هانوتو** ألد أعداء التقارب الفرنسي – البريطاني وتعيين بدله **ديلكاسيه** بموجب التعديل الوزاري الداعية الأول للتقارب مع بريطانيا[1]، أما في الجانب البريطاني ساهمت استقالة اللورد **سلسبوري** وزير الخارجية البريطانية سنة 1902 والذي عرف عنه العداء للسياسة الفرنسية [2]، وما كان ليتمكن من تحقيق هذا التقارب لو كانت في الوزارة البريطانية معارضة لمثل هذا التقارب ولكن من حسن حظ الطرفين أن وزارة **بلفور**[3]، كانت تدرك ومقتنعة جدا بقيمة هذا التقارب في مثل هذه الظروف[4].
- ولا يمكن تجاهل دور بعض الشخصيات من الجانبين في تلطيف أجواء العلاقات الفرنسية الإنجليزية ومن أبرزهم **باربر**[5] و**بول كامبون** الأول كان سفيرا بروما والثاني بلندن، كما ساهمت جمعية الوفاق الودي 1887 في تهيئ والتمهيد للتفاهم المتوصل إليه سنة 1904. [6]
- أما من ناحية فرنسا فقد هزمت حليفتها روسيا أمام اليابان والتي كانت تعلق عليها الآمال ولم تعد تستطيع الاعتماد عليها وبالتالي سارت في طريق التقارب نحو بريطانيا ورحبت به[7].

وبالتالي اتجه الطرفان الفرنسي والانجليزي إلى الدخول في مفاوضات تمهيدية[8] اشترك فيها كل من **اللورد كرومر**[9] و**اللورد لانسدون** وزير الخارجية البريطانية من الجانب البريطاني، **وديلكاسيه** وزير المستعمرات الفرنسي

---

[1] عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، المرجع السابق، ص 353.

[2] عبد المجيد بن جلون، المرجع السابق، ص 59.

[3] **بلفور**: آرثر جيمس بلفور (1848- 1970) سياسي بريطاني شغل منصب وزير الخزانة ورئيس الوزارة، ثم وزير البحرية والخارجية في الحرب العالمية الأولى، وأصدر تصريح المعروف بوعد بلفور في نوفمبر 1917 والذي يعد بداية مأساة فلسطين. ينظر إلى: زين العابدين شمس الدين نجم، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، د ط، دار المسيرة، عمان ، 2012، ص 451.

[4] عبد العزيز سليمان نوار، عبد العزيز نعنعي، المرجع السابق ن ص 353.

[5] **باربر**: ولد بتاريخ 23 نوفمبر 1851 وتوفي في باريس في 07 نوفمبر 1904 وهو دبلوماسي فرنسي شغل منصب سكرتير ثم اشتغل كصحفي، كما مثل فرنسا في روما من1897إلى 1924 وعمل إبرام الاتفاقية التجارية بين فرنسا وايطاليا وحرر اتفاق ودي في مسألة النزاع الاستعماري بليبيا. ينظر إلى مروان بوزكري، المرجع السابق، ص 98.

[6] المرجع نفسه،ص 98.

[7] زين العابدين شمس الدين نجم،المرجع السابق، ص 451.

[8] أنظر الملحق رقم 05، ص157.

[9] **اللورد كرومر**: (1841 – 1917)إداري ودبلوماسي بريطاني عمل بالجيش والهند وعين مندوبا لبريطانيا في صندوق الدين في مصر والذي أنشأه الخديوي إسماعيل، ثم مندوب بريطانيا في مراقبة ثنائية عام 1879، ثم عين وكيلا وقنصلا عاما سنة 1883 عقب الاحتلال البريطاني لمصر وظل الحاكم الفعلي لها بمعونة المستشارين البريطانيين في مختلف الوزارات في عام 1907. ينظر إلى: زين العابدين شمس الدين نجم، المرجع السابق، ص 451.

وبول كامبو السفير الفرنسي في انجلترا من الجانب الفرنسي، حددت المشكلات الرئيسية المعلقة وانتهت هذه المفاوضات[1].

بعقد اتفاقية في 08 أفريل 1904، بشأن تحسين العلاقة بين الدولتين وهو ما أطلق عليه [2]**بالاتفاق الودي**[3] Entente cordiale. وبغض النظر عن الظروف الممهدة لعقد الاتفاق الودي فانه يعود في الحقيقة إلى إدراك الحكومتين الفرنسية والانجليزية بأنهما أصبحا في مركز يسمح لهما بإبرام صفقة استعمارية رابحة لكلتيهما[4].

بنود الاتفاق الودي 1904:

صيغ هذا الاتفاق في تسع مواد وألحق به اتفاق سري من خمس مواد وقد احتوى على ما يلي:

أولا المواد العلنية:

- أعلنت الحكومة الفرنسية أنها لن تعرقل نشاط انجلترا في مصر بطلب تحديد فترة معينة لإنهاء الاحتلال البريطاني أو أي طلب آخر.
- كما اعترفت صاحب الجلالة البريطانية بدورها بحق فرنسا وبصفتها قوة تمتد ممتلكاتها إلى مسافة طويلة مجاورة لحدود المغرب في أن تسهر على امن هذا البلد وأن تقدم له كامل مساعدتها فيما يحتاج إليه من إصلاحات إدارية وعسكرية [5]. مع تأكيد الدولتين على عدم تغيير الوضع في كل من مصر ومراكش. [6]

[1] عبد العزيز سليمان نوار، محمود مُحَّد جمال الدين، التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، د ط، دار الفكر العربي، مدينة نصر، 1999، ص 421.

[2] الإمام بريك، التنافس الاستعماري الأوربي على إفريقيا وانعكاساته على التواصل الحضاري بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي، محور المداخلة: العراقيل والمعوقات التي واجهت وتواجه عملية التواصل الحضاري، ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، ص 09.

[3] **الاتفاق الودي**: هو كل اتفاق يحصل بين الفرقاء لحل خلافاتهم ونزاعاتهم بطريقة حبية دون اللجوء إلى القوة أو الأصول القانونية وبعيدا عن النصوص الملزمة. يجرى هذا النوع من الاتفاق بين الأفراد وغالبا ما يحصل في حل الخلافات القائمة بين الدول في نزاعاتها على الحدود وفي خلافاتها السياسية والاقتصادية. ينظر إلى: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص 60.

[4] هربرت فشر، المرجع السابق، ص 421.

[5] ألبير عياش، المرجع السابق، ص 53.

[6] Jaunbirmouri. lansdowne. paulcambon. entrent cordiale ; texte de l aceordfranco-britanniq du 08 Avril 1904 .

- أما المادة الرابعة فقد تضمنت مبدأ الحرية التجارية لمدة ثلاثين سنة وعلى عدم التمييز في الرسوم الجمركية وتعريفات النقل في السكك الحديدية في مصر والمغرب. [1]
- في حين نصت المادة السادسة على قبول انجلترا حرية الملاحة في قناة السويس[2].
- وبموجب المادة السابعة اتفقت الحكومتان على عدم السماح بإقامة تحصينات ومعاقل إستراتيجية كيفما كانت في الساحل المغربي الواقع بين مليلية والهضاب المشرفة على الضفة اليمنى فقط لنهر سيبو.
- تناولت المادة الثامنة على الاعتراف بمصالح اسبانيا والتي تستمدها من وضعها الجغرافي وممتلكاتها على الشاطئ المغربي للبحر الأبيض المتوسط [3].

ثانيا المواد السرية[4]:

- نص البند الأول على أنه في حالة اضطرار الدولتان تعديل سياستهما الخاصة في كل من مصر والمغرب فإنهما تلتزمان بما تضمنته المواد 4 و6 و7.
- الإبقاء على نظام القضاء والامتيازات الممنوحة للأجانب في مصر دون تغيير إلا إذا رأت انجلترا ذلك والأمر نفسه ينطبق على المغرب[5].
- اتفقت الحكومتان على أن بعضا من الأراضي المراكشية المتاخمة إلى مليلية وسبتة والمواقع الحصينة الأخرى يجب في اليوم الذي يكف فيه السلطان عن ممارسة سلطته عليها، أن تقع في منطقة النفوذ الاسباني وأن إدارة الساحل من مليلية في مرتفعات الشاطئ الأيمن في سيبو سيعهد بها إلى إسبانيا والتي يجب أن تتعهد هذه الأخيرة بألا تتبنى تحصينات على طول هذا الشاطئ لضمان المرور الحر من مضيق جبل طارق[6].
- كما جاء أيضا في الاتفاق بأن لا يحق لاسبانيا التنازل عما أعطي إليها لدولة أخرى.
- تصبح الاتفاقية سارية المفعول حتى ولو رفضتها اسبانيا [7]. وتم وضع نظام دولي لمنطقة طنجة[8].

---

[1] مروان بوزكري، المرجع السابق، ص 98.
[2] ألبير عياش، المرجع السابق، ص 53.
[3] حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص 42.
[4] أنظر الملحق رقم 06 ، ص158
[5] شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، ص 320.
[6] نور الدين حاطوم، تاريخ القرن التاسع عشر في أوربا والعالم، ج2، د ط، دار الفكر، دمشق، 1995، ص 355.
[7] إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر، المرجع السابق، ص 148.
[8] محمود الشرقاوي، المرجع السابق، ص 26.

كانت هذه البنود تتعلق بتسوية المسألة المراكشية والمسألة المصرية، في حين أن هذا الاتفاق تطرق أيضا إلى:

- تسوية بعض المشاكل المتعلقة بمصائد الأسماك في نيوفوندلاند بين انجلترا وفرنسا وتعديل الحدود بين المستعمرات الفرنسية والانجليزية في إفريقيا.
- كذلك تسوية بعض المشاكل في سيام ومدغشقر وإفريقيا الغربية [1]، وقد اتفق الطرفان على أن يكون وادي نهر ميكونج وجبال رانج حدا فاصلا بين الهند الصينية الفرنسية وبورما والملايو البريطانيتين[2].

وقد رحب بهذا الاتفاق من طرف الجانبين المتعاقدين وعلى المستويين الرسمي والشعبي، وعلى إثره صرح الرئيس الفرنسي بأنه لم يشعر بالسعادة كما شعر بمناسبة الوفاق الودي، واعتبره ذا أهمية ليس لفرنسا وبريطانيا فحسب بل بالنسبة للعالم كله، وعلى نفس المنوال سارت الصحف في البلدين إذ أبدت بدورها ارتياحا تجاه هذه الخطوة [3]، أما الموقف المغربي فقد اتهم الفرنسيين والانجليز بالتصرف في مصير الشعب المغربي دون استشارته معبرا عن غضبه وسخطه [4].

[1] عمر عبد العزيز عمر، تاريخ أوربا، المرجع السابق، ص 234.

[2] عمر عبد العزيز سليمان نوار، محمود محمد جمال الدين، المرجع السابق، ص 421.

[3] مروان بوزكري، المرجع السابق ن ص 103.

[4] عمر موفق محمد، مقاومة القبائل الصحراوية المغربية لاحتلال الفرنسي في بداية القرن العشرين، كلية الطب، جامعة المستنصرية، ص 153.

المبحث الثالث: الاتفاق الفرنسي الاسباني 1904

اعتبرت اسبانيا من الدول الهامة التي شاركت في تقرير مصير المغرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكذا التفكيك الدبلوماسي للسلطة المغربية وذلك بحكم تواجدها في المنطقتين الإستطانيتين سبتة ومليلية في الشمال المغربي ونظرا لأهميتها الإستراتيجية تمسكت اسبانيا بهما وادعت أنهما جزء من الأراضي الاسبانية، وعلى اثر هذا الادعاء دخلت في تنافس استعماري مع فرنسا وبريطانيا في نهاية القرن التاسع عشر حتى مطلع القرن العشرين[1].

غير أن اسبانيا ظلت حتى نهاية القرن التاسع عشر عاجزة عن احتلال المغرب لممانعة فرنسا وبريطانيا، كما بدا جليا ضعفها بعد هزيمتها الكاملة في جزر الأنتيل وكوبا والفلبيين عام1898 [2].

يضاف إلى ذلك فرض السيطرة الفرنسية على تونس عام 1881 لتكون تحذيرا للاسبان حتى لا يضيعوا الفرصة لصالح غيرهم من الاستعماريين وبذلك وجهت اسبانيا أطماعها الاستعمارية نحو المغرب[3].

وعليه عندما بدأت التسوية الاستعمارية في ميدان السياسة الدولية دخلت اسبانيا في مفاوضات مع فرنسا فقد حاولت هذه الأخيرة عقد اتفاق مع اسبانيا سنة 1902 قبل أن تشرع في مفاوضاتها الجديدة مع بريطانيا، معتبرة أن وجود مثل هذا الاتفاق مقويا لمركزها في هذه المفاوضات [4].

تضمنت مفاوضات 1902 مشروع تقسيم المغرب إلى مناطق نفوذ فرنسية واسبانية حيث منح هذا المشروع اسبانيا المنطقة الشمالية وتمتد من **وادي سيبو**[5]على الأطلس حتى ملوية وتضم **فاس**[6]وتازة[7].

---

[1] محمد علي داهش، المرجع السابق، ص 100.

[2] محمد علي داهش، المغرب في مواجهة الاحتلال الاسباني: المنطلقات والأهداف (ثورة الريف نموذجا)، كلية الآداب، جامعة الموصل ص 87.

[3] شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، ط 2، دار الزهراء، الرياض، د س ، ص 89.

[4] محمد خير فارس، تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب 1912- 1939، دراسات في شمال إفريقيا الحديث، دمشق، 1972، ص 09.

[5] وادي سيبو: نهر ينبع من الأطلس ويسير في خوانق جبلية ليدخل بعدها منطقة جنوب الريف، ثم يمر قرب مدينة فاس تغذيه مجموعة روافد من جبال الريف والأطلس الأوسط، ويصب في المحيط الأطلسي عند المهدية يصلح هذا الواد للملاحة في مجراه الأدنى مسافة 17 كلم. ينظر إلى: كمال موريس شريل، الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، ط 01، دار الجيل، بيروت، 1998، ص 266.

[6] فاس: هي حاضرة العلم بالمغرب اجتمع فيها علماء القيروان وعلماء قرطبة نتيجة هجراتهم بعد الاضطرابات السياسية التي عرفتها المنطقتين كان يطلق عليها "بغداد المغرب" مما عرفته من العلم والحضارة واشتهر سكانها بفساحة اللغة، ينظر الى: أبي محمد عبد الواحد بن علي المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب: من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين مع ما يتصل بتاريخ هذه الفترة من أخبار الشعراء وأعيان الكتاب ، تع وتق : محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي ، ط01 ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، 1949 م ، ص257.

[7] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 221.

وقد التقت نظرة **ديلكاسيه** إلى حد ما مع ما صرحت به الملكة الاسبانية الوصية على العرش حينما زارت باريس في سبتمبر 1902 كان طلبها فيما يخص نصيب بلادها واضحا في قولها: " **الخلاصة، تهب لنا الريف مع فاس كعاصمة"**

وجاءت الصيغة النهائية لمشروع المعاهدة الفرنسية الاسبانية في 11 نوفمبر منح منطقتي نفوذ إحداهما في الشمال تمتد من مصب واد سيبو على الأطلسي حتى الملوية على البحر المتوسط وتشمل منطقة الريف كلها ومدن تطوان وأصيلا والعرائش[1] والقصر الكبير وتازة[2] وفاس [3].

أما المنطقة الثانية في الجنوب وتمتد من وادي الذهب إلى جبال الأطلس ويدخل فيها ميناء أغادير ووادي نون ودعة. يضاف إلى ذلك اعترفت مقدمة المشروع بالعوامل التي تبرر ادعاءات اسبانيا في المغرب وهي القرب الجغرافي والتواجد التاريخي في الثغور القديمة، وأن لاسبانيا الحق في تعويض مستعمراتها الأمريكية التي فقدتها في الحرب مع الولايات المتحدة بأخرى في إفريقيا وأكد المشروع على مبدأ حياد طنجة وسرية الاتفاق [4].

وبالرغم من أن ما تحصلت عليه اسبانيا بموجب هذا المشروع كان عظيما ويتجاوب مع المطامح الاسبانية المشروعة غير أن اسبانيا امتنعت عن التوقيع على الاتفاق خشية من الموقف الانجليزي وعلى إثر هذا تبين لفرنسا أن الطريق إلى مدريد يمر من لندن [5].

[1] العرائش: تقع مدينة العرائش ببلاد الهبط على الجانب الأيسر للمصب واد اللوكوس في أقصى شمال أولاد عكبان يرتكز إقتصاد المدينة أساسا على الفلاحة والصيد البحري والصناعات الغذائية المرتبطة بهما، يتميز محيط المدينة بخصوصيات طبيعية جيدة وناسبة للتنمية الاقتصادية. ، ينظر إلى: معلمة المغرب، المرجع السابق ، ج 18، 6014.

[2] تازة: تقع هذه المدينة بين الأطلس المتوسط والريف على بعد نحو 230كم شرقي مدينة فاس تتمتع بموقع استراتيجي مهم جعل منها قاعدة حربية وحصنا منيعا لصد كل هجوم. ينظرا الى: أبو القاسم الزياني، البستان الظريف في دولة أولاد مولاي الشريف: من النشأة إلى النهاية سيدي مُحَمَّد بن عبد الله، تح: رشيد الزواية، ط1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 1992، ص110.

[3] مروان بوزكري، المرجع السابق، ص 104.

[4] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 221.

[5] مُحَمَّد خير فارس، المرجع السابق، ص 09.

وبعد اتفاق فرنسا مع انجلترا كان عليها أن تسعى لعقد اتفاق مع اسبانيا بموجب المادة الثانية من الاتفاق الودي، لم تعد الآن بحاجة إلى إرضاء اسبانيا بثمن كبير بعد أن عزز اتفاق أفريل مركزها [1].

وبدأت المفاوضات بهذا الشأن منذ 18 أفريل 1904، وصادفت عدة صعوبات فاحتجت اسبانيا أولا على صغر منطقة النفوذ التي عرضتها فرنسا مقارنة بمشروع 1902، خاصة وأن التقسيم الجديد يخرج فاس وتازة من منطقتهم، فرد ديلكاسيه بأن فرنسا قد ضحت بمصالح أخرى للظفر بمراكش ومن حقها أن تحصل على نصيب أكبر، ورغم أن الاتفاق الودي لم يشر إلى حقوق اسبانيا في المنطقة الجنوبية غير أن فرنسا أبدت استعدادها لإعطاء اسبانيا جزءا صغيرا في الجنوب ويستثنى منه **السوس**[2] الكبير. كما تساهل ديلكاسيه في توسيع منطقة الريف رغم احتجاجات العسكريين الفرنسيين لتصبح مبدئيا منطقة النفوذ وبموجب اتفاقية 1904 توازي تقريبا واحد على خمسة المنطقة الفرنسية[3].

أما نقطة الخلاف الثانية تمثلت في رغبة اسبانيا في الحصول على حرية العمل في منطقتها مثل فرنسا في منطقتها، الشيء الذي يعني تقسيم المغرب تقسيما تاما فإن لم يكن هذا متاحا فوجود كوندمينوم فرنسي اسباني، رفضت فرنسا الحل الأول وأبدت تساهلا في الحل الثاني في المسائل الاقتصادية فقط، وتمسكت بوجوب تقييد حرية عمل اسبانيا في منطقة نفوذها وباحتفاظها بحق التدخل في شؤون المنطقة الاسبانية ما دام اتفاق أفريل يعطيها وحدها الحق في تقديم كل ما يلزم المغرب من مساعدات دون تحديد المناطق.

انتهت المفاوضات بين الطرفين بعقد اتفاق بينهما وقع في باريس في 03 أكتوبر 1904[4] وبموجبه عينت الدولتين مناطق نفوذهما في الشمال والجنوب وحريتهما في القيام بما تقتضيه المحافظة على مصالحهما في المغرب. ورغم ذلك فالاتفاق لم يعط اسبانيا السلطة الكاملة في المنطقة التي حددت بموجبه [5]، صحيح أن فرنسا أبدت

[1] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 10.

[2] سوس: وردت في الوثائق المخزنية خلال القرن الماضي، والتي تعني الأراضي الواقعة بين واد ماسة والمجرى الأدنى لواد درعة. ينظر إلى: علي محمدي، السلطة والمجتمع في المغرب: نموذج آيت باعمران، ط1، دار توبقال، الدار البيضاء، 1989م، ص138.

[3] صلاح العقاد المرجع السابق، ص 226.

[4] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 321.

[5] المرجع نفسه، ص 321.

استعدادها لتقسيم المغرب إلى مناطق نفوذ غير أنها كانت ترغب في الإبقاء على الوحدة المغربية وأن يبقى عمل اسبانيا في منطقتها مقيدا نوعا ما [1].

احتوت هذه الاتفاقية على جزئين علني وسري، أما البيان العلني الذي نشر في الصحف، أعلنت فيه كل من فرنسا واسبانيا بأنهما تدافعان عن حرمة كامل أراضي المملكة المراكشية تحت سيادة السلطان [2]كما تعترفان بالاستقلال المغرب[3].

أما الاتفاق السري[4] فقد احتوى على 16 مادة تتضمن المواد 2 و3 و4 و5 و6 و9 تناقضات مع ما أعلنه الطرفان من تمسكهما بوحدة السلطنة المغربية تحت سيادة السلطان، فبموجب المادة 02 حددت منطقة النفوذ الاسبانية في الشمال وإعطاء اسبانيا الحقوق نفسها في تقديم المساعدات التي يحتاجها المغرب في منطقتها مع تقييد حريتها فيها خلال 15 سنة بموافقة فرنسا[5].

أما المادة الثالثة: فنصت على أنه في حالة ثبوت عدم صلاحية الوضع السياسي لمراكش أو الحكومة الشريفية أو عدم إمكانية الاحتفاظ بالوضع الراهن بسبب ضعف هذه الحكومة وعجزها التام عن إقامة الأمن والنظام أو لأي سبب آخر وحسبما يقره الطرفان معا فيكون بمقدور اسبانيا اتخاذ ما تراه من تدابير في المنطقة المذكورة التي تصبح عندئذ منطقة نفوذ لها[6].

– نصت المادة الثامنة على إمكان القيام أحد الطرفين بعمل عسكري لتطبيق المواد 2 و4 و5على أن يجري مقدما إخبار الطرف الآخر[7]. في حين تناولت المادة التاسعة مدينة طنجة واحتوت على أنها ستحتفظ بصبغتها الخاصة الناجمة عن وجود هيئة دبلوماسية فيها وعن مؤسسات بلدية وصحية[8]، مع إعطاء الأمن في طنجة إلى قوة قوة فرنسية اسبانية مشتركة. [9]

---

[1] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 10.

[2] فلادمير لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ط 8، دار الفرابي، بيروت ، 1985، ص 322.

[3] دعاء فرح، المرجع السابق ،ص 149.

[4] أنظر الملحق رقم 07 ، ص160.

[5] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 10.

[6] لوتسكي، المرجع السابق، ص 322.

[7] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 11.

[8] حزب الاستقلال المرجع السابق، ص 43.

[9] إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر ، المرجع السابق، ص 148.

مع الإبقاء على سرية الاتفاقية لمدة 15 سنة[1].

عند المقارنة بين اتفاق أكتوبر مع اتفاق أفريل نجد أن فرنسا تنازلت عن مكاسب هامة فقد أعطاها اتفاق أفريل وحدها حرية العمل في المغرب ونص فقط على إرضاء اسبانيا في حين أن فرنسا قد تنازلت في اتفاق أكتوبر عن جزء من هذه الحرية لاسبانيا في منطقتين بالرغم من أن هذا التنازل كان مقيدا فترة محددة[2].

وأخيرا يمكن القول بأن اتفاقيتي أفريل وأكتوبر 1904 كانت بمثابة استهلال للحماية الثنائية على السلطنة المغربية [3]. وأطلقتا حرية الحركة الاسبانية والفرنسية في العمل على احتلال المغرب انطلاقا من قواعدهما العسكرية في سبتة ومليلية والجزائر[4]. إن نجاح فرنسا في عقد تلك الاتفاقيات مع كل من ايطاليا، انجلترا، واسبانيا تكون قد قطعت شوطا كبيرا في إطار العمل لتنفيذ وبناء إمبراطوريتها الاستعمارية في شمال إفريقيا، بعد أن أزاحت من طريقها أشد منافسيها على المغرب وبدأت تخطو بعزم من أجل استكمال احتلالها لآخر قطر من الشمال الإفريقي بعد احتلالها الجزائر سنة 1830 ثم تونس عام 1881[5] واقترابها نحو السيطرة على المغرب وهو ما صرح به أحد الساسة الفرنسيين أمام مجلس النواب الفرنسي قائلا: " **إن الوقت قد حان لكي تقنع فرنسا سلطات مراكش أن العناية الإلهية قد جعلت مصالح بلاده تتفق مع مصالحها، بحيث حتمت عليها أن تقيم العدل والنظام في مراكش، وأن تمد شعبها برأس المال حتى يتمكن من استثمار مواردها الواسعة** ". [6]

أما موقف الدبلوماسية المغربية ضد هذه الاتفاقات فقد اتضح في جواب المولى عبد العزيز الموجه إلى المبعوث الفرنسي والذي جاء إليه بغية إقناعه بضرورة تحقيق التعاون الفرنسي المغربي فكان رد السلطان كما يلي: " **غريب هذا التعاون الذي تقترحه علي فرنسا وهو أن أوزع مملكتي على الأجانب**"[7].

---

[1] محمد الشيخ الطالب، أخبار ماء العينين: صفحات من دفاع المغاربة عن السيادة والوحدة الترابية ما بين 1900- 1913 نماذج من الصحراء المغربية، المقاومة المغربية ضد الاستعمار 1904- 1955 الجذور والتجليات، المرجع السابق ، ص 134.

[2] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 11.

[3] شوقي عطا الله الجمل، المرجع، السابق، ص 322.

[4] أكرم بوجمعة، المرجع السابق، ص 63.

[5]. مروان بوزكري، المرجع السابق، ص 105.

[6] عبد الجليل مزعل بنيان، المرجع السابق، ص 03.

[7] حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص 43.

المبحث الرابع: أزمة أغادير الأولى 1905

يعد نجاح فرنسا الدبلوماسي والذي توج بعقد اتفاقية مع إيطاليا سنة 1902 ثم بريطانيا واسبانيا سنة 1904 الذي مهد الطريق نحو المغرب بدا ناقصا لم يكتمل ذلك أنه لم يتبق من عقبة في وجه فرنسا لتحقيق مشروعها الاستعماري في مراكش سوى ألمانيا التي أثارها الاتفاق الودي بين فرنسا وانجلترا وتجاهلها هي ومصالحها في مراكش. [1]

والتي تعود جذورها إلى مؤتمر مدريد الذي يعتبر النواة الأولى لنشأة المصالح الألمانية في المغرب بالرغم من تصريح بسمارك وتأكيده على عدم اهتمام ألمانيا بالمغرب إلا أنها خرجت من المؤتمر أكثر الدول استفادة حيث حصلت على حقوق مماثلة لبقية الدول التي كان لها علاقات قديمة مع المغرب، وقد أحسن المستكشفون والدبلوماسيون الألمان استغلال هذه الحقوق الجديدة وعملوا على الاستفادة منها وما عزز هذه المصالح هي تلك المعاهدة التجارية الموقعة عام 1890[2] بين المغرب وألمانيا وحصلت هذه الأخيرة بموجبها على امتيازات تجارية هامة في الأسواق المغربية. [3] وفي المقابل استقبلت ألمانيا سنة 1901 سفارة مغربية بحفاوة كبيرة كلفت بتوثيق الروابط الطبية بين البلدين.[4]

إن تطور العلاقات التجارية بين البلدين واهتمام المغرب باستيراد الأسلحة الألمانية وإرسال الوفود من الطلبة المغاربة للتعلم ولتدريب في ألمانيا جعل هذه الأخيرة تولي اهتماما خاصة بمصالحها الاقتصادية والعسكرية في المغرب. [5]

---

[1] عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي عطا لله الجمل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص279.

[2] معاهدة 1890: احتوت على 7 فصول تضمنت تفصيلا هاما فورد مثلا في الفصل الأول منها أن التجارة تكون متساوية ومطلقة بين الدولتين، في الفصل الثاني تضمنت حقوق الرعايا الألمان كحق جلب جميع السلع وغلان الأراضي، أما الفصل الرابع فقد تناول منح رعايا ألمانيا الحرية في استعمال جميع مراسي المغرب المفتوحة التجارة بل خولت هذه المعاهد للألمان حق الممارسة نشاطهم حتى في المناطق الداخلية الإمبراطورية الشرعية للمزيد ينظر إلى مروان بوزكري، مرجع السابق، ص110.

[3] مُحَّد معريش، المرجع السابق، ص . ص232-235.

[4] حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص44.

[5] علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، المرجع السابق ، ص55.

خاصة وأن ألمانيا قد بدأت في مرحلة متأخرة تتطلع إلى زيادة مستعمراتها في إفريقيا وتحديدا بعد انتهاء سياسة بسمارك[1] عام 1890. [2]

حيث اتبعت نهجا جديدا في سياستها الخارجية وقد تزعم هذا التغيير القيصر الألماني غليوم الثاني معلنا أن كل ما يتم في أي شيء من العالم لا ينبغي أن يتم بدون علم ورضا ألمانيا، بما في ذلك المغرب الذي أصبح هدفا مهما للألمان. [3]

صحيح أن الألمان كانوا متأخرين عن غيرهم في التعرف على المغرب إلا أن الجالية الألمانية بالمغرب ما فتئت حتى أظهرت نشاطها وتفهمها لأذواق وتقاليد المستهلكين من المغاربة ونتيجة لذلك تمكنت من تطوير معاملاتها بسرعة وعلى إثر ذلك انتشر نشاط المؤسسات التجارية الألمانية في معظم أنحاء المغرب وخاصة بالجنوب المغربي، وسرعان ما احتلت التجارة الألمانية المركز الثاني بعد إنجلترا[4]، ونجح الألمان في احتكار 70%من النشاط التجاري بمراكش والحوز وأقاموا علاقات متينة مع سكان سوس حيث كانوا يشترون المنتجات المحلية ويوفرون للسكان البضائع التي يحتاجونها بشروط إمتيازية للمستهلكين كما تمكنوا من خلق زبائن هامين من المحميين والسماسرة والمخالطين، الذين ساعدوا بدورهم على توسيع المعاملات الألمانية وعلى توزيع منتجات الصناعة الألمانية. [5]

يضاف إلى ذلك الدوافع القومية والمصالح الرأسمالية حيث بدأ الرأي العام الألماني[6] والأوساط السياسية ورجال ورجال الأعمال الذين مارسوا ضغوطات مستمرة على الحكومة الألمانية[7] يطالبون بسياسة خارجية تخدم هيبة ألمانيا ألمانيا ومكانتها كدولة كبرى والعمل للمحافظة على المصالح الألمانية بالمغرب. [8]

---

[1] **سياسة بسمارك**:لقد كان الوضع الدولي منذ عام 1871 حتى عام 1890 ملائما لألمانيا لإتباع سياسة الحيطة والحذر رغم ما توصلت إليه ألمانيا من القوة والاستعداد لمواجهة أي اعتداء تشنه فرنسا عليها، ولكن كان غرض بسمارك هو المحافظة على الإمبراطورية الألمانية وعدم الزج بألمانيا في حرب أخرى، فاتبع سياسة المحافظة على السلم في أوربا لأنه يعلم جيدا أن فرنسا لن تسكت عن اقتطاع الألزاس واللورين وأنها سوف تنتقم عاجلا أم آجلا من ألمانيا، مما دفعه على عزل فرنسا وتجريدها من الأصدقاء والحلفاء ن فأراد كسب ود روسيا وتقرب من النمسا وعمل على إرضاء بريطانيا وبذلك حقق عزل فرنسا، وسيطر على أوربا بواسطة جيش ألماني قوي، وحافظ على نظام حكمه الأوتقراطي عن طريق الأحلاف والمعاهدات مع الدول الأوربية. ينظر إلى: خالد عبد النمال، المرجع السابق ، ص 111.

[2] عبد اللطيف الصباغ، تاريخ أوربا المعاصر،دد ، د م ، د س ، ص14.

[3] مروان بوزكري، المرجع السابق، ص102.

[4] علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية، 1851-1947، دراسات في تاريخ العلاقات الدولية، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2006، ص94.

[5] علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، ص56.

[6] علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية، المرجع السابق، ص95.

[7] علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، المرجع السابق، ص57.

[8] علال الخديمي، المرجع السابق، ص95.

وبالتالي فإن حقيقة الموقف الألماني يعود إلى الدوافع الرأسمالية لرجال المال والأعمال الألمان وإلى الرغبة في التوسع الامبريالي. [1]

وتأتي خطورة الوفاق الودي بالنسبة لألمانيا من أنه هدد المركز الممتاز الذي كانت قد بدأت تتمتع به في بحر الشمال[2]، كما كانت تطمع في أن يكون لها مركز على المحيط الأطلسي. [3]

أما الفرنسيون فقد اعتبروا أنفسهم بعد عقد اتفاق 8أفريل 1904 واقتراض 1904 أنهم أصبحوا في بلاد مفتوحة ولذلك تزايدت ضغوط رجال الدبلوماسية والمال على المخزن وأكثر القائمون على البعثة الفرنسية بطنجة من ترديد صيحات يستخلص منها أن الفرنسيين أصبحوا أسياد المغرب. [4]

وعلى إثر هذا حلت بمراكش في مطلع عام 1905 بعثة يترأسها رينييه تالانديه، عهد إليها بإجراء مفاوضات حول إصلاحات الإدارة وجهاز الشرطة والمالية والاقتصاد في مراكش، وفي وقت وجيز حضرت البعثة برنامج الإصلاحات والذي نص على ما يلي:

1-تنظيم الشرطة المراكشية تحت الإشراف الفرنسي وفي منطقة النفوذ الاسباني تحت الإشراف الاسباني.

2-تأسيس بنك الدولة المراكشية تحت رقابة البنوك الفرنسية ويقوم هذا البنك بإصدار العملة المراكشية وحفظ أموال الخزينة وتقديم إعانة للامتيازات الفرنسية في مراكش وخاصة لمد سكة حديد طنجة فاس، وأخيرا بتقديم القروض.

3-تشجيع منح امتيازات السكك الحديدية والموانئ والغابات والتعدين وغيرها للتروستات الفرنسية بجميع الوسائل اللازمة. [5]

وكان الهدف من هذه البعثة الحصول على موافقة السلطان على مشروع فرنسي لإصلاح مزعوم بالمغرب، ولكنه يهدف إلى بسط حماية فرنسية مبكرة على المغرب. [6]

---

[1] علال الخديمي، التدخل الأجنبي بالمغرب، المرجع السابق، ص57.

[2] محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، د ط، دار الفجر، القاهرة، 2002، ص202.

[3] شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، ص322.

[4] علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، المرجع السابق، ص50.

[5] فلادميرلوتيسكي، المرجع السابق، ص323.

[6] علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، المرجع السابق، ص52.

كانت الحكومة الألمانية خلال عام 1905 قد أدركت أن شيئا يدبر في اتجاه المغرب إذ كانت مخططات فرنسا تؤكد أنها تعمل على إبعاد ألمانيا عن المغرب ورغم تأكيدات فرنسا الملتوية لألمانيا بأن سياسة الباب المفتوح ستظل سارية المفعول في المغرب. [1] وبالفعل فقد كانت سياسة فرنسا تسير نحو احتكار النفوذ والتسلط على المغرب والتفوق على التجارة الألمانية هناك وأرادت الحكومة الألمانية أن تضع فرنسا في موقف حرج تضطر فيه إلى كشف نواياها بالنسبة للمغرب وطبيعة علاقاتها الأكثر من ودية مع بريطانيا. [2]

لعلها تكسب من وراء ذلك استمرار سياسة الباب المفتوح أو موضع قدم ألماني في المغرب الواقع على الطريق إلى المستعمرات الألمانية في إفريقيا. [3]

إن تدخل رجال الدولة الألمان المدفوعين من طرف الأوساط الصناعية والبنكية الألمانية والتي كانت تطالب بدورها " بمكان تحت الشمس" أدى إلى إعادة طرح مسألة المغرب من جديد على الساحة الدولية هذه المسألة التي كان يبدو أنه قد حسم فيها من طرف القوى الاستعمارية. [4] وسعت ألمانيا على إظهار الوفاق الودي بمظهر العقم في مجال السياسة الدولية فأشارت الحكومة الألمانية على الإمبراطور غليوم الثاني[5] الذي كان يقوم بنزهة بحرية بحرية في البحر المتوسط عام 1905 أن يزور مدينة طنجة واستجاب الإمبراطور لطلب حكومته وانتهز فرصة زيارته[6]، وفي 31مارس 1905 نزل غليوم الثاني بطنجة وأجاب المولى عبد المالك عم السلطان ورئيس الوفد المغربي الذي جاء لاستقباله باسم جلالة السلطان المولى عبد العزيز قائلا: **" إن زيارتي هذه هي لسلطان المغرب الملك المستقل وأتمنى أن يظل المغرب تحت سيادته العليا مفتوحا لمزاحمة سلمية بين جميع الدول بدون أي احتكار وإلحاق وبكامل المساواة، وإن زيارتي هذه لطنجة تهدف إلى إعلان عزمي على بذل كل ما في وسعي**

[1] عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نفعي، التاريخ المعاصر أوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية ، المرجع السابق ، ص353.

[2] زين العابدين شمس الدين نجم، المرجع السابق، ص454.

[3] مرغلي علي تسن، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، الكشوف، الاستعمار الاستقلال، العلم واليمان، د ط، الإسكندرية، 2008، ص324.

[4] ألبير عياش، المرجع السابق، ص55.

[5] غليوم الثاني: إمبراطور ألمانيا وملك بروسيا، (1888-1912) ابن فريدريك الثالث، كان شديد الإيمان لحق الملوك الإله محبا للمظاهر العسكرية وشديد الاندفاع أكمل دراسته في جامعة بون وبوصفه إمبراطور سعى لجعل من ألمانيا دولة تجارية وبحرية واستعمارية اتسمت سياسته الخارجية بالفشل فقد عجز عن تجديد معاهدة تأكيد التحالف مع روسيا سنة 1890، اصطدم ببسمارك فأرغمه على الاستقالة سنة 1890 وأصبح مسيطرا على حكومته. ينظر إلى:مسعود الخوند: الموسوعة التاريخية الجغرافية: معالم، وثائق، موضوعات، زعماء، ج3، دار رواد النهضة، لبنان، 1994، ص134.

[6] عمر عبد العزيز عمر، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر ، المرجع السابق ، ص243.

لحماية مصالح ألمانيا بالمغرب حماية فعالة، وبما أنني أعتبر السلطان حرا كامل الحرية فإنني أريد أن أتفق معه وحده على الوسائل الكفيلة لحماية هذه المصالح"[1]

-حمل هذا الخطاب تحديا مباشرا لفرنسا بالذات وكذلك إنجلترا، وربما قد لا يهمه استقلال المغرب بقدر ما يهمه شيئان

أولهما: الضغط على فرنسا بإيهامها أن ألمانيا تدافع عن استقلال المغرب وفرنسا ما تزال تعاني انهزامها أمام ألمانيا1870.

وثانيهما: أن الجهود الدولية والجهود العسكرية لاحتلال المغرب لن تمر دون متاعب. [2] وأكد أنه عازم على حماية المصالح الألمانية الكبرى بكل ما ملكت بلاده من قوة. [3]

كان خطاب طنجة ينذر بتحول جوهري في السياسة الألمانية ولكن ديلكاسيه استمر في سياسته غير آبه بتصلب ألمانيا، فأخذ يجهز لإرسال الأساطيل

إلى سواحل مراكش، حتى يضغط على السلطان ويجبره على قبول الإصلاحات التي أصبح من حق فرنسا الإشراف عليها حسب الاتفاق الودي. [4]

ولتأكيد سطوة ألمانيا وإثبات عدم جدوى الوفاق الودي بالنسبة لفرنسا طلبت ألمانيا من فرنسا في شكل حديث صحفي منشور على لسان الأمير فون دونر سماك المبعوث الألماني الخاص لدى فرنسا باستقالة ديلكاسيه وزير خارجية فرنسا باعتباره مهندس الوفاق الودي فقد أعلن دونر سماك أن الهدف من الوفاق الودي هو عزل وإذلال ألمانيا وأن سياسة ديلكاسيه موجهة ضد ألمانيا التي لن تنتظر على تلك السياسة حتى تكتمل وأوضح أن الأسطول البريطاني لن يستطيع أن يحمي فرنسا ولذلك فإن على فرنسا أن تتخلص من ديلكاسيه وأن تتبنى سياسة موالية ومفتوحة اتجاه ألمانيا، وأمام هذا التهديد مباشرة استقال ديلكاسيه في 12 يونيو سنة 1905 لان فرنسا لم تكن مستعدة لخوض الحرب مع ألمانيا في تلك الفترة. [5]

---

[1] حزب الاستقلال: المصدر السابق، ص44.

[2] عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص140.

[3] عمر عبد العزيز عمر، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص243.

[4] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص230.

[5] محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص203.

شكل استقالة وزير الخارجية ديلكاسيه تحت التهديد الألماني هزيمة أدبية لفرنسا من جهة ومن جهة أخرى سمح هذا الوضع بأن أصبحت حكومة مراكش أكثر جرأة على المعارضة[1] وهو ما حدث فعلا حيث رفض السلطان المغربي جميع الإصلاحات[2] معتذرا بأن مجلس الأعيان[3] لم يعط للسلطان الحق في منح هذه الامتيازات ولا يستطيع السلطان مخالفة رغبات المجلس. وأقترح عقد مؤتمر دولي للنظر في وسائل تنفيذ الإصلاحات وتوفير النفقات اللازمة لها. [4] وقد ساندت الحكومة الألمانية مشروع عقد مؤتمر دولي الذي دعا إليه السلطان عبد العزيز محاولا الإفلات من الحماية الفرنسية، غير أن الدبلوماسية الألمانية كانت على استعداد للتنازل عن المغرب، إذا قبلت الحكومة الفرنسية الدخول في حلف أوربي مع ألمانيا وروسيا ذلك لأن هدفها هو إفشال الوفاق الودي لسنة 1904 وعزل إنجلترا ولكن رفض فرنسا وروسيا في أكتوبر 1905 أدى إلى تصلب موقف ألمانيا التي أرادت الحيلولة دون أن يعطي المؤتمر لفرنسا الحق في الحصول على نصيب أكبر في المغرب. [5]

[1] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص230.

[2] L'histoire du maroc ,article d'un œuvre history of the world , p09.

[3] تعريف مجلس الأعيان:عرف المغرب ميلاد أول مجلس للأعيان يمثل بعض المدن والقبائل لعب دورا كبيرا في مناقشة مشروع لإصلاحات حاولت فرنسا فرضها على المغرب وفي رفض ذلك المشروع الذي تبين للمغاربة أن الهدف منه هو فرض نوع من الحماية على المغرب . ينظر إلى : علال الخديمي ، مجلس الأعيان ومشروع الإصلاحات الفرنسية بالمغرب سنة 1905م : الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة محمد الخامس ، الرباط ، أيام دراسية من 06 إلى 09 رجب 1404 هـ /موافق 20-23 أبريل 1983 ، ص 259 .

[4] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص230.

[5] ألبير عياش، المرجع السابق، ص55.

المبحث الخامس: مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906

كان الوضع الدولي بالنسبة للمغرب الخاصة بين ألمانيا وفرنسا يوحي بتوتر خطير قد يؤدي نحو حرب بين الدولتين الجارتين من أجل قضية استعمارية وحينما اشتد التوتر بينهما حول المغرب أوحت ألمانيا للولايات المتحدة الأمريكية على عهد تيودور روزفلت للتدخل دوليا لإنقاذ المغرب من سيطرة فرنسا حتى لا تهيمن هذه الدولة على إمبراطورية تمتد من حدود طرابلس حتى المحيط.

وبالتالي فقد التقت رغبة ألمانيا والولايات المتحدة والمغرب في الدعوة[1] إلى مؤتمر دولي تحضره جميع الدول المعنية بالمسألة المغربية. [2]

ولم تكن فرنسا لتقبل بانعقاد مؤتمر كهذا تحسبا من أن يخرج بنتائج تعرقل الخطة التي كانت في آخر مراحلها لاحتلال المغرب[3] إلا بعد اعتراف ألمانيا بمصالح فرنسا بمراكش[4]، وفي المقابل اعتراف فرنسا باستغلال المغرب واتخاذ التدابير اللازمة لإدخال الإصلاحات إلى حكومة المغربية وخاصة فيما يتعلق بالشرطة والمالية[5] وبضمانات دولية. [6]
6

ووقع اتفاق بين رودولينوروفييه في 28 سبتمبر 1905 حول النقط التي ستدرس في المؤتمر[7] والتي شملت ما يلي:

1-موضوع المحافظة على الأمن وبهذا الشأن أصرت فرنسا على إخراج مسألة الحدود الجزائرية المغربية باعتبارها مسألة خاصة انتهت تسويتها مع مراكش.

2-موضوع المصرف المكلف بمنح القروض والإصلاح النقدي فاتفق على أن يكون دوليا.

3-مكان عقد المؤتمر وقد اقترح السلطان طنجة وأيدته ألمانيا واعترضت كل من فرنسا واسبانيا بحجة عدم توفر الأمن واستقر الرأي على الجزيرة الخضراء. [8]

---

[1] عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص145.

[2] علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية، المرجع السابق، ص95.

[3] عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص146.

[4] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص231.

[5] زين العابدين شمس الدين نجم، المرجع السابق، ص454.

[6] أكرم بوجمعة، المرجع السابق، ص60.

[7] علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، ص74.

[8] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص233.

أما بريطانيا واسبانيا فقد كانت أشد من فرنسا معارضة لفكرة المؤتمر، إلا أن معارضتهما انتهت بانتهاء المعارضة الفرنسية. [1]وذلك على أساس الفكرة الرائجة وهي أن فرنسا هي الطرف المعني الأول في المسألة المغربية.

رأى السلطان عبد العزيز في انعقاد مثل هذا المؤتمر وسيلة ناجحة وكفيلة بفك الحصار المضروب من طرف الدبلوماسية الفرنسية حول المغرب، فبتلك الوسيلة سيأخذ المغرب الضمانات الكافية من جميع الدول وبذلك سيحترم استقلال البلاد وتضمن سيادتها من طرف كل الدول المعنية وفي ذلك تدويل للمسألة الغربية وهو الهدف المتوخي من طرف المغاربة ليبعدوا شبح السيطرة الفرنسية عليهم. [2]

ولم تكن هذه أول مرة لتدويل المسألة المغربية فقد سبقتها اتفاقية مدريد بربع قرن والاتفاقيات السرية ببضع سنوات. [3]

عقد المؤتمر:

تم عقد المؤتمر في الجزيرة الخضراء[4]Algeciras وهي بلدة اسبانية صغيرة على مقربة من جبل طارق، والقريبة من كل الأطراف المهتمة مباشرة: اسبانيا وهي جزء من ترابها جنوبا، انجلترا بحكم تواجدها في جبل طارق[5] وفرنسا المغرب[6]، افتتحت جلساته في 15 يناير وانتهت في السابع من أفريل 1906 وقد حضره ممثلو الدول التي حضرت مؤتمر مدريد 1880.

وهي: المغرب، ألمانيا، بلجيكا، اسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، انجلترا، ايطاليا، هولاندا، البرتغال، روسيا، السويد. ومثل الوفد المغربي في هذا المؤتمر:

[1] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص231.

[2] علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، ص73.

[3] إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص321.

[4] تقع الجزيرة الخضراء على مضيق جبل طارق التي استولى عليها المسلمون عام 92 من الهجرة عند فتحهم لبلاد الاندلس وسقطت منهم عام 743هـ على اليد ألفونس الحادي عشر. ينظر الى: ناجي النجار، الجزيرة الخضراء وقضية مثلث برمودا، ط1، دار المرتضي ، بيروت، 1979، ص227.

[5] عمر عبد العزيز عمر، تاريخ أروربا، الحديث والمعاصر، ص244 .

[6] إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر، المرجع السابق، ص148.

-الحاج مُحَمَّد طريس[1]

-الحاج مُحَمَّد المقري.

-الحاج مُحَمَّد الصفار

-السيد عبد الرحمان بنيس[2]

نص المؤتمر في ديباجته إن الدول الموقعة على هذا العقد يهمها أن يسود النظام والأمن والرخاء في مراكش، وإن الإصلاح المنشود فيها لا يمكن أن يتم إلا بثلاثة أهداف[3] والتي حددها رئيس المؤتمر الدوق دالمودوفار وهي:

1-سيادة السلطان المغربي.

2-الحفاظ على كيان المملكة المغربية.

3-سياسة الباب المفتوح في المغرب أمام كافة الدول الأوروبية. [4]

وخلال المناقشات التي دارت في أروقة المؤتمر وقاعاته برزت ثلاث نظريات أساسية:

النظرية المغربية: وتقوم على التمسك بسيادة السلطان واستقلال المغرب ولا تعارض الإصلاح على أن يكون بإشراف السلطان وغير مقيد له وأن كل ما على أوربا أن تقدمه هو الخبرة والمال.

النظرية الألمانية: تقوم على تدويل ومنع فرنسا من الحصول على مركز متفوق.

النظرية الفرنسية: تقوم على مقاومة التدويل أو التقليل منه والحصول من المؤتمر على اعتراف بمركز فرنسا الخاص وعلى توكيل من المؤتمر للقيام بالإصلاحات المطلوبة. كان التعارض واضحا وشديدا بين هذه النظريات الثلاث وكان جهد المؤتمر منصرفا إلى التوفيق بينهما. [5]

---

[1] **مُحَمَّد الطريس** :هو من مواليد تيطوان سنة 1825، اخذ قسطا من العلوم الدينية في مسقط رأسه، عمل امين بوادي مرتيل في بادئ الأمر ثم عين امينا للمستفاد بالدار البيضاء سنة 1875، ثم التحق بطنة و اصبح ينوب عن بركاش أثناء غيابه وعند وفات الخارجية خول السلطان للطريس حق الانتفاع بالدارين التين كانتا بيد بركاش توفي يوم 12 شتمبر 1908بمدينة طنجة. ينظر الى: مصطفى بوشعراء، الاستيطان والحماية بالمغرب، طق: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، سنة 1994، ص ص 399، 400.

[2] الصديق بن العربي، المرجع السابق، ص28.

[3] عبد المجيد بن جلون، المرجع السابق، ص62.

[4] زين العابدين شمس الدين نجم، المرجع السابق، ص454.

[5] مُحَمَّد خير فارس، المرجع السابق، ص20.

كانت القضايا التي درسها تمس السيادة المغربية منها قضايا اقتصادية وأمنية فمن القضايا الاقتصادية التي درسها، إنشاء بنك للمغرب يصدر السندات ويتلقى الودائع ويساعد الدولة بالقروض الضرورية وقد اختلفت الآراء حول هذا البنك بين الدول في اسمه وفي مقر وجوده وعمله وفي الأطر التي تشرف عليه وكل دولة كانت تسعى لتقديم اقتراحات تثبت مصالحها في هذا البنك باعتباره أداة من أدوات الهيمنة على الاقتصاد المغربي.

كذلك تطرق المؤتمر إلى قضية الضرائب التي هي من حق المغرب آن بفرضها على المواطنين ولو كانوا محميين وعلى الأجانب فيما يملكون من عقارات وبصفة خاصة الجمارك التي تفرض على الواردات المغربية.

لعل أهم المشاكل التي أثارت جدلا حادا بين الدول الرئيسية ومحاولات التوفيق بين الدول الثانوية، كانت قضية الشرطة بالمغرب. [1]

أسفرت المفاوضات اتفاقية بلغت ثلاثة وعشرين ومائة بند وعرفت في اصطلاح العامة باسم " شروط الخزيرات" والتي أصبحت هذه الكلمة شعارا يخفي وراءه كل ما هو مجحف. [2]

احتوى هذا المؤتمر على سبعة أبواب تمثلت في ما يلي:

الباب الأول: احتوى على نظام البوليس (الشرطة)

الباب الثاني: محاربة دخول السلاح سرا

الباب الثالث: إنشاء بنك مخزني مغربي[3]

الباب الرابع: تحسين مردودية الضرائب وإحداث موارد مالية جديدة.

الباب الخامس: عن نظام الجمارك وزجر الغش والتهريب التجاري.

الباب السادس: حول المصالح العامة والأشغال العمومية

الباب السابع: مقتضيات عامة. [4]

[1] عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص147-148.

[2] عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم: عهد العلويين 02، مج 10، عضو أكاديمية، د م، 1989، ص 164.

[3] مُحَمَّد رياض، شيخ الإسلام: أبو الدكالي الصديقي وجهوده في العلم والإصلاح والوطنية مع ذكر ثلة من تلامذته وآثاره، ط1، الدار البيضاء، ص35.

[4] إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص322.

-إذن خرج المؤتمر بقرارات تؤكد الاعتراف بسيادة سلطان المغرب ووحدة مملكته والمساواة التجارية بين الدول الممثلة في المؤتمر ووضع برنامج إصلاحات مختلفة في الضرائب والجباية وتنظيم الشرطة وتأسيس بنك مخزني وإصلاح المالية والموانئ والأشغال العامة ومراقبة الشواطئ. [1]

وبالتالي فدعاوي التحديث التي رفعتها القوى الأوروبية فرنسا، بريطانيا، اسبانيا، ألمانيا، في وجه المغرب والتي كرستها مواد مؤتمر الجزيرة الخضراء[2] لم يكن الهدف منها في الواقع سوى إضعاف المغرب وإرباكه بمخطط دولي يسعى لتبرير الهيمنة الأوروبية عليه[3]، كما مثلت هذه الإصلاحات تدخلا سافرا في شؤون المخزن الداخلية ووصمة في جبين حريته واستقلاله[4] ويتضح ذلك عند تحليل بنود المؤتمر وفهمها فهما دقيقا من خلال الإجراءات الآتية:

1-أصبحت الشرطة وتنظيمها بإشراف ضباط فرنسيين وإسبان[5]، يتولى الفرنسيون الإشراف على قوات البوليس المراكشي في المدن الواقعة على الساحل الأطلنطي، أما الاسبان فيشرف على بوليس المدن الواقعة على البحر المتوسط وقد انتهزت فرنسا فرصة إشرافها على الشرطة المغربية في الموانئ الهامة الواقعة على المحيط الأطلسي، لتقوية نفوذها في هذه الموانئ. [6]

2-ضيق الميثاق على الحكومة المغربية في استيراد الأسلحة لجيشها وحتى أسلحة الصيد التي أخضع دخولها لإجراءات قاسية. [7]

3-إنشاء البنك المغربي والذي عوض ببيت المال، ومساهمة الدول الأوروبية وبنسب مختلفة في رأسمال البنك ومنح الحكومة المغربية الأسبقية في حالة أراد الاقتراض، وكتكريس لانتهاك السيادة المغربية فإن هذا البنك كان يدار

[1] الصديق بن العربي، المرجع السابق، ص28.

[2] أنظر الملحق رقم08، ص162.

[3] محمد بوشيخي، المسار الحداثي في المغرب: الدين والسياسة والهوية الوطنية، مؤمنون بلا حدود، مؤسسة دراسات وأبحاث، الرباط، المملكة المغربية، ص02.

[4] محمد الأمين محمد، محمد علي الرحماني، المرجع السابق، ص249.

[5] إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص323.

[6] عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص279.

[7] إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص323.

حسب القانون المالي الفرنسي أن يختص القضاء السويسري في النظر في المنازعات التي قد تحدث بين الحكومة المغربية والبنك. [1]

4-بينت حق الملكية للأجانب بمزيد من التنازل بالنسبة لاتفاقية مدريد ويفرض على المغرب بنسبة مئوية محددة على المبيعات العقارية وفي المكوس وغيرها من الموارد. [2]

5-تدويل المرافق العامة المغربية وإخضاع سلطة الحكومة المغربية عليها رقابة دولية وهو ما أعتبر بدايات سياسة التدبير المفوض في المغرب. [3]

6-أعطى للدولة حق بسط نفوذها على كل الأشغال العمومية التي يمكن أن تنجز في المستقبل كالموانئ والخطوط الحديدية لكن فرض على المغرب مرة أخرى أن يحصر السمسرة في الدول الموقعة على الميثاق وذلك بشكل ضمني في الفصل 108. [4]

7-ويمكن الإشارة أيضا إلى نص في العقد المذكور بتحدث عن أن سائر المعاهدات والاتفاقيات والتسويات المعقودة بين الدول الموقعة وبين المملكة المغربية تظل نافذة المفعول ولا يبطلها هذا العقد وفي حالة تعارض بين النصوص الموجودة في تلك الأوفاق وبين هذا العقد العام فإن شروط الخزيرات تقدم. [5]

- ويبدو من هذه المواد أن المقصود بها التمهيد لعقد الحماية على المغرب[6]، كما وضع فرنسا في موقف ممتاز بمنحها الإشراف على بعض الإصلاحات البوليسية وغيرها، ولكن هذه الإصلاحات أصبحت تعتبر مهمة دولية كلفت بها فرنسا من طرف دول المؤتمر وهي مسؤولة عنها أمامها وبالتالي تحولت وضعية البلاد وضعية دولية، لا ثنائية بين المغرب وفرنسا كما كانت تزيد ذلك هي، وجاء في تصريح لوزير خارجية إنجلترا لفرنسا قائلا: " بأن عقد

[1] صادق أحمد حامد، مؤتمر الجزيرة الخضراء عام 1906 وتداعياته على المغرب : الحكومة المغربية تطيح بمشروع الحماية الفرنسية وتدفع لتدويل قضيتها، ماجستير تاريخ حديث، جامعة بغداد، الزمان، 24 08-2016. //Azzaman

[2] إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص323.

[3] صادق أحمد، حامد، المرجع السابق،

[4] إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص232.

[5] عبد الهادي التازي، المصدر السابق، ص166.

[6] محمد رياض، المرجع السابق، ص36.

الجزيرة يلغى إلغاء تاما كل المعاهدات السرية التي سبقت، بيد أنك إذا حصلت في مراكش على مركز خاص، وإذا لعبت دورك مع ألمانيا بلباقة وحزم فلا مفر لنا مع مرور الزمن من أن نعترف لك بحمايتك على مراكش"[1]

وتجدر الإشارة إلى أنه كان من الممكن لميثاق الجزيرة لو أن الدول كانت مخلصة لهذا الميثاق أن تلغي بهذه التأكيدات الجانب السري بموجب المادة 123 التي تشير إلى إبقاء المعاهدات والاتفاقات السابقة بين المغرب والدول الأجنبية نافذة ولكن إذا ظهر خلاف بين شروط هذه الاتفاقات وشروط الميثاق تصبح شروط الميثاق هي النافذة، ولكن الدول لم تكن مخلصة لهذه المبادئ إلا بقدر اتفاقها وانسجامها مع مصالحها وكل قيمتها أنها أعطت الدول الموقعة، أو أيمنها أن تقاوم أي تدخل أو مكاسب فرنسية خاصة. [2]

وبالتالي لم تنل ألمانيا من وراء المؤتمر ما كانت تصبوا إليه، بل جاءت معظم قراراته لصالح فرنسا، حيث وقفت الدول المشاركة في المؤتمر إلى جانب فرنسا خاصة بريطانيا وإيطاليا وإسبانيا وروسيا، باستثناء إمبراطورية النمسا والمجر التي وقفت إلى جانب ألمانيا[3]، غير أن هذه الأخيرة خرجت من المؤتمر فاشلة حانقة لأنها لم تكسب شيئا ذا قيمة[4]، كما كشف مؤتمر الجزيرة الخضراء لألمانيا على الرغم من التأثير الذي كان لها على المؤتمر، أنها أصبحت معزولة في العائلة الدولية. [5]

في حين احتفظت الدول الأخرى الموقعة على عقد الجزيرة بالحقوق والامتيازات التي انتزعتها من المغرب في الفترات السابقة وأضافت لها أخرى في مجال التبادل التجاري والضرائب والقضاء، حيث ظل قناصل هذه الدول ينظرون في القضايا والنزاعات التي يكون رعاياهم أو محميهم متورطين فيها حتى ولو كانت جنحية. [6]

وعلى إثر ذلك رفض ممثلي المغرب مقررات المؤتمر ولم يوقع عليها المولى عبد العزيز إلا تحت الضغط وبعد مرور شهرين على انتهاء المؤتمر لأن تلك القرارات كما سبق وأشرت أنها تنظيما للحماية الفرنسية والاسبانية على المغرب

[1] علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط06 ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، 2003 م ، ص107.

[2] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص22.

[3] عبد اللطيف صباغ، المرجع السابق، ص16.

[4] زين العابدين شمس الدين نجم، المرجع السابق، ص454.

[5] عبد المجيد جلون، المرجع السابق، ص63.

[6] مصطفى الشابي، سنة 1930 في المغرب أو المغاربة واستعادة الثقة في النفس : المغرب زمن الحماية ، مجلة المناهل ، ع 89-90، السنة 31 ، وزارة الثقافة المغربية ، الرباط ، رجب 1432-يونيو 2011 م ، ص13. 14.

تحت مراقبة دولية، وكما عبر عنها صحافي انجليزي بقوله: " إن مؤتمر الجزيرة حكم على المغرب المستقل بالإعدام، وندب فرنسا وإسبانيا إلى تنفيذ الحكم". [1]

الأمر الذي خيب أمل المغاربة في الموقف الألماني خاصة وفي موقف الدول الأخرى بصفة عامة خلال المؤتمر. فقد اهتم دبلوماسيو أوروبا بجل الخلاف الألماني الفرنسي ولم يبحثوا في الوسائل الكفيلة بمساعدة المغرب، بل أكثر من ذلك أجبروا المغاربة على التعاون مع الدولتين الطامعتين في احتلال بلادهم وهما إسبانيا وفرنسا. [2]

[1] أبو بكر القادري، مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930-1940، : ذكريات ومواقف وأحداث، ج1، عضو أكاديمية المملكة المغربية، ط1، 1992، ص25-26.

[2] علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية، المرجع السابق، ص95.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: نتائج التسوية الدولية على المغرب 1907-1912.

المبحث الأول: الاحتلال الفرنسي لوجدة والدار البيضاء 1907.

المبحث الثاني: الحركة الحفظية 1907.

المبحث الثالث: أزمة أغادير 1912.

المبحث الرابع: فرض الحماية المزدوجة على المغرب 1912.

المبحث الأول: احتلال وجدة والدار البيضاء 1907.

أولا: احتلال وجدة.

شهد عام 1907 م مزيدا من التدخل الفرنسي في المغرب وذلك إثر مقتل الطبيب الفرنسي موشان، الذي كان جاسوسا فرنسيا في مراكش فاتخذت فرنسا من هذه الحادثة ذريعة للتدخل العسكري في وجدة [1]لتكمل بذلك مسلسل اقتطاع الأراضي المغربية [2].

وتعود أسباب احتلال وجدة إلى جملة من الاعتبارات نذكر منها ما يلي:

قررت الحكومة الفرنسية في إطار دعم سياسة التدخل السلمي وزيادة النفوذ الفرنسي بالمغرب أواخر سنة 1905، فتح مستوصفات ومراكز طبية أسندت إدارتها لأطباء دبلوماسيين تابعيين لوزارة الخارجية في كل من الدار البيضاء والجديدة والصويرة، وقد شمل هذا القرار المدن الداخلية أيضا مثل فاس ومراكش، وقد عهدت مهمة إدارة المركز الأخير للطبيب الفرنسي موشان، والذي أشيع عنه أنه ليس بطبيب وإنما هو مبعوث سري للحكومة الفرنسية جاء لإنجاز مخططات وللتعرف على الأرض والتجسس خدمة للمشروع الاستعماري لغزو المغرب[3].

وفي سنة 1907 حاول موشان أن يوسع نشاطه السياسي فسافر إلى فرنسا والتقى بوزير الخارجية هناك وطلب منه القيام بعمل عاجل وحازم ضد المغرب يرغم فيه المغاربة على تقبل النفوذ الفرنسي وتدعيم الهيبة الفرنسية، وعند عودته أحضر معه هدايا كثيرة لبعض الشخصيات بالمدينة، من بينها زربية مطوية على أدوات للتلغراف للاسلكي وجاء معه لويس جنتيل للقيام بدراسات تهدف للتعرف على الأرض المغربية [4].

وعلى إثر ذلك تم الاعتداء على الطبيب موشان من طرف العامة وقد اختلفت الروايات بين المصادر الفرنسية والأجنبية والمغربية حول أسباب قتله، فقد أرجعت الروايات الفرنسية السبب إلى الدعاية الألمانية الخبيثة

---

[1] **وجدة:** مدينة قديمة أسسها أهل البلاد على في سهل جميل على بعد أربعة عشر فرسخا من البحر في اتجاه الجنوب، كانت في القديم مدينة مكونة من خمسة آلاف نسمة وخربها أحد ملوك فاس من بني مرين أثناء حربه ضد ملك تلمسان ثم أعيد تعميرها بعد ذلك. ينظر إلى: مارمول كربخال، المرجع السابق، ص 294.

[2] فادية عبد العزيز القطعاني، الحركة الوطنية المغربية (1912 – 1937)، مج 1، ع 16، جامعة بنغازي، د م، 2014، ص 44.

[3] علال الخديمي، التدخل الأجنبي، المرجع السابق، ص 93، 94.

علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات، الرجع السابق، ص 88.

الوجهة ضد النفوذ الفرنسي بمراكش تارة، وإلى التعصب المغربي واتهام المغاربة بالوحشية وحبهم لسفك الدماء ن وخوف سحري من التلغراف اللاسلكي تارة أخرى.

أما الرواية الرسمية المغربية فتتهم الطبيب بتعليق راية فوق منزله، ويذهب المؤرخ السليماني إلى أن العامة هاجمت الطبيب لما كان منهمكا غي نصب علامات بالأزقة ورسم الخرائط [1].

أما الرواية الألمانية فمن المرجح أن تكون أقرب إلى الحقيقة، وهي تصب في نفس سياق الرواية المغربية.

ففي 19 مارس 1907 قام سكان مراكش باغتيال الطبيب الفرنسي موشان، ويعود ذلك وحسب ما أكده القنصل الألماني بها أنه كان يحاول نصب جهاز تلغراف على سطح منزله لمخابرة بلاده واطلاعها على ما يجري بالمنطقة، كما قام برفع علم بلاده فوق سطح منزله مع أنه لا ينتمي رسميا إلى الهيئة الدبلوماسية، وعلى اثر ذلك تم اغتياله رميا بالحجارة[2].

ومهما يكن سبب الاغتيال فإن موت الطبيب الجاسوس بمراكش قد فتح الباب على مصراعيه أمام التدخل العسكري. حيث استغلت الأوساط الاستعمارية الفرنسية هذا الحادث لتطلق حملة دعائية شرسة ضد المغرب تندد فيها المخزن وتحمله المسؤولية ذلك وتطالب بمعاقبة المتورطين في الحادث. [3]

رغم أن هذا الاغتيال لم يكن أول حادث من نوعه، ولكن فرنسا اتخذت منه ذريعة لا طالما انتظرتها للتملص من ميثاق الجزيرة الخضراء والوصول إلى حدود نهر ملوية، وقد صرح بيشون وزير خارجية فرنسا في البرلمان الفرنسي قائلا: **" أن الدكتور موشان المسكين قد أدى بموته خدمة كبيرة لعمل فرنسا في المغرب "**[4].

ولم تكتف بإثارة الضجة الإعلامية فحسب بل أعلنت الحكومة الفرنسية يوم 25 مارس 19077 احتلال مدينة وجدة مؤقتا وأعلمت الدول الأخرى بهذا القرار لتشرع في تنفيذه يوم 29 مارس فتدخلت القوات الفرنسية المرابطة في الحدود واحتلت المدينة[5]، يوم الجمعة حوالي الساعة العاشرة صباحا عبر باب سيدي عبد الوهاب ثم

[1] علال الخديمي، التدخل الأجنبي، المرجع السابق، ص 393.

[2] إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 326.

[3] علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات، المرجع السابق، ص 88.

[4] أحمد زيادي، انتفاضة الشاوية سنة 1907، ط 1، عيون المقالات، الدار البيضاء، 1986، ص 15.

[5] علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات، المرجع السابق، ص 88.

اتجهت نحو القصبة حيث مقر السلطة المغربية، وأول عمل قامت به هو نصب العلم الفرنسي فوق صومعة المسجد الأعظم الذي هو أعلى بناء في المدينة[1].

نتج عن احتلال وجدة ردود فعل غاضبة ضد الفرنسيين في مجوع أنحاء المغرب، وما زاد في تأجيج ذلك الغضب هو أن وجدة سقطت تحت سيطرة الاحتلال الفرنسي دون مقاومة، ما جعل البعض يعتقد بتواطئ المخزن وقبوله لذلك الاحتلال. [2]

يعود السبب في عدم مقاومة الحملة الفرنسية على مدينة وجدة سواء كانت من المخزن أو حتى السكان، إلى تصريح فرنسا أن احتلال وجدة سيكون مؤقتا ريثما تستجاب مطالبهم كما ادعوا أنها مجرد نزهة عسكرية. ولكن الأسباب الحقيقية التي تقف وراء ذلك هي أسباب مرتبطة بالمدينة ويمكن إدراجها في النقاط التالية:

1. ضعف جيش المخزن.
2. تواطؤ بعض رجال المخزن مع فرنسا.
3. عيوب التسيير المالي المخزني بالمدينة وارتكاب بعض الأخطاء في التسيير، إناطة المسؤولية المالية لأشخاص تنقصهم الأمانة.
4. ضعف الحامية المخزنية المرابطة بمدينة وجدة.
5. عدم اهتمام السلاطين بمدينة وجدة لا قبل الدخول والحملة إليها ولا بعد دخولها[3].
6. يضاف غلى ذلك كله , أن مدينة وجدة غير محصنة طبيعيا فهي في بسيط أنكاد [4]والجبال المحيطة بها بعيدة عنها لا سيما وأن الجهة الشرقية تفتقر للحواجز الطبيعية التي يمكن التحصن بها وقد كانت النقطة التي هجمت منها الجيوش الفرنسية، على عكس الحالة في بني يزناسن فقد كانت أراضيهم الجغرافية تساعدهم على المقاومة [5].

---

[1] مرية دادي، احتلال مدينتي وجدة والدار البيضاء سنة 1907، أعمال الحلقة الدراسية: الدار البيضاء في مائة سنة (1907-2007)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتمسيك، الدار البيضاء، 2010، ص 19.

[2] علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات، المرجع السابق ، ص 89.

[3] ماريا دادي، المرجع السابق، ص 21، 23.

[4] **أنكاد:** جغرافيا أطلق هذا الاسم للدلالة على السهول المحيطة بمدينة وجدة، أما تاريخيا فقد ذكر الحجوي أن بسيط أنكاد هو سهل متسع يقع بين جبال بني يزناسن شمالا وجبال بني بوزكو والزكارة وبني يعلى جنوبا وابتداؤه غربا من قصبة عيون سيدي ملوك إلى وجدة شرقا. ينظر إلى: المحفوظ أسمهر، تاريخ الاستعمار والمقاومة بالبادية المغربية خلال القرن العشرين ، منشورات المعهد الملكي ، الرباط 2010 ، ص 22.

[5] قدور الورطاسي، المرجع السابق، ص 50.

لم يبق السلطان عبد العزيز مكتوف اليدين، فقد حاول إجلاء الفرنسيين عن المدينة والمباشرة في مفاوضات مع فرنسا، لكن هذه الأخيرة عرضت مطالب تعجيزية مقابل إخلاء مدينة وجدة، وجملة هذه المطالب ما يلي:

- عزل باشا مراكش الحاج عبد السلام الوزازي وإرساله لطنجة ويسجن هناك حتى ينتهي البحث في قضية موشان.
- إجراء بحث في عين المكان يقوم به قنصل فرنسا بالصويرة.
- معاقبة المسؤولين عن حادث موشان وشربوني ولاصلاص.
- أداء تعويض يحدده الفرنسيون.
- تنظيم البوليس حالا بالموانئ حسب ميثاق الجزيرة.
- تنفيذ اتفاقيات 1901- 1902.
- حل جميع القضايا الفرنسية العالقة.
- عزل المولى إدريس حتى لا يستمر في إثارة المقاومة ضد الفرنسيين بأدرار وشنقيط.
- إيقاف إرسال الأسلحة لماء العينيين[1] والقبائل الصحراوية وحجز الأسلحة الموجهة لهم [2].

رغم قساوة المطالب ونظرا للأوضاع المتدهورة وعجز السلطان عن مقاومة تلك الشروط فما كان عليه إلا أن يسلم بها جميعا[3].

أوجد رضوخ السلطان لمطالب فرنسا ردود فعل شعبية وانتشر القلق والاضطراب خاصة بالحوز، وانتشرت حركة من التذمر بين سكان مراكش والقبائل المجاورة التي أخذت تهدد الأوربيين ورفضت السماح للفرنسيين بإجراء البحث وعارضت عزل باشا المدينة ومنعت الباشا الجديد قدور بن الغازي من الالتحاق بمراكش. [4]

[1] **الشيخ ماء العينين**: هو محمد المصطفى الشيخ ماء العينين بن الشيخ محمد فاضل بن مامين، ولد الشيخ ماء العينين يوم الثلاثاء 27 من شهر شعبان عام 1246 هـ، سماه والده محمد المصطفى على شيخه ولقبه بماء العينين، وقد توفي يوم الثلاثاء 21 شوال 1328 هـ الموافق ل 10 أكتوبر سنة 1910 بتيزنيت هذه التي تقع وسط المملكة المغربية، نشأ الشيخ ماء العينين وتربى في حضانة والديه وبين إخوته ووسط عشيرته، وقد ولاه والده رعاية خاصة تنمية للمواهب التي بدت علاماتها فيه مبكرة. للمزيد من المعلومات والتوسع أكثر ينظر إلى: اليزيد الراضي، الشيخ ماء العينين فكر وجهاد، ط1، النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2001م، ص 36.

[2] علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة، المرجع السابق، صص 96، 97.

[3] صلاح العقاد ،المرجع السابق، ص 237

[4] علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات،المرجع السابق، ص ص 88، 89.

ثانيا: احتلال الدار البيضاء

بعد احتلال وجدة بدأت الأطماع الفرنسية تتجه نحو الموانئ الأطلسية وخاصة الدار البيضاء، كما أن احتلال وجدة أثار ردود فعل شعبية في الحوز وكذا بين قبائل الشاوية خاصة وأن هذه القبائل كانت تعيش حالة من التحفز منذ سنة 1906 وقد ازدادت هذه الحالة سنة 1907 بازدياد الضغوطات الفرنسية واتضاح الأطماع الاستعمارية للنشاط الفرنسي في المغرب [1].

أسباب الاحتلال:

يعود السبب المباشر لاحتلال الدار البيضاء إلى الأشغال التي افتتحها المراقبون الفرنسيون باسم الكومبانية المغربية في ميناء الدار البيضاء والتي بدأت بمد خط حديدي وقاطرة لجلب الحجارة وانتهاك ونبش حرمة المقبرة الإسلامية المجاورة، بالإضافة إلى جلوس المراقب الفرنسي بالديوانة[2]

فثار ثائرة أحواز الدار البيضاء كأولاد زيان ومديونة لما رأوا جلوس بعض المراقبين الفرنسيين والاسبان إلى جانب الأمناء المغاربة في المرسى لاستخلاص قدر من المداخيل حسب اتفاق سابق بين الدولة العزيزية والدولتين الفرنسية والاسبانية [3]، مما استفز المغاربة واعتبروا ذلك تدنيسا لمقدساتهم وانتهاك السيادة الدولة، فقاموا بالهجوم على عمال الميناء يوم 30 يوليوز 1907 فمات من جراء ذلك تسعة أوربيين ثلاثة اسبان وثلاثة ايطاليين وثلاثة فرنسيين مستخدمين في أشغال الدار البيضاء[4].

ولقد جاء الحادث في وقته بالنسبة للأوساط الاستعمارية التي كانت تنتظر الفرصة المواتية لتشرع في احتلال المغرب وهكذا قررت الحكومة الفرنسية في 02 غشت إرسال حملة للشاوية بدعوة عقاب المسؤولين عن الحادث كما ادعت في إخبارها للدول الأخرى أن العملية ستتم في إطار ميثاق الجزيرة وأن من أهدافها تنظيم البوليس بالدار البيضاء بالاشتراك مع اسبانيا وبالتعاون المزعوم مع المخزن[5].

[1] مارية دادي، المرجع السابق، ص 24.

[2] دفاتر الشاوية، المقاومة الوطنية في الشاوية، ط1، مطبعة دار القرويين، الدار البيضاء، 1999، ص 13.

[3] محمد الأمين، محمد علي ريحاني، المرجع السابق، ص 249.

[4] جورج أوفيد، اليسار الفرنسي والحركة الوطنية المغربية (1905-1955م)، ج1، تر: محمد الشرقي ومحمد بنيس، مرا: عبد اللطيف المنوني، ط1، دار توبقال، المغرب، 1987، ص 43.

[5] علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية، المرجع السابق، ص 99.

وقبل وصول قوات الاحتلال التي قدر أن 3000 جندي كافية لاحتلال الدار البيضاء وباديتها نفذ الفرنسية ومن مؤامرة إرهابية هدفها دفع المخزن والمغربة إلى الاستسلام للقوة، وهكذا تعرضت الدار البيضاء في الصباح الباكر من يوم 05 غشت إلى قصف شديد ومفاجئ نفذته سفينة غاليلي الحربية جاءت من طنجة ثم عززتها ثلاث سفن أخرى إحداها اسبانية [1]

ولكن كان من الواضح أن الاسبان جيء بهم لمجرد التغطية فقط وما يثير الانتباه أن ألمانيا لم تعارض هذه العمليات بل علق عليها بيلوف مستشار الدولة قائلا: " **بأن تلم الإجراءات إنما اتخذت لصالح جميع الدول المتحضرة** "[2].

لتسقط المدينة تحت السيطرة الفرنسية ويكون يوم الاثنين 25 جمادى الثانية سنة 1325 هـ، الموافق لـ07 غشت 1907 م تاريخ الاحتلال الفرنسي لمدينة الدار البيضاء[3].

رغم الهجوم المفاجئ الذي أمطر المدينة بوابل من القنابل فإن المغاربة استطاعوا تنظيم مقاومة اتصفت بالضراوة والصمود منذ 05غشت إلى يوم نزول قوات الاحتلال التي أنقذت الفرنسيين المتحصنين بالقنصلية الفرنسية [4].

نتائج الاحتلال:

✓ أدى قنبلة المدينة إلى فرار الآلاف من السكان إلى السور الجديد قصد الاحتماء بالمحلة السلطانية بعد أن اتفق المولى الأمين مع القنصل الفرنسي على أمنهم، فلما اجتمعوا قصفتهم القذائف المحرقة وحولتهم إلى ركام. وداخل المدينة قامت الفرقة الثانية بتقتيل جماعي للمغاربة مسلمين ويهود، كما نظمت عمليات نهب وسلب للممتلكات وارتكبن كل أنواع أعمال الفساد والإجرام[5].

[1] المحفوظ أسمهر، المرجع السابق ، ص 38.

[2] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 238.

[3] هاشم المعروفي، عبير الزهور في تاريخ الدار البيضاء وما أضيف إليها من أخبار آنفا والشاوية عبر العصور، ج1 ن ط 1، دد، دم، 1987 م، ص 336.

[4] المحفوظ اسمهر، المرجع السابق، ص 38.

[5] مارية دادي، المرجع السابق، ص 29.

✓ تحولت الدار البيضاء من جراء القصف إلى أرض مغطاة بالخراب بعدما كانت في السابق مدينة مزدهرة، حيث لم ينج من التخريب ولو مخزن واحد في كل المدينة، وقد هربت الآلاف من العائلات وشرد الآلاف الأخرى وبقيت بدون مأوى وخيم البؤس في كل مكان [1].

✓ إضافة إلى الخسائر البشرية التي خلفها الاحتلال فقد سجلت خسائر بشرية بالرغم من أن إحصائيات القتلى لم تذكر في المصادر المغربية ولكن يمكن اخذ فكرة إجمالية بعثها الوزير الأكبر للمولى عبد الحفيظ إلى عميد الهيأة الدبلوماسية بطنجة[2] بتاريخ 16 غشت 1907، احتج فيها على قنبلة الدار البيضاء التي تعرض سكانها للعنف والاعتداء حيث قتل منهم 6000 نسمة.

✓ أما على مستوى الحكم فقد كانت سببا مباشرا دفع المولى عبد الحفيظ أخ السلطان عبد العزيز وخليفته بمراكش إلى إعلان بيعته سلطانا بالمدينة وعزل أخيه من الملك [3].

[1] علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، المرجع السابق، ص 276.

[2] طنجة: تقع على الضفة الجنوبية لمضيق جبل طارق بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي أسسها الفينيقيون في القرن الثاني عشر قبل الميلاد، تمتاز بأهميتها التجارية والاقتصادية. ينظر إلى: ثامر عزام حمد سليم الدليمي، الادارة الفرنسية في المغرب (1939-1956)، ط1، دار غيداء، عمان، 2017، ص22.

[3] علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، المرجع السابق، ص 276.

المبحث الثاني:الحركة الحفيظية 1907

أسباب قيامها:

- عدم قدرة السلطان عبد العزيز وحكومته على كبح التغلغل الأوربي خاصة بعد أن حسمت فرنسا النزاع لصالحها بفضل الاتفاق مع بريطانيا وإرضاء اسبانيا إزاحة ألمانيا [1].
- عجز المخزن العزيزي عن إخماد ثورة بوحمارة ونجاح هذا الأخير في إلحاق الهزائم المتتالية لجيوش المخزن واحتلال منطقة الريف وما ترتب عن ذلك من استنزاف أموال الحكومة وانهيار الاستقلال المالي[2].
- مصادقة السلطان عبد العزيز على مقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء، وهو ما رفضه الشعب المغربي بعدما شعر بالأهداف الاستعمارية المتوخاة من هذه القرارات.
- تزايد حركات المعارضة التي مثلها الريسوني، الذي كان يحث المغاربة على ضرورة المقاومة وعدم السماح للدول الأجنبية بالتدخل في الشؤون المغربية، ولكن حركته هذه أدت إلى اضطراب الأوضاع في مدينة طنجة وهو ما أوجد حالة من التدخل الأوربي[3].
- اشتداد الغضب الشعبي من ظلم القواد وإرهاق الضرائب إضافة إلى دور الجواسيس في تكريس التدخل الأجنبي [4]
- كما لا يمكن تجاهل دور العلماء المغاربة وفي مقدمتهم **الشيخ مُحَمَّد الكتاني**[5] في الحث على ضرورة الجهاد ومقاطعة الحكومة المغربية، فقد صرح الشيخ الكتاني مخاطبا رئيس الحكومة بن سليمان قائلا: **" إننا مستعدون للموت في سبيل الوطن "** [6].

---

[1] مُحَمَّد نبيل ملين، فكرة الدستور في المغرب وثائق ونصوص (1901-2011)، د ط، تيل كيل ميديا، د م، 2017، ص 37.

[2] عبد المجيد بن جلون، المرجع السابق، ص 64.

[3] عبد الجليل مزعل بنيان، المرجع السابق، ص 6.

[4] عبد القادر قوبع، الحركة الإصلاحية في منطقة الحماية الفرنسية بين سنتي 1912-1956، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 02، 2013-2014. ص 18.

[5] **مُحَمَّد بن عبد الكبير الكتاني**: ولد في مدينة فاس سنة 1873 بعد مرحلة الإعداد والتكوين فرض الكتاني نفسه في سن مبكرة على رأس زاوية العائلة التي حولها في مدة قصيرة إلى طريقة صوفية منظمة في بداية القرن العشرين ولتوسيع نفوذه بين قبائل المغرب قام مُحَمَّد الكتاني بالعديد ن الرحلات الدعوية في الشمال والجنوب، مما أدى إلى توجس بعض العلماء والصوفيين ورجال المخزن منه فاتهموه بالانحراف السياسي والديني ثم تمت تبرئته، كان من المنددين بالاحتلال ومنادين بالجهاد وبتنحية السلطان عبد العزيز لذلك ساند عبد الحفيظ كخطوة لإنقاذ المغرب، ألقي القبض على مُحَمَّد الكتاني بتهمة محاولة قلب نظام الحكم ومات تحت التعذيب في القصر السلطاني. ينظر إلى: مُحَمَّد نبيل ملين، المرجع السابق،ص 38.

[6] عبد الجليل مزعل بنيان، المرجع السابق، ص 7.

- احتلال وجدة والدار البيضاء الذي عجل بسقوط السلطان عبد العزيز وكان سببا في اندلاع ثورة مراكش، وقد كان خليفة السلطان على عاصمة الحوز يومئذ هو أخيه المولى عبد الحفيظ[1].

في خضم هذه الأحداث كان المولى عبد الحفيظ يعمل منذ مدة للإطاحة بأخيه وكان يدبر ذلك في سرية تامة لتولي مقاليد الحكم وينتظر الفرصة الملائمة حتى يشرع في التنفيذ وقد سارت الأحداث بما يخدم طموحه، حيث أدت إلى تقويض ما بقي لأخيه من سلطة وتجريده مما بقي له من نفوذ [2].

كان المولى عبد الحفيظ أثناء قيامه على أخيه يقنع القبائل بأنه ما قام إلا لتخاذل أخيه السلطان وعجزه، وأنه عازم على الجهاد لإخراج النصارى من البلاد وهكذا استمال الشعب لصفه ضد أخيه[3]، وما ساعده على اكتساب قاعدة شعبية هو ما اتصف به من صفات جيدة كثقافته الدينية والعلمية الواسعة والتي تمكن من تنميتها في مراكش بفضل مجالسه العلمية بها واطلاعه على عدد كبير من الكتب التقليدية وميله الشخصي إلى النشاط الفكري كما عرف عنه الروح الوطنية وغيرة دينية عميقة حيث لم يكن يستقبل الأوربيين بقصره في مراكش[4].

الأمر الذي أدى إلى بيعة المولى عبد الحفيظ كسلطانا للجهاد بهدف إخراج المحتلين من الأراضي المغربية [5]، والذي خضع إلى ثلاث بيعات متوالية، كانت البيعة الأولى بمراكش.

حظيت بيعة المولى عبد الحفيظ بمراكش يوم 16 غشت 1907 بتأييد صريح من كافة الكتل الاجتماعية قادها أعلام الفكر الديني وساندها كبار قواد الحوز خاصة المدني الكلاوي، وقادة المقاومة القروية بالشاوية والمغرب الشرقي والأصقاع الصحراوية[6].

---

[1] **المولى عبد الحفيظ**: ولد سنة 1864 ابن السلطان الحسن تلقى تعليمه بقبيلة أحمر التي تقع بالقرب من مدينة مراكش وبرع في علوم القرآن والعربية والفقه وذلك كالمرشد المعين والسنوسية، بعد وفاة والده سنة 1894 شغل عدة مناصب إدارية وعسكرية إلى أن عينه أخوه المولى عبد العزيز سنة 1901 خليفة عنه في مراكش، لكن ساءت أحوال المغرب بفعل تزايد الضغوط الأجنبية وتفاقم الأزمة المالية وإقدام فرنسا على احتلال مدينة وجدة والدار البيضاء وعلى إثرها أعلن سلطانا على المغرب بمراكش سنة 1907. ينظر إلى: أحمد بن داود، المقاومة الثقافية للاستعمار الفرنسي في كل من الجزائر والمغرب من خلال التعليم (1920- 1954)، أطروحة دكتوراه في علوم التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2016-2017، ص 28.

[2] فردريك وايسجربر، على عتبة المغرب الحديث، تر: عبد الحليم حزل، ط 02، منشورات دار الأمان، الرباط، 2011، ص 140، 141.

[3] مُحَمَّد الأمين مُحَمَّد، مُحَمَّد علي الرحماني، المرجع السابق، ص 250.

[4] إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 325.

[5] عمر موفق مُحَمَّد، مقاومة القبائل الصحراوية المغربية للاحتلال الفرنسي في بداية القرن العشرين، كلية الطب، جامعة المستنصرية، د س، ص 158.

[6] عبد العزيز التمسماني خلوق وآخرون، الحركة الحفيظية والأطماع الاسبانية في شمال المغرب، مجلة دار النيابة، ع 17، طنجة، 1988، ص 141.

أما السلطان عبد العزيز فقد حاول القضاء على الحركة الحفيظية وحشد من أجل ذلك جيشه ودخل في حرب مع أخيه، إلا أنه لم يكن مهيأ جيدا، بينما كان جيش عبد الحفيظ مستعدا ومسلحا حيث قام بتسليح القواد وتوزيع السلاح على المواطنين وتمكين القبائل من خوض أي معركة محتملة، لتنتهي هذه الحرب بانهزام الجيوش العزيزية هزيمة ساحقة في منطقة بوعجيبة والتي كانت الحد الفاصل في فض النزاع بين الأخوين لصالح عبد الحفيظ[1]

وبعد هذا الانتصار الذي حققته الثورة الحفيظية تمت البيعة الثانية بعد دخول المولى عبد الحفيظ إلى فاس وعلى إثرها تم الاعتراف به من طرف علماء المدينة ووجهاءها سلطانا للمغرب في 4 يناير 1908، وذلك بواسطة بيعة مشروطة " خرجت بنظام الحكم في المغرب من الملكية المطلقة إلى ملكية دستورية "[2].

ونصت هذه البيعة المشروطة على ما يلي:

1. أن يسعى جهده في رفع ما أضر بالرعية من الشروط المقررة في الجزيرة حيث لم توافق الأمة عليها ولا سلمتها ولا رضيت بأمانة كل من كان باشرها، ولا علم لها بتسليم شيء منها.
2. استرجاع الجهات المقتطعة من الحدود المغربية.
3. إجلاء الجيش الفرنسي المحتل من المدينتين وجدة والدار البيضاء.
4. إلغاء الامتيازات الأجنبية.
5. عدم إبرام أي معاهدة مع الأجانب إلا بعد تصريح وموافقة الأمة وكل معاهدة يوقعها السلطان دون الرجوع إلى الشعب تكون ملغاة ولا قيمة لها[3].

بعد ما آلت مقاليد الحكم للسلطان المولى عبد الحفيظ عمل على تنفيذ المبادئ التي نادى بها خلال الثورة الحفيظية، فنجح في القضاء على الثورات الداخلية خاصة تلك التي تزعمها بوحمارة والذي قبض عليه سنة 1909، وبما أن السلطان الجديد كان مقيدا بتنفيذ مطالب البيعة المشروطة خاصة في ما يتعلق بعدم الاعتراف بقرارات مؤتمر الخزيرات، فقد تجاوب مع هذا الشرط مستصغرا الموقف وأعلن في 19 يناير 1908 عدم اعترافه بما

[1] عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص 159.

[2] إبراهيم كردية، بوحمارة، المرجع السابق، ص 76.

[3] علال الفاسي، الحماية من وجهة قانونية وتاريخية، المرجع السابق، ص 14، 15.

جاء به مؤتمر الجزيرة الخضراء، وما لبث أن جاء الرد الأوربي واضحا وقاسيا من خلال المذكرة المرفوعة من لدن الدول الموقعة على هذا الاتفاق بتاريخ 14 شتنبر، اشترطت عليه للاعتراف به كسلطان شرعي للبلاد ما يلي [1]:

- تخليه عن الجهاد وإعلان ذلك في المساجد.
- قبول جميع الاتفاقيات التي عقدها المخزن السابق بما فيها ميثاق الجزيرة الخضراء.
- تسديد ديون المخزن السابق.
- أداء تعويضات الحربية وتعويضات حادثة الدار البيضاء.
- تخصيص أجر ثابت للسلطان المخلوع عبد العزيز وعدم التنكيل بأعضاء مخزنه.

لم يكن أمام السلطان الجديد خيار سوى قبول مذكرة الدول الأجنبية حتى يحصل على اعترافها به وهو ما أقدم عليه في 7 دجنبر 1908، لتعترف به الدول الأوربية سلطانا شرعيا للمغرب في 05 يناير 1909 وكانت هذه بيعته الثالثة [2].

وفي إطار سياسته الداخلية، التي أقدم عليها السلطان عبد الحفيظ هو تقربه من الريسوني وتوطيد علاقته به فأصبح للأخير مكانة كبيرة ومرموقة بين باشوات البلاد بعد أن أصبح يمثل العديد من المناطق أمام الحكومة المركزية، مقابل خدماته التي قدمها للمولى عبد الحفيظ خاصة جمع الأموال لتعزيز سلطته المركزية. ولكن ذلك كان متناقض مع نص بيعة فاس التي كانت تتطلع لحكم الأغلبية الشعبية وليس سيادة رجالات الإقطاعيين وتحكمهم بمصالح العامة من أبناء الشعب[3]

كما واجه السلطان عبد الحفيظ عند اعتلاءه سدة الحكم الأزمة المالية التي اجتاحت البلاد من جراء انقلابه على المولى عبد العزيز وتكاليف الثورة، وقد زاد في حدة هذه الأزمة الخزينة الفارغة التي ورثها المولى عبد الحفيظ عن المخزن السابق، ولحل هذه الأزمة لجأ إلى فرض الضرائب والتي أرهقت كاهل الشعب المغربي وأثارت سخطهم فتبنى هو الآخر سياسة الاقتراض من الدول الأوربية ومع ذلك لم تحل الأزمة [4].

[1] الطيب بياض، المرجع السابق، ص 302.
[2] المرجع نفسه، ص 302.
[3] عبد الجليل مزعل بنيان، المرجع السابق، ص 16.
[4] المرجع نفسه، ص 17.

وقف السلطان عبد الحفيظ بنفسه على الخرق الذي أصاب الدولة ومن كافة الجوانب واقتنع بأن زمن الشعارات قد ولى كما اقتنع بتعذر العمل العسكري إزاء أوربا الرأسمالية خاصة بعد فشل الحملات التي وجهها إلى الشاوية لدحر الجيوش الفرنسية، وغير طريقة المقاومة بالاعتماد على الأساليب الدبلوماسية من اجل عرقلة المشاريع التوسعية الأجنبية [1].

دخل في سلسلة من المفاوضات مع فرنسا وطرح مسألة الشاوية على رأس مطالبه، انطلقت الجولة الأولى لهذه المفاوضات بفاس بين يناير ومارس سنة 1909، وعرفت جولات شاقة وطويلة سواء في فاس أو في باريس، وقعت خلالها العديد من التسويات والاتفاقيات، أهمها اتفاق فاس حول الشاوية بتاريخ 14 مارس 1909،

ولكن أخطر اتفاقية هي تلك التي أجبر المغرب على توقيعها بتاريخ 21مارس 1910، والتي حصل بموجبها على 101مليون فرنك مقابل رهن جمارك ومداخيل المراسي كضمانات لهذا القرض ووضع المغرب تحت المراقبة العسكرية والمالية للفرنسيين[2].

وبالتالي وبعد بضعة أشهر ظهر فشل المولى عبد الحفيظ في تحقيق ما التزم به في بيعة فاس ووقع هو الآخر تحت ضغط فرنسا والدول الامبريالية الأخرى وأخضع تدريجيا لكل الشروط التي خلع من أجلها أخيه [3].

لقد استغلت اسبانيا بدورها الأوضاع المضطربة التي كانت تعيشها الحكومة المخزنية، فشرعت في احتلال المغرب الشمالي[4] كمنطقة نفوذ حصلت عليها بموجب اتفاقية 1904 المبرمة بينها وبين فرنسا [5]، وكذلك بالوضع الامتيازي الذي حصلت عليه من خلال عقد الجزيرة الخضراء، ففي 14 فيفري 1908 هاجم الجنرال خوسيه

---

[1] عبد العزيز التمسماني خلوق، المرجع السابق، ص 48.

[2] الطيب بياض، من بيعة البديل إلى حماية المستقيل: قراءة في كتاب الحركة الحفيظية لعلال الخديمي، مجلة رباط الكتب، 30 نوفمبر 2014. Histoirecv. blogspot. com

[3] إبراهيم كردية، ثورة بوحمارة، المرجع السابق، ص 79.

[4] **القسم الشمالي**: يتألف من اقليمين هما الريف وجبالة والريف هو القسم الشرقي من المنطقة وهو عبارة عن حوض منبسط ما بين غمارة وهضاب نهر الملوية شرقا وممتدا على البحر المتوسط شمالا ومشرفا على مدينة تازة وسهول مسون جنوبا، وتمتد في الجبال من الشرق إلى الغرب. وقد كان ينقسم إلى خمسة مناطق رئيسية لها مميزاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخاصة بها: منطقة جبالة في الغرب وتضم (مثلث طنجة – تطوان والشاون)، منطقة اللوكوس جنوب سابقاتها وتضم (جهة اصيلا – العرائش والقصر الكبير) كما كان يصطلح على هذه الجهة بالغرب، منطقة غمارة: المتاخمة لجبالة والممتدة شرقا. منطقة الريف وهي مساحة تضم أعلى القمم الجبلية. ينظر إلى: مُحَمَّد علي داهش، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي، المرجع السابق، ص 14. خوان باندو، التاريخ السري لحرب الريف: الحلم المزعج، تر: سناء الشعيري، ط1، النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008، ص 18، 19.

[5] يسرى الجوهري، شمال إفريقيا، ط6، دار الناشر الجامعي، الإسكندرية، 1980م، ص 157.

مارينا المضيق بسبخة بوعرق الريفية ثم زحفت الجيوش الغازية بقيادة لريا إلى رأس الماء في 11مارس من نفس السنة .

إضافة إلى ذلك ما شهدته المصالح الاسبانية من تطورا خاصة في مناجم الحديد، حيث توسع نفوذ الشركة الاسبانية للمعادن في استغلال مناجم الناظور قرب مليلية وشيد الاسبان قلعة حصينة لحماية الشركة والدفاع عنها ضد هجمات المغاربة في إقليم الريف إضافة إلى استغلال مناجم الحديد في أوكسان قرب سبتة في إقليم جبالة[1].

وقد أنشأت هذه الشركة " الشركة الاسبانية لمناجم الريف " في يوليو 1908 نتيجة الاتفاقيات التي عقدها الجيلالي الزرهوني مع الاسبان قصد استغلال معدن الحديد في أوكسان، وهي شركة مجهولة الاسم ذات الرأسمال يقدر بخمسة ملايين بسيطة في شكل أسهم محررة، وكذا اتفاقية أخرى عقدت مع فيردناندیث كليمان من أجل الحصول على رخصة لاستغلال منجمين في تراب قبيلة بويفرور[2].

وفي هذا الإطار لجأت اسبانيا إلى استخدام القوة لإخضاع الريف حيث كانت القوات الاسبانية في المغرب تنقسم إلى ثلاث قيادات الأولى في مليلية في الشرق، والثانية في سبتة أمام المضايق، والثالثة في العرائش على المحيط الأطلسي وشرع الاسبان في عملياتهم الحربية من قواعدهم الثلاث في سنة 1909[3].

وقد نتج عن التعدي الاسباني على حدود الريف إلى نشوب حرب قادها الشريف مُحَّد أمزيان[4] عرفت بالحرب التحريرية الأولى للريف، حيث قام بجمع القبائل في 05 يوليوز سنة 1909 بهدف القضاء على بوحمارة أولا ثم الاسبان وفي 09 يوليوز هاجم الريفيون بزعامة مُحَّد أمزيان عمال " شركة مناجم الريف " فمات إثر ذلك أربعة [5]عمال اسبانيين كانوا يشتغلون في منجم الحديد الذي حصلت اسبانيا على ترخيص لاستغلاله من طرف بوحمارة عندما كان سلطان على ذلك الجزء من المغرب[6]. فخرج الجنرال مارينا من مليلية لحمايتهم وحين ردت قوته

---

[1] مُحَّد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب العربي، المرجع السابق، 102.

[2] جمعية أطاك المغرب، حراك الريف نضال شعبي بطولي من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية، د ط، مؤسسة روزا، لوكسنبورغ، 2018، ص 07.

[3] شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ إفريقيا، المرجع السابق، ص 93.

[4]: **الشريف مُحَّد أمزيان**: هو الشريف مُحَّد أمزيان بن الحاج مُحَّد بن حدو، ويمتد نسبه إلى الشرفاء الأدارسة، ولد سنة 1859 أو 1860 م في قبيلة بني بويفرور، قرب مدينة الناظور درس القرآن الكريم بالكتاب احترف تجارة البغال والأبقار التي كان ينتقل بها بين الريف والجزائر، تولى شؤون زاوية أبيه باصلاح ذات البين، ومعاملته للناس معاملة حسنة وقد اشتهر بغيرته الشديدة على الوطن والدين، وإخماد الفتن والقلاقل، كرس حياته للجهاد وتوحيد قبائل الريف للقضاء على بوحمارة والتخلص من المحتل الاسباني، استشهد في معركة عزيب علال أوقدور في 15 ماي 1912. للمزيد ينظر إلى: جميل حمداوي، تاريخ الريف المعاصر: من مرحلة المقاومة إلى مرحلة التهميش، ط 1، مطبعة الخليج العربي، تطوان، 2019 م، ص08.

[5] جمعية أطاك، المرجع السابق، ص 7.

[6] نجيب زبيب، الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس، تق: أحمد ابن سودة، ج04، ط 1، دار الأمير للثقافة والعلوم، لبنان، 1995، ص 253.

قوته على أعقابها استنجد بمدريد كي تعززه بالإمدادات وحين وصلت التعزيزات من اسبانيا عمد الجنرال مارينا إلى الهجوم بجيش قوامه 40.000 رجل وتمكن من هزيمة الريفيين في معركة ضارية في سهل مكشوف [1].

أما منطقة مناجم الحديد، فقد دامت المعارك أكثر من ستة أشهر لاحتلال هذه المنطقة وتكبدت اسبانيا خسائر فادحة، فقد خلفت من القتل والجرحى ألفين من بينهم جنرال واحد وضباط آخرون، وأطلقت اسبانيا على ذلك الأسبوع الذي وقعت فيه المعركة بالأسبوع المأسوي ونتج عنه حرب أهلية واضطرابات داخلية على مستوى الحكومة[2].

احتجت الحكومة المخزنية على هذه الاعتداءات منذ بدايتها، إلى السفارة الاسبانية بطنجة مطالبا بجلاء القوات الاسبانية وبناءا على ذلك وجهت اسبانيا سفيرها **ميري دل بال** إلى فاس، امتدت المفاوضات من 08 مارس إلى 15 ماي 1909 قدم فيها السفير الاسباني عدة مطالب إلى المخزن من بينها:

- تعيين المدد لحراسة سواحل مليلية ونكور وبادس.
- تنفيذ ما أنفقته اسبانيا على أهل الريف من المسلمين واليهود اللذين هربوا إلى مليلية خلال ثورة بوحمارة.
- أداء النفقات التي أنفقتها اسبانيا على وحداتها العسكرية التي اشتركت مع القوات الفرنسية أثناء احتلال الدار البيضاء.

غير أن سفارة **دل بال** فشلت في تحقيق أهدافها نظرا للموقف المتشدد الذي اتخذه المولى عبد الحفيظ والذي أصر فيه على انسحاب الجيش الاسباني [3]

وبالتالي فقد بدا جليا عجز المخزن الحفيظي وبصورة أعظم من سابقتها مما أجج نار الثورة فثارت عليه قبائل بني مطير وشراكة التي هزمت جيوشه هزيمة نكراء، وحاصرته في عاصمته فاس لإسقاطه عن العرش الذي عجز عن تثبيت دعائمه، وفي تلك الأثناء قامت أيضا ثورة في مكناس بقيادة **المولى الزين** أخ السلطان الذي أعلن نفسه ملكا على البلاد[4]، متعللا بمجموعة من الأسباب كان من أهمها ما يلي:

---

[1] روبرت فورنو، عبد الكريم أمير الريف: قضية التحدي العربي للاستعمار الفرنسي، تر: فؤاد أيوب، د ط، دار دمشق، دمشق، د س، 30، 31.

[2] أحمد عبد السلام البوعياشي، حرب الريف التحريرية ومراحل النضال، ج 01، د ط، مطبعة دار الأمل، طنجة، 1974، ص 381.

[3] عبد العزيز التمسماني خلوق، المرجع السابق، ص 50، 51.

[4] محمد الأمين محمد، محمد علي الريحاني، المرجع السابق، ص 252.

- تعسف وزيره المدني الكلاوي وإرهاقه للرعية بمزيد من الضرائب والمغارم الجبائية التي أنهكت تلك القبائل واستنزفت طاقتها، فقد عجز السكان في عهد عبد الحفيظ عن تسديد مختلف الضرائب التي ما فتئ المخزن يستخلصها منهم بحد السيف ورغما عنهم.
- عجز السلطان عن بسط نفوذه على مجموع مناطق البلاد.
- تزايد تدخل الأجانب في شؤون المغرب وخاصة العسكرية منها فقد بدأت فرنسا منذ سنة 1909 محاولاتها لتقوية بعثتها العسكرية العاملة في المغرب والتي تشرف على جيش السلطان والإمساك بزمامه [1].

وأمام ذلك لم يجد السلطان حلا سوى الاستنجاد بالجيش الفرنسي المتواجد بالدار البيضاء، وتلبية لطلب السلطان تقدمت الجيوش الفرنسية سنة 1911م في قوة عظيمة ودخلت فاس لفك حصار عن السلطان ثم زحفت إلى مكناس ودخلتها بعد معارك ضارية ألقي القبض على المولى الزين وسيق إلى فاس[2].

في حقيقة الأمر لقد وجدت فرنسا في هذه الأحداث الذريعة المناسبة لاقتناص الفرصة حتى تفرض حمايتها على المغرب وتطبق مقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء بعدما مهدت لذلك بمجموعة من الاتفاقيات الدولية والتي أزاحت بها كل من ينافسها في المغرب ولم تظل لها من عقبة سوى ألمانيا التي ظلت تثير المشكلات حول المغرب في كل مرة تسمح لها الفرصة.

[1] العربي أكنينح، آثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بالقبائل في القرن التاسع عشر: نموذج قبيلة بني مطير (آيت أنظير)، د ط، مطبعة آنفو، فاس، 2004، ص 375، 376.

[2] مُحَمَّد الأمين مُحَمَّد، مُحَمَّد علي الرحماني ن المرجع السابق، ص 251.

المبحث الثالث: أزمة أغادير الثانية 1911م

كان احتلال فرنسا للعاصمة فاس بحجة حماية السلطان عبد الحفيظ والرعايا الفرنسيين المتواجدين في المغرب من خطر الثورة على السلطة المخزنية، كما أعقب ذلك احتلال اسبانيا للعرائش تدعيما لمصالحها الحيوية في المغرب ونفوذها الذي سبق وان اعترفت به كل من فرنسا وبريطانيا، كل هذا أثار غضب وسخط ألمانيا التي اعتبرت هذا العمل انتهاكا لاتفاقية الجزيرة الخضراء خاصة فيما يتعلق بسيادة السلطان واستقلال المغرب [1].

وحتى لا تثير ألمانيا أزمة دولية سارعت فرنسا للدخول في مفاوضات مع الحكومة الألمانية، للوصول إلى اتفاق بين البلدين ينهي المسألة المغربية وفي هذا السياق دعا **كامبون** الطرف الألماني ليوضح ما ينوي عمله غير أن **كيدرلن** فضل أنتكون المبادرة من لدن فرنسا، ولما ل يقدم الجانب الفرنسي أي اقتراح عملي فإن **كيدرلن** اكتفى بالتأكيد للسفير الفرنسي على أن تصرف حكومته في المغرب قد غير الأوضاع وأنه من المستحيل العودة للحالة السابقة [2].

وبما أنه كان للألمان مصالح هامة في المنطقة الجنوبية من مراكش فرأت الحكومة الألمانية أن تعزز موقفها بإرسال سفينة حربية للتظاهر أمام سواحل تلك المنطقة وفي أول يوليو 1911 أبلغت الدول بإرسال الطراد الحربي **بانتر** إلى أغادير[3] بهدف حماية رعاياها من تحركات القبائل ولكن أغادير ميناء مقفل وليس به أوربيون ولذلك يعزى هذا الاختيار إلى تدخل الإخوة **مانسمان** ووعود عبد الحفيظ السابقة للألمان في منطقة سوس [4].

بررت ألمانيا إرسالها للسفينة الحربية بانتر إلى ميناء أغادير بأنها مرتبطة بثلاث عوامل وهي:

- ❖ استنجاد أصحاب المصالح الألمانية في مراكش.
- ❖ سخط الرأي العام الألماني وإبعاد ألمانيا عن الإسهام في حل القضية المغربية.

---

[1] محمود الشرقاوي، المرجع السابق، ص 26.

[2] علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية، المرجع السابق، ص 124.

[3] **أغادير**: مدينة كبرى من مدن الساحل الأطلسي أسست في أوائل القرن العاشر، واحتلها البرتغال سنة 917 هـ ثم حررها السعديون، كانت هذه المدينة من أهم موانئ الجنوب وأصبحت مركزا صناعيا وتجاريا لأقاليم سوس كما كانت مركزا سياسيا له أهميته. ينظر إلى: الصديق بن العربي، المرجع السابق، ص 52.

[4] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 246.

❖ خرق فرنسا وبريطانيا مقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء. [1]

نتج عن هذه المظاهرة البحرية رد فعل عاجل على مستوى الحكومتين باريس ولندن خاصة هذه الأخيرة التي لم تبد أي تساهل وكان رد فعلها صلبا وفي هذا الصدد ألقى المستر **لويد جورج** وزير المالية البريطانية خطابا في مأدبة عمدة لندن السنوية في خريف ذلك العام وخرج فيه عن حدود وظيفته إذ أنذر الحكومة الألمانية بأنه إذا كان لا محيص من إقحام الحرب على فرنسا بسبب ذلك الخلاف، فإن انجلترا لن تقف ساكتة [2].

ثم أضاف قائلا: **" إن انجلترا لن تحتفظ بمكانها ومكانتها بين الدول الكبرى إذا عوملت وكأنها لا وزن لها في مجموع الأمم، وأن السلام بهذا الثمن لن يكون إلا مذلة "** [3].

والحقيقة أن الموقف البريطاني المتصلب كان نابعا من جملة من الاعتبارات، لعل أبرزها وأهمها هو التنافس الاستعماري والبحري الذي كان على أشده بين ألمانيا وبريطانيا خاصة بعد فشل المحاولات التي بذلتها هذه الأخيرة لوقف هذا التسابق، ذلك أن بريطانيا أصرت على أن يظل أسطولها الحربي ضعف أية قوة بحرية، كما أصرت أيضا ألمانيا على عدم التخلي عن الجزء الجنوبي لخط حديد بغداد لبريطانيا، إلا إذا وقفت بريطانيا موقف محايد في حالة نشوب حرب بين ألمانيا وفرنسا، غير أن بريطانيا أصرت على الصلابة تجاه ألمانيا في كافة مجالات التنافس العالمي[4].

لم تكتف بريطانيا بالضغط الدبلوماسي على ألمانيا، بل واتجهت إلى الضغوطات العسكرية حيث قامت الحكومة البريطانية بإلغاء مناورات الأسطول البريطاني السنوية ورابطت قواته في قواعدها، وأجل سفر اللورد كيتشنر الذي عين مندوبا ساميا لانجلترا في القاهرة وظل في لندن لقيادة الجيش الانجليزي في حالة شروع العمليات الحربية.[5]

[1] سيناء محمود عبد الكريم، المنافسة الألمانية – الفرنسية بعد مؤتمر برلين 1878 وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، ع 50، 2015، ص 599.

[2] هربرت فشر، المرجع السابق، ص 451.

[3] عبد العظيم رمضان، تاريخ أوربا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الأوربية إلى الحرب الباردة: من تسوية فيينا 1810م إلى تسوية مؤتمر فيرساي 1919، ج2، د ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د م، 1997، ص 196.

[4] عبد العزيز سليمان نوار، محمود محمد جمال الدين، التاريخ الأوربي الحديث، المرجع السابق، ص 436.

[5] فلادميرلوتسكي، المرجع السابق، ص 331.

وبالتالي فقد بلغت الخلافات بين الدول الأوربية الكبرى ذروتها حتى أن البعض كان يرى أن "سماء العالم الرأسمالي تلبدت بسحابة محملة بزوبعة إمبريالية "[1].

فلم يكن أمام فرنسا لتبعد شبح الحرب سوى التنازل عن أحد التعويضين إما معظم الكونغو في إفريقيا الاستوائية أو التنازل عن ميناء أو أكثر في جنوب مراكش، ولكن الفريق الاستعماري الفرنسي خاصة نواب الجزائر اعترضوا بشدة على الفكرة الثانية، وأصروا على وجوب المحافظة على تمامية شمال إفريقيا الفرنسية، وشاطرتهم بريطانيا هذا الرأي [2].

لقد كان موقف انجلترا المعارض لإقامة قاعدة بحرية ألمانية في الساحل المغربي، والمناورة المالية التي قام بها الوزير الفرنسي والتي نجحت في إثارة حالة من الذهول في بورصة برلين بالإضافة إلى معاداة الرأي العام الألماني لفكرة الحرب مع فرنسا، كل ذلك ساهم في تليين موقف حكومة غليوم الثاني [3].

واضطرت ألمانيا في النهاية لقبول العرض الفرنسي بأن تضم جزءا صغيرا من الكونغو الفرنسي إلى مستعمراتها في الكاميرون مقابل عدم وضع العراقيل أمام فرنسا في المغرب [4]. وكانت هذه أهم بنود الاتفاقية التي وقعتها فرنسا مع ألمانيا حتى يخلو لها الجو في المغرب وكان ذلك بتاريخ 04 نوفمبر 1911م[5].

[1] فادية القطعاني، المرجع السابق، ص 44.

[2] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 247.

[3] إبراهيم بوطالب وآخرون، تاريخ المغرب، تر: محمد الغرايب وآخرون، ط 1، مطابع الرباط نت، د م، 2018، ص 432.

[4] شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ أوربا من النهضة حتى الحرب الباردة، د ط، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000، ص 229.

[5] رفيق تلي، محمد الخامس والثورة التحريرية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص 25.

بالإضافة إلى ما يلي:

- احتلال فرنسا أي مقاطعة في المغرب تراها ضرورية لحفظ الأمن والنظام.
- تمثيل فرنسا للسلطان المغربي في الشؤون الخارجية.
- تكفل حرية التجارة في المغرب [1].

ولكن هذه المعاهدة لم تلق قبولا حسنا في برلين فقد استقال على إثرها وزير المستعمرات الألماني احتجاجا إزاء سخط الرأي العام على الحكومة لجبنها وعلى انجلترا لمساندتها لفرنسا [2].

وبالتالي قد أزاحت فرنسا آخر عقبة تحول بينها وبين فرض الحماية على المغرب ولم يبق أمامها إلا الضغط على السلطان المغربي ليوقع على معاهدة الحماية حتى تكتسب الشرعية الصورية لعملها.

[1] محمود الشرقاوي، المرجع السابق، ص 26.

[2] عمر عبد العزيز عمر، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 245.

المبحث الرابع: فرض الحماية المزدوجة على المغرب 1912 م

استطاعت فرنسا بعد توقيع المعاهدة الفرنسية الألمانية سنة 1911 والتي أطلقت يدها في المغرب ونصت على قبول ألمانيا تغيير الوضع السياسي بالمغرب من قبل فرنسا وعدم عرقلة عملها هناك، لتكون بذلك قد أزاحت هذه الاتفاقية آخر عقبة سياسية كانت تعترض إعلان فرنسا الحماية على المغرب[1].

ولهذا الغرض سافر المبعوث الفرنسي رينو على رأس بعثة إلى فاس ومعه شروط المعاهدة المراد توقيعها [2]، استقبل السلطان عبد الحفيظ هذه البعثة يوم 26 مارس وكانت رفقة حاشية مهمة مكونة من عدة جنرالات، علاوة على القنصل الفرنسي، أما السلطان فقد كان يحيط به رجال مخزنه [3].

ألقى المولى عبد الحفيظ كلمته الترحيبية وشدد فيها على ضرورة احترام الاتفاقيات القائمة بين البلدين مبديا استعداده لإجراء الإصلاحات بتعاون مع فرنسا، وعندما عرض السفير الفرنسي بنود مشروع معاهدة الحماية، استشاط السلطان غضبا لما رأى فيها من مساس صريح بسيادة البلاد ووحدتها [4].

كان بالإضافة إلى المسيو رينو والجنرال موانيه الذي كلف بمهمة الاحتلال، السيد قدور بن غبريط يحاولون إقناع السلطان بالترغيب والتهديد بضرورة إمضاء المعاهدة، مقابل أن تضمن له فرنسا في تلك الظروف المحفوفة بالمخاطر الحماية من كل خطر يمكن أن يهدد شخصه [5].

كما ادعوا أن المغرب غارق في الفوضى ولابد من تهدئة الحالة فيه ولا يتم ذلك إلا بفرض حمايتهم عليه حتى يأخذ بسبيل النهوض[6].

---

[1] مؤلف مجهول، اتحاد المغرب العربي الوحدة التاريخية والجغرافية، د ط، منتدى سور الأزبكية، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الامارات، 2001م، ص 75.

[2] شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث، المرجع السابق، ص 280.

[3] عبد الهادي التازي، الحماية الفرنسية بدءها نهايتها حسب افادات معاصرة، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1980 م، ص 8.

[4] محمد القبلي، المرجع السابق، ص 514.

[5] عبد المجيد بن جلون، المرجع السابق، ص 73.

[6] إحسان حقي، إفريقيا الحرة بلاد الأمل والرخاء، ط 1، منشورات المكتب التجاري بيروت، 1962، ص 87.

خلال هذه المحادثات ضمن السلطان عبد الحفيظ تعهدات من فرنسا للحفاظ على وضعية تليق بشخص السلطان عن طريق وضع 500.000 فرنك تحت تصرفه لتسديد ديونه الخاصة، فضلا عن حماية فرنسا شخص السلطان وعائلته في حالة تنازله عن الحكم [1].

وتحت التهديد اضطر السلطان على توقيع معاهدة الحماية في 30 مارس 1912[2] مكرها، ثم أعرب للمبعوث الفرنسي عن انزعاجه بقوله: " **لقد أخطأت فرنسا في تشددها في اتفاقية الحماية، فإن انجلترا تتمتع بكل امتيازاتها في مصر ولم تنطق بهذه الكلمة**[3]. "

وبذلك يكون المولى عبد الحفيظ قد سلم بكل الإنشاءات الاقتصادية والإصلاحات الإدارية والمالية التي تقرر القيام بها، والتي لا تلفظ في مجموعها بغير لفظة الحماية. [4]

بنود معاهدة الحماية[5]**protectorat**:

الفصل الأول: ينص على أن السلطات العليا الفرنسية ستقوم بالإصلاحات اللازمة في الميادين الإدارية والقضائية والتعليمية والاقتصادية والمالية والعسكرية [6].

[1] مُحَمَّد القبلي، المرجع السابق، ص 515.

[2] أنظر الملحق رقم 09 ، ص165.

[3] شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ إفريقيا، المرجع السابق، ص 280.

[4] أمين الريحاني، المغرب الأقصى، المرجع السابق، ص 42.

[5] **الحماية**: هي وضع قانوني يستند إلى معاهدة دولية وتبعا لها تخضع دولة ما، (الدولة المحمية) تحت حماية دولة أخرى (الدولة الحامية)، مع احتفاظ الدولة المحمية بشخصيتها القانونية على الصعيد الداخلي أما الصعيد الدولي تمارس الاختصاصات عادة من قبل الدول الحامية.

أو هي: بلاد تحتفظ بكل مؤسساتها وحكومتها، وتدار ذاتيا بأجهزتها الخاصة تحت الرقابة من جانب دولة أوربية تحل محلها في التمثيل الخارجي، وتتولى عادة إدارة جيشها وماليتها وتوجه نموها الاقتصادي. ينظر إلى: أحمد سعيفان، المرجع السابق، ص 168. وأمُحَمَّد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط 1، مركز دراسات الوحدة المغربية، بيروت، 1993 م، ص 131.

[6] عبد اللطيف أكنوش، المرجع السابق، ص 130.

وأن تتعهد أثناء قيامها بجميع هذه الإصلاحات أن لا تمس الدين الإسلامي بسوء في قليل ولا كثير، وأنها لن تجلب أي ضرر على الحالة الدينية ولا تلحق أي أذى بنفوذ السلطان[1].

الفصل الثاني: يقبل جلالة السلطان منذ الآن أن تشرع الحكومة الفرنسية وبعد إخبار المخزن في الاحتلالات لعسكرية التي تراها ضرورية الاستتباب السكينة وتأمين الحراسة برا وبحرا في المياه المغربية [2].

الفصل الثالث: تتعهد حكومة الجمهورية بأن تبذل لجلالة السلطان تأييدا دائما ضد كل خطر سيهدد شخصه أو عرشه أو سيقلق راحة إيالته، وستقدم من جانبها نفس التأييد لوارث العرش ولتابعيه من بعده.

الفصل الرابع: سيصدر الأمر من جلالته الشريفة أو من السلطات التي ينيبها جلالته، بالتدابير التي يقتضيها نظام الحماية الجديد طبقا لاقتراح الحكومة الفرنسية[3].

أما الفصل الخامس والسادس: فقد نص على أن المندوب المقيم العام هو الواسطة الوحيد بين جلالة السلطان ونواب الأجناس وبموجب هذين الفصلين أصبحت السفارات الفرنسية هي التي تتحدث بالاسم المغرب [4]، وكلف بتمثيل مراكش في الخارج الوكلاء الدبلوماسيون والقنصليون الفرنسيون.

الفصل السابع: نص على إعادة تنظيم مالية البلاد، لضمان تسديد القروض الأجنبية، ومنع السلطان من عقد قروض حكومية أو شخصية أو منع أي امتياز دون موافقة الحكومة الفرنسية [5].

لم يمض على توقيع عقد الحماية ثمانية عشر يوما أي في 17 أفريل 1912، ثار طابوران من الجيش المغربي ضد ضباطهم الفرنسيين المؤطرين بدعوة رفض تعاليمهم، فاتجه الجنود المغاربة إلى القصر السلطاني ولما لم يقع معهم أي حوار مباشر عادوا إلى ثكناتهم وقتلوا جميع ضباطهم الفرنسيين بعد مطاردتهم في المدينة القديمة. وانظم إلى هذه الأحداث مختلف الفئات الاجتماعية خاصة أصحاب الحرف المهنية والعمال وأيدوا ضباط الجيش المغاربة[6].

---

[1] محمد مكي الناصري، فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى، ط2، شركة بابل، د م، 1992، ص 19.

[2] محمد الفلاح العلوي، ملاحظات حول المقاومة المسلحة بين فرض الحماية واستقلال المغرب: المقاومة المغربية ضد الاستعمار 1904- 1955 الجذور والتجليات، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير، 1997، أعمال الندوة العلمية 13، 14، 15، نوفمبر 1991. ص 111.

[3] إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 345، 346.

[4] عبد الهادي التازي، الحماية الفرنسية، المصدر السابق، ص 193.

[5] فلادميرلوتسكي، المرجع السابق، ص 332.

[6] عبد الرحيم الورديغي، فاس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912- 1956: ملامح من مدينة فاس أصولها – تغيراتها – حالاتها الاجتماعية والسياسية، ط1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1992، ص 16.

خلفت هذه الحوادث خسائر بشرية فادحة، ذهب ضحيتها خمسة وستون قتيلا من بينهم اثنا عشر ضابطا فرنسيا، كما حملت هذه الحصيلة في التاريخ اسم " أيام فاس الدامية " وأطلق المؤرخون الاستعماريون على المدينة لقب "فاس المدينة المجرمة "[1].

وأمام هذا الغليان والفوضى التي ضربت أطنابها، لم يجد السلطان عبد الحفيظ بد سوى التنازل عن الحكم لعجزه عن تحقيق الآمال التي عقدها عليه الشعب المغربي حين بايعه، وتم ذلك بعد مغادرته فاس في 6 يونيو متوجها إلى الرباط [2]،

حيث تنازل عن العرش يوم 12 أوت 1912 لأخيه المولى يوسف[3]ابن الحسن [4].

– وبعد مرور بضعة شهور وبموجب معاهدة الحماية تم الاعتراف بالمصالح الإسبانية [5]في الشمال المغربي. فأصبحت مدينة تطوان عاصمة الشمال ويمثل السلطان فيها "خليفة" وتكون المنطقة خاضعة للنفوذ الديني والمدني لسلطان المغرب في فاس، كما تم الاعتراف بالوضع الدولي لمدينة طنجة وهكذا قسم المغرب إلى ثلاث مناطق نفوذ. وعين الجنرال ليوطي "1912 1925" كأول مقيم عام بالمغرب والذي سيطر على كل مقاليد الحكم وشؤون البلاد، بالاسم الحكومة الفرنسية [6].

وفي الأخير يمكن القول أن اتفاقية الحماية المبرمة في 30 مارس 1912 قد جاءت تتويجا لمسلسل طويل وعنيد، كان قد دشن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بهدف تجريد المغرب من سيادته، وقد نجحت فرنسا

---

[1] عبد الهادي التازي، الحماية الفرنسية، المصدر السابق، ص 193.

[2] **الرباط**: تقع الرباط على الضفة اليسرى من مصب أبي رقراق وعلى شاطئ المحيط الأطلنتي، اكتنف غموض كبير تاريخ مدينة الرباط إلا أن موضع المدينة وضاحيتها كانا مسكونين فيما قبل التاريخ كما تدل على ذلك الحفريات، ويتفق المؤرخون على أن يعقوب المنصور الموحدي هو مؤسس المدينة، كانت محصنة برا وبحرا بقصبتها وأبراجها الدالة على أنها مدينة حربية عسكرية مسيطرة على القبائل النغربية والحوزية ومهيمنة على المعبر البحري إلى الأندلس، تبرم فيها الامور وتصدر منها الأوامر إلى الغزاة المرابطين بالتخوم القشتالية الإسبانية والثغور. للتوسع في المعلومات ينظر إلى: عبد الإله الفاسي، مدينة الرباط وأعيانها في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين 1830-1912، د ط، منشورات رباط الفتح، الرباط، 1996، ص 13 – 20. جعفر بن أحمد الناصري، سلا ورباط الفتح: أسطولهما وقرصنتهما الجهادية، ج1، د ط، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 2006 م، ص246.

[3] **السلطان يوسف**: بويع له بالرباط بإيعاز من أخيه السلطان عبد الحفيظ وذلك صباح يوم الثلاثاء29 شعبان 1330 هـ الموافق 12 غشت سنة 1912م بمحضر الأشراف والعلماء وأعيان الدولة ووجهائها وأهل الحل والعقد وبمكناس وفاس، توفي يوم الخميس 17 نوفمبر سنة 1927 م ودفن مع جده السلطان عبد الله بن اسماعيل. ينظر إلى :عبد الرحمان ابن الزيدان، الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، المطبعة الاقتصادية بالرباط، الرباط، 1937، ص 125.

[4] محمد علي داهش، صفحات من الجهاد المغربي، المرجع السابق، ص 34.

[5] أنظر إلى الملحق 10، ص168.

[6] محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر: الاستمرارية والتغيير، ط 1، دار العربية للموسوعات، بيروت، 2014، ص 41.

في الانفراد بحرية التصرف في المغرب بعد إزاحتها لمنافساتها من الدول الأوربية التي كانت تتطلع للسيطرة هي الأخرى على المغرب، وتم لها هذا النجاح من خلال تلك المعاهدات واتفاقات الثنائية السرية منها والمعلنة مقابل حصول بعضها على جزء من التراب المغربي والبعض الآخر على امتيازات وفوائد اقتصادية وسياسية [1].

[1] مصطفى الشابي، سنة 1930 في المغرب أو المغاربة واستعادة الثقة في النفس: المغرب زمن الحماية، مجلة المناهل ع 89-90، المرجع السابق،ص 13.

خاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستي لموضوع المسألة المغربية وتطوراتها ما بين 1880- 1912 م والذي تناولت فيه بالدراسة أهم المحطات التي مر بها المغرب خلال هذه الفترة، متأثرا بالظروف المحيطة به سواء كانت خارجية والمتمثلة في الأوضاع المتدهورة التي عرفها العالم الإسلامي من جهة وما توصلت إليه أوربا من تفوق علمي وعسكري من جهة أخرى. أو ظروفه الداخلية المترتبة عن ضعف جهازه الإداري والاقتصادي وحتى الاجتماعي، كل هذه العوامل المتداخلة أوجدت حالة من الضعف انعكست على مكانة وسيادة المغرب وعرضته إلى تدخلات وضغوطات إمبريالية امتدت طيلة القرن التاسع عشر.

وما فتئت أن حولت مصير المغرب إلى مسألة دولية اختصت الدول الأوربية في حلها، ومن خلال هذه الدراسة وانطلاقا من بحثي المتواضع خرجت بمجموعة من النتائج والتي كان أهمها ما يلي:

الأوضاع المتدهورة التي عانى منها المغرب خلال القرن التاسع عشر والتي شملت جميع الجوانب السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية فعلى مستوى الساحة السياسية كانت أزمة العرش ودسائس البلاط تهدد كيان الدولة ووحدتها، فكلما توفي سلطان افترقت الكلمة في البلاد وتغير ولاء رجال المخزن وفقا لمصالحهم لفائدة هذا الأمير أو ذاك الأمر الذي يؤدي إلى إشعال نار الفتنة بين أبناء الأسرة الحاكمة وفي خضم هذه الظروف تستغل بعض القبائل انشغال السلطان بالصراع حول كرسي العرش لتعلن عصيانها وتمردها قصد التملص من أداء الضرائب، وهو ما يكلف الحكومة للقضاء على هذه الحروب وإخماد انتفاضات القبائل استنزاف خزينة الدولة.

ظهور نظام الامتيازات والذي تعود جذوره إلى القرن الثامن عشر بموجب المعاهدات التجارية واتفاقيات السلم والصداقة التي وقعها سلاطين المغرب مع الدول الأوربية على أساس تكافئ القوى، وبهدف تنشيط المبادلات التجارية مع الدول الأجنبية غير أنه ومع تغير ميزان القوى وظهور التفوق الأوربي أصبحت هذه الامتيازات تنتزع من السلطان انتزاعا عن طريق الضغط والتهديد بجلب البوارج الحربية وإرسائها في المياه المغربية، ونتج عن هذه الامتيازات ظهور الحماية القنصلية وهي أن يتخذ الأجانب من الرعايا المغاربة سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين تراجمة وكتاب وسماسرة مع إعفائهم من أداء المغارم المخزنية وتسديد الضرائب ومع استفحال هذه الظاهرة ستتضرر خزينة الدولة لفقدانها موارد هامة لبيت المال، والذي سيتضرر منه عامة الناس بما أن المحميين هم أصحاب النفوذ والثروة لتقع كل الأعباء المالية على الفقراء والذين يشكلون أغلبية المجتمع المغربي.

إن مشكل الحماية القنصلية الذي تعرض له المغرب يكشف بجلاء ضعف المغرب المركب والمتعدد على جميع الأصعدة سواء كانت عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو إدارية أو فكرية أو دبلوماسية، بتعبير آخر كان المغرب يخلوا من المؤسسات التي يمكن أن تقوي بنيانه الداخلي وتمكنه من الصمود أمام الأطماع الأجنبية.

لقد تجسدت الضغوطات العسكرية الأوربية على المغرب في مواجهتين عسكريتين أولهما في إيسلي سنة 1844 م، والثانية في تطوان سنة 1860 م. كشفت معركة إيسلي عن الضعف الذي كان يعتري الجيش المغربي من حيث سوء التنظيم والاعتماد على الأسلحة التقليدية مقابل الأسلحة المدججة والمتطورة التي كان يملكها الجيش الفرنسي والمدرب تدريبا عصريا، فكانت النتيجة قاسية على المغاربة حيث انتهت المعركة خلال يوم واحد وبتوقيع معاهدتين الأولى سنة 1844 م والثانية سنة 1845 م حول تخطيط الحدود بين المغرب والحكومة الفرنسة بالجزائر. كما أسقطت هذه المعاهدة شهرة الجيش المغربي والذي سبق وأن اكتسبها منذ معركة وادي المخازن ولولا التهديد البريطاني باللجوء إلى القوة العسكرية في حالة عدم إيقاف فرنسا الحرب، حتى أن بعض المؤرخين اعتقدوا أن المغرب كان سيسقط تحت نير الاستعمار الفرنسي في هذه المعركة لولا التدخل البريطاني لزحفت الجيوش الفرنسية إلى العاصمة فاس.

والأمر نفسه بالنسبة لحرب تطوان فقد وضعت حدا لهيبة المغرب وتضعضع بنياته الداخلية خاصة وأن اسبانيا لم تكن بحجم قوة فرنسا وتطورها خلال تلك الفترة وهو ما صعب على المغاربة، فوضعت المغرب أمام الإصلاح العسكري وتحديث نظام الجيش باعتبار أن إصلاح الجيش كان أول إصلاح تناوله جهاز الدولة المخزنية خصوصا وأن الكل كان يراهن أن قوة الدولة مرتبطة بقوته العسكرية.

أدى احتلال الجزائر من طرف فرنسا ثم معركة إيسلي وانهزام الجيش المغربي تحرك الدبلوماسية البريطانية لحماية مصالحها الاقتصادية في المغرب خاصة وأن تواجدها على صخرة جبل طارق يفرض عليها ذلك فدولة كبريطانيا وكإمبراطورية استعمارية لا يمكن أن تسمح لدولة قومية أوربية كفرنسا أن تسيطر على المغرب وتمد نفوذها فيه خاصة وأن جبل طارق يربطها بمستعمراتها في آسيا، وعلى إثر ذلك أجبرت السلطان على توقيع معاهدة تجارية سنة 1856 م حصلت بموجبها على امتيازات تجارية فتحت من خلالها أسواق المغرب للمنتجات البريطانية. الأمر الذي حرك مشاعر التنافس لدى الاسبان ليفتعلوا مشكلة ويعلنوا الحرب على المغرب ثم يعقدوا معه معاهدة صلح وتجارة بهدف الحصول على ما حصل عليه الإنجليز وعلى نفس الخطى سارت فرنسا حيث استطاعت انتزاع هي الأخرى جملة من الامتيازات بعد توقيع اتفاقية بيكلار.

والظاهر أن هذه الاتفاقيات تجارية في مفهومها العام إلا أنها سياسية تهدف إلى نخر السيادة المغربية في إطار التنافس الإمبريالي حول المستعمرات، فقد فتحت هذه الاتفاقيات الباب على مصراعيه لدخول عامة الناس تحت الحماية القنصلية وخاصة موظفي المخزن من قواد وعمال وكذلك شيوخ القبائل والزوايا لتتحول هذه الحمايات ملاذا للمجرمين واللصوص والخارجين عن القانون كما كرست عمليات الجوسسة من الأجانب وحتى المغاربة الذين كانوا يعملون مع الإدارة الاستعمارية.

تفطن السلطان الحسن إلى خطورة نظام الحماية القنصلية والذي كان من تداعياته المس بسيادة البلاد وشلل وظائف المخزن وتعطيل الأحكام وتقويض الموارد المالية للمخزن، فدعا الدول الأوربية لإيجاد حل لهذا المشكل وكان ذلك من خلال مذكرات طنجة سنة 1877 م ولما فشلت هذه المفاوضات حاول السلطان الحسن استغلال المنابر والمحافل السياسية الدولية فانعقد على اثر ذلك مؤتمر مدريد الدولي الذي تم فيه تدويل المسألة المغربية لأول مرة، غير أن قراراته كانت لصالح الدول الأجنبية وكان لجهل المفاوضين المغاربة ببنود الاتفاقيات السابقة وباللغات الأجنبية مقابل نشاط ومرونة المندوبين الأجانب، قسط كبير في فشل المؤتمر.

بيد أن الامتيازات التي حصلت عليها الدول الأجنبية لرعاياها كانت تعتبر مكسبا لجميع الدول، هذا التطور الجذري في مفهوم الامتيازات والمصالح الاستعمارية في المغرب كان من الطبيعي أن يؤدي إلى الصراع بين الدول الاستعمارية لاسيما وأن المغرب غني بثرواته الطبيعية وله أهميته الإستراتيجية لا تقل عن أهميته الاقتصادية وهذا ما يفسر تعرض المغرب خلال هذه الفترة خاصة منذ 1894 م إلى أكبر عدد من العمليات العسكرية بالأخص من لدن فرنسا متخذة من الجزائر قاعدة لتوسعها الاستعماري وتمكنت من اقتطاع واحات توات وبعض من الصحراء الشرقية المغربية، مستغلة المشاكل الداخلية التي كانت تتخبط فيها الحكومة المغربية بعد تولي السلطان عبد العزيز لمقاليد الحكم وهو لم يتجاوز 14 سنة واستبداد وزيره أحمد بن موسى بشؤون البلاد وعزل السلطان عن الحياة السياسية، وفي عهده زاد التغلغل الأجنبي واحتدم التنافس بين فرنسا وانجلترا على تدريب وتكوين الجيش المغربي وتزويده بالسلاح والمدربين، وما زاد في تعميق الأزمة هو خيانة رجال المخزن ذوي المناصب الحساسة وتوزيع ولائهم لفرنسا أو انجلترا حسب ما تقتضيه مصالحهم.

قيام الثورات والتمردات الداخلية والتي كادت أنتطيح بنظام الحكم كانت أخطرها ثورة بوحمارة حيث أراد هذا الأخير أن يحل محل المخزن العزيزي مخزن جديد يكون هو السلطان عليه بحجة أن السلطان باع المغرب للنصارى، واستطاع احتلال منطقة الريف واتخذ من تازة عاصمة له كما عقد معاهدات مع فرنسا واسبانيا منح بموجبها لهذه

الأخيرة امتيازات لاستغلال مناجم الحديد، عجزت الجيوش المخزنية عن القضاء على هذا الثائر الأمر الذي كبدها الكثير من الخسائر المادية.

على غرار الخسائر المادية التي خلفتها ثورة الريسوني فقد خلقت أزمات دبلوماسية للمغرب كادت أن تتحول إلى إنزال عسكري بسبب خطف الريسوني لسفراء أجانب،

كثفت الدبلوماسية الفرنسية من نشاطها على الصعيد الدولي حيث عقدت مجموعة من الاتفاقيات الثنائية السرية والمعلنة مع الدول الأوربية التي تنازعها في المغرب قصد الانفراد به وفرض سيطرتها عليه حتى تتمم مشروعها المتمثل في تكوين إمبراطورية استعمارية في شمال إفريقيا تربطها بمستعمراتها في إفريقيا الغربية حيث كانت فرنسا ترى نفسها وريثة لعرش روما وحامية المسيحية.

قدمت خلالها مساومات وتنازلات وأطلقت يد ايطاليا في ليبيا سنة 1902 م وبريطانيا في مصر واقتسم مع اسبانيا مناطق النفوذ في المغرب سنة 1904 م.

أثارت سلسلة الاتفاقات بين الدول الأوربية حول المغرب سخط ألمانيا التي دخلت الميدان الاستعماري متأخرة، حاولت هي الأخرى استدراك التأخر في هذا المجال لكنها تعاملت مع موضوع المغرب كبطاقة لعب ساومت بها الأطراف المهتمة بالمغرب وعلى رأسها فرنسا.

وكانت في كل مرة تتجاهل مصالحها في المغرب تثير أزمات دولية في سنة 1905 م التي استمرت تفاعلاتها إلى غاية أزمة أغادير سنة 1911م حتى أن المسألة المغربية تعتبر أزمة من أزمات الحرب العالمية الأولى.

كان مؤتمر الجزيرة الخضراء الذي عقد لتسوية المسألة المغربية، تزكية لمصالح الدول الأوربية خاصة فرنسا واعتبر تمهيدا للحماية، وقد أثارت قراراته وقبولها من طرف السلطان عبد العزيز إلى خلع هذا الأخير وتنصيب أخيه المولى عبد الحفيظ وتقييده ببيعة مشروطة حررها أعيان وعلماء فاس ووجهائها وان لم يلتزم ببنودها يعزل هو الآخر وتبطل بيعته وذهب الكثير من الباحثين والمؤرخين المغاربة إلى اعتبار بيعة فاس بأنها أول دستور عرفه المغرب والسير نحو نظام ملكي دستوري مقيد بذل النظام الملكي المطلق.

بعد أن هيأت فرنسا الجو الدولي المناسب ونجحت في تحقيق سياسة عرفت بسياسة التدخل السلمي من خلال تقديم قروض ضخمة وبفوائد كبيرة يعجز المغرب عن أدائها، شرعت كل من فرنسا واسبانيا بفرض الحماية المزدوجة على المغرب بموجب الاتفاق الودي، فلم يجد السلطان عبد الحفيظ تحت التهديد بد سوى التوقيع على مشروع معاهدة الحماية.

الملاحق

الملحق رقم 01: معاهدة طنجة 10سبتمبر 1844م

الفصل الأول – إن الجيوش المغربية التي تجمعت بكيفية غير عادية على حدود المملكتين أو بجوار الحدود المذكورة سيتم تسريحها . ويلتزم جلالة ملك المغرب بأن يمنع من الآن فصاعداً كل تجمع من هذا القبيل . ويبقَى تحت قيادة قائد وجدة فقط فرقة لا يمكن أن يتجاوز عددها بكيفية عادية ألفي رجل . غير أنه يمكن

الزيادة في هذا العدد إذا دعت الضرورة للمصلحة المشتركة ، وفي ظروف غير عادية ومعترف بها كذلك من لدن الحكومتين .

الفصل الثاني – يعاقب عقاب عبرة كل الرؤساء المغاربة الذين قادوا أو تساهلوا في أعمال عدوانية ارتكبت زمن السلم في التراب الجزائري ضد عساكر جلالة ملك فرنسا . وستطلع الحكومة المغربية ، حكومة فرنسا ، على الاجراءات التي ستتخذ لتطبيق هذا الشرط .

الفصل الثالث – يتعهد جلالة ملك المغرب من جديد ، وبكيفية باتة ومطلقة وكليةً ، أن لا يقدم في منطقة حكمه ، ولا يسمح بتقديم مساعدة ولا غوث من مال أو ذخائر أو أي أشياء حربية ، لأي واحد من الرعايا الثائرين أو أي عدو لفرنسا .

الفصل الرابع – يعتبر الحاج عبد القادر خارجاً عن القانون في مجموع تراب المملكة المغربية والتراب الجزائري ، وبناء على ذلك ، يطارده الفرنسيون في الجزائر ، والمغاربة في ترابهم الوطني بحد السلاح حتَّى يطرد أو يقع في أيدي هذه الدولة أو تلك . وفي حالة ما إذا وقع عبد القادر في يد الجيش الفرنسي فإن حكومة جلالة ملك فرنسا تتعهد بمعاملته بالاحترام والتكريم ، وإذا وقع في يد الجيش الملكي المغربي فإن جلالة ملك المغرب يتعهد باعتقاله في إحدَى المدن الساحلية غرب مملكته إلى أن تتخذ الحكومتان باتفاق بينهما ، الاجراءات الضرورية حتَّى لا يعود عبد القادر بأية حال لحمل السلاح ويقلق مرة أخرى راحة الجزائر والمغرب .

الفصل الخامس – إن تحديد الحدود بين ممتلكات جلالة عاهل فرنسا وجلالة ملك المغرب يبقَى مقرراً ومتفقا عليه طبقا لما كان معترفا به من لدن الحكومة المغربية في عهد حكم الأتراك بالجزائر ، وسيكون التنقيح التام والمنتظم لهذا الشرط موضع اتفاقية خاصة تعقد في عين المكان بين المكلفين المعينين لهذا الغرض من قِبل جلالة عاهل فرنسا وبين مندوب عن الحكومة المغربية ، ويلتزم جلالة ملك المغرب بأن يتخذ بدون تأخير ، لهذا الغرض الإجراءات الملائمة ويخبر بها الحكومة الفرنسية .

الفصل السادس – بمجرد إمضاء هذا الاتفاق تتوقف الاعتداءات من الجهتين . وحالما تطبق الفصول الأول والثاني والرابع والخامس تطبيقا يرضي الحكومة الفرنسية ، فإن الجيش الفرنسي سينجلي عن جزيرة الصويرة ومدينة وجدة ويوضع

على الفور تحت تصرف كل من الدولتين كل الأسرى لديهما .

الفصل السابع ... يلتزم الطرفان الساميان المتعاقدان أن يشرعا بتراض منهم وبأسرع ما يمكن . في عقد معاهدة جديدة ترتكز على المعاهدات الجاري بها العمل حالياً ، ويكون الهدف منها تمتين وتتميم المعاهدات السابقة لصالح العلاقات السياسية والتجارية بين المملكتين ، وفي انتظار ذلك فإن المعاهدات السابقة تحترم بدقة ويلتزم بكل شروطها . وتتمتع فرنسا من جميع النواحي ، وفي كل مناسبة ، بمعاملة الدولة الأكثر تفضيلا .

الفصل الثامن – يصادق على هذا الاتفاق . وتتبادل المصادقة في أجل شهرين أو قبله إن أمكن .

وحرر بومه بـ 10 شتنبر من عام 1844 ، الموافق لـ 25 شعبان من السنة الهجرية 1260[110] . وأمضى هذا الاتفاق ووضع عليه طابعه كل من المندوبين المذكورين أدناه والمعينين من لدن جلالة ملك فرنسا وجلالة ملك المغرب[111] .

الامضاء : دوق دونيون دوقاز
دوق جلوكسبرج
(خاتم المندوب المغربي بوسلهام بن علي ازطوط)

المصدر: إبراهيم حركات، مرجع سابق، ص204.

الملحق رقم 02:المعاهدة المغربية البريطانية المبرمة في 9 دجنبر 1856م

المعاهدة المغربية البريطانية

المبرمة في 9 دجنبر 1856

الشرط الثاني

ان جانب سلطانة كرت برطن تعين قونصواً واحداً أو أكثر في ايالـــة جانب سلطان مراكش وفاس ، ويكون للقونصو المذكور ، واحـــدا كان أو متعدداً ، السكنى بمرسى (1) من مراسيه أو مدينة من مدنه على ما يختروه من ذلك القنصوات المذكورين أو دولتهم (2) ويظهر لهم فيه المصلحة لخدمـــة سلطانة كرت برطن واعانة لتجارها ورعيتها

الشرط الثالث

إن نائب سلطانة كرت برطن او مَن هو موجـه من جانبها لسلطـان مراكش مع قنصوات كرت برطن الذين هم مستقرين بالمراسي خـلاف النـائب المذكور يكون لهم الوقر والاحترام دائماً يوافق منزلتهم ، وكذلك دارهم واهلهم يكونون محفوظين محروسين لا يتعرض لهم أحد بمظلمة ولا بنقص في مرتبتهم قولا او فعلا ، ومَن تعرض لهم شيء من ذلك فتلزمه العقوبة الشديدة تاديباً له وزجراً لأمثاله ، والنائب المذكور يختار من يترجم عنه ويخدمه مـــن المسلمين

او غيرهم ، ولا يلزم المترجمين عنه والخدام له شيء من الجزية والغرامة ولا ما يشبه ذلك ، واما القنصوات الذين هم خلاف النائب المذكور المستقرين بالمراسي

المصدر: عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية القنصلية، مرجع سابق، ص. ص139-144.

الملحق رقم 03: تسوية مغربية فرنسية

تسوية مغربية فرنسية محلية
تتعلق بالحماية القنصلية

الحمد لله وحده

في 19 غشت عام 1863 الموافق 3 ربيع الأول عام 1280

تقييد في الحمايــة التي يجب أن يسير عليهــا
نواب الفرنصيص الذين هم في إيالــة المغرب

الحماية تكون للشخص المعين لها في وقت تعلقه بالخدمة .

وهذه الحماية لاتشمل اقارب الشخص المحمي ونائبه ، وانما تقدر ان تشمل حريمه واولاده الساكنين معه في منزل واحد ، ويقدر أن تبقَى لبعض الأشخاص مدةَ عمره كله ، فاذا مات انقطعت ولا تورث ، ما عدا دار موسى بن سمول المكنى بريروا التي هي موروثة عندهم أبــا عن جــد تــولدت منها سماسرة وتراجمة في نيابة طنجة .

الحماية تنقسم الى قسمين

القسم الأول اولاد البلد الذيــن يخدمــون في دار الباشدور وديــار القونصوات نوابه مثل الكتاب والمخازنية والمتعلمين وشبههم

والقسم الثاني السماسرة المستخدمين عند التجار الفرنصويين في أمور تجارتهم ، هؤلاء التجار المشار اليهم لا يسمَّى احد منهم تاجراً إلا الذي يكون يتَّجر تجارة كبيرة ، وتكون تجارته بالداخل والخارج في المرسى سواء كانت تلك التجارة له أو كان نائبا فيها عن غيره .

عدد السماسرة الذين يكونون في الحماية لا يزيد عن اثنين في كل دار متجر ، نعم الدار التي تكون لها دار اخرى في مرسى اخرى فيكون لها في كل دار سمساران محميان .

حماية دولة فرنسة لا تشمل اولاد البلد المستخدمين في البادية في مثل امور الحراثة والفلاحة ورعْي الغنم وشبه ذلك .

ولكن باعتبار ما هو جارٍ الآن ، وذلك بالاتفاق مع حكام مراكش ، الحماية' لهؤلاء المذكورين تكون جارية لهم مدة شهرين اولهما فاتح شتنبر الموالي لتاريخه

ومعروف أن هؤلاء المستخدمين في البادية مع الفرنصيص حين تجب مطالبتهم بالأحكام فيعلم عاملُهم نائبَ الفرنصيص ليامر صاحبَ الغنم او الحرث بتوجيه مَن يقف على متاعه ليلا يبقى للضياع .

زمام مَن هو في حماية الفرنصيص يعطيه نائبُهم لعامل البلد التي هو فيها ، وإذا حدث تبديل او تغيير في بعض الأشخاص المحميين فيعلمه بذلك .

كل من هو في الحماية تكون بيده بطاقة مذكور فيها اسمه' وتعيين الخدمة التي هو بها ، وتكون هذه البطاقة مكتوبة بالعربي وبالفرنصيص .

وهذه البطاقة لايعطيها الا الباشدور المقيم' بطنجة .

المصدر: عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية، المرجع السابق، ص182-183

الملحق رقم 04: اتفاقية مدريد المنظمة للحماية القنصلية

اتفاقية مدريـد المنظمة للحماية القنصلية
وموافقة السلطان مولاي الحسن عليها

الحمد لله وحده ولا حول ولا قوة الا بالله

(الطابع السلطاني الكبير بداخله : الحسن بن محمد بن عبد الرحمان)
(الله وليه 1291 وبدائـرتـه ومـن تـكن برسـول الله البيتان)
(وعـن يمينه امضاء السلطان بخط يـده وهـو : الحسن بـن محمد)

يعلم من هذا أننا طالعنا ما اتفق عليه نائبنا الأنصح ، الخديم الأصلح، الطالب محـَمد برّكاش ، مع جماعة نواب الدول الفخماء المحبين بمدريد عام سبعة وتسعين ومائتين وألف تاريخه من الفصول الثمانية عشر المذكورة اسفله، المتعلقة بأمور الحماية التي اولها : والشروط التي تقبل بها الحماية هي المقررة في شروط النجليز ، وآخرها : وهذا الوفق سيثبت ، وتصفحناها من اولها الى آخرها وامضيناها ، واوجبنا العمل بمقتضاها ، ولا نالوا جهداً في عدم موافقة من رام خزقها ونقضها بحول الله .

فنأمر الواقف عليه من عمالنا وولاة أمرنا ان يعمل بمقتضاه ، ويقف عند حده ومنتهاه .

صد ربه امرنا المعتز بالله في 25 من ذي القعدة عام 1297 (1)

المصدر: عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية، المرجع السابق، ص192.

الملحق رقم 05: محضر جلسة لاندسونو دلكاسيه.

ملحق رقم «5»

محضر جلسة لانسدون ودلكاسيه (7 يوليوز 1903) واتفق فيها على مبادئ صفقة 1904 ـ نقلا عن وثائق الخارجية البريطانية من ملف رقم 363/17 . F.C

No. 2.

The Marquess of Lansdowne to Sir E. Monson.

(No. 336. Very Confidential.)

Sir, *Foreign Office, July 7, 1903.*

THE French Ambassador mentioned to me some days before the President's arrival that it would be agreeable to M. Delcassé to meet me during his stay in London, and to discuss with me some of the points with regard to which his Excellency and I had at various times had conversations.

M. Delcassé called upon me this morning, and we exchanged ideas at some length in regard to these questions.

After expressing the pleasure which it gave me to have this opportunity of learning his views at first hand, I said that, as he was aware, I had on several occasions discussed with M. Cambon the position of our two countries in Newfoundland, Morocco, Siam, the New Hebrides, and other parts of the world. Those discussions had, up to the present, not led to any definite results. They had, however, I thought, been useful in clearing the ground, and they certainly had led me to the conclusion that the points at issue between the two Governments were few in number, and by no means incapable of adjustment.

M. Delcassé expressed his entire agreement, and added that this view now prevailed in the French Chamber, which was inclined to take a reasonable, not to say friendly, line in regard to all such questions. As for the French Government, they had ceased to desire a wide extension of their Colonial possessions, and were intent, not upon adding to them, but upon consolidating them, and removing all sources of future trouble within them and upon their borders.

I replied that His Majesty's Government were influenced by very similar sentiments, and that I certainly thought the opportunity was in every way propitious for a frank exchange of opinions between the two Governments.

Speaking of Newfoundland, which I had mentioned first, M. Delcassé said that the question of the supply of bait, so indispensable to the French fishermen, was that which had most importance for France; the considerations which had to be taken into account by the French Government were, however, largely of a sentimental character. There was a feeling that the fish, which had of late deserted the French Shore, might some day return there, and any surrender of French rights would be resented unless it could be shown that sufficient compensation had been secured.

I replied that we also had to take into account sentimental considerations, and particularly those which had weight with our own Colonies, but that in the case of Newfoundland, it was by no means only a case of sentiment. I had had opportunities of discussing the Newfoundland question with the Colonial Office and also with Representatives of the Colonial Government, and I had found that the main obstacle to a settlement, so far as the Colonial Government was concerned, was the existence of the French system of bounties, which rendered it possible for the French fishermen, and particularly those belonging to St. Pierre and Miquelon, to compete with those of Newfoundland on terms absolutely ruinous to the latter. The Newfoundland people, on their side, were masters of the situation so far as the supply of bait was concerned, and naturally felt that this was a trump card which they were entitled to use to the best effect. I had discussed with M. Cambon the possibility of a settlement on the basis of the withdrawal of the French from the French Shore, with compensation to the persons engaged in the fishing industry, while the French fishermen would receive facilities for obtaining a free supply of bait on the Newfoundland coast. M. Cambon had suggested that France was entitled to territorial compensation as well as to compensation in money, and although I was surprised at this demand, I had not altogether excluded the idea. I had, however, told M. Cambon distinctly that there could be no question of giving up the Gambia for which his Excellency had asked by way of territorial compensation. There might, however, be other quarters in which a concession might perhaps be made to France, but it seemed to me that it was for the French Government rather than for us to make suggestions of this kind.

M. Delcassé observed that the bounties were a matter of domestic concern to the French Government, and that it would be difficult for them to give way on this point.

I said that I admitted the difficulty, but that I thought it should not be beyond the powers of the French Government to adjust the incidence of the bounties in such a manner as to prevent their giving so great an advantage to the local fishermen. I felt

المصدر: يونان لبيب رزق، مُحَمَّد مزين، تاريخ العلاقات المغربية المصرية: منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام 1912م، دط، دار النشر المغربية، الدار البيضاء 1982م، ص252.

الملحق رقم 06: فصول سرية إضافية ضيفت إلى التصريح الفرنسي الانجليزي المؤرخ 8 أفريل 1904م

فصول سرية اضافية
اضيفت الى التصريح الفرنسي الانجليزي
المؤرخ 8 ابريل 1904

الفصل الاول

في حالة ما اذا وجدت احدى الحكومتين نفسها مضطرة بحكم الظروف القاهرة لتعديل سياستها اتجاه مصر والمغرب، فان الالتزامات التي التزمت بها كل منهما للاخرى في الفصول 4 و 6 و 7 من التصريح الصادر هذا اليوم لايقع المس بها.

الفصل الثاني

لاتنوي حكومة صاحب الجلالة البريطانية ان تقترح الان على الدول ادخال تعديل ما على الامتيازات وعلى التنظيم القضائي المطبق في مصر.

وفي حالة ما اذا وجدت نفسها منساقة الى التفكير في ضرورة ادخال اصلاحات في مصر ترمي لجعل التشريع المصري مماثلا لتشريع الاقطار المتمدنة الاخرى ، فان حكومة الجمهورية الفرنسية لن تمانع في بحث هذه الاقتراحات، لكن بشرط ان تقبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية ان تبحث اي اقتراح قد تعرضه عليها حكومة الجمهورية الفرنسية بشأن ادخال اصلاحات الى المغرب من النوع ذاته.

الفصل الثالث

تتفق الحكومتان على ان قسما من التراب المغربي مجاورا لمليلية وسبتة والممتلكات الاسبانية الاخرى يجب ـ بمجرد ما يتوقف السلطان عن ممارسة سلطاته هناك ـ ان يدخل في نطاق النفوذ الاسباني، وعلى ان ادارة الشاطئ من مليلية لغاية مرتفعات الضفة اليمنى لنهر سبو باخراج الغاية يجب ان يوكل امرها الى اسبانيا.

غير انه يجب على اسبانيا مسبقا ان توافق موافقة صريحة على مقتضيات الفصلين 4 و 7 من تصريح هذا اليوم وان تتعهد بتطبيقها.

وعلاوة على ذلك، عليها ان تتعهد بعدم تسليم الكل او البعض من الاقاليم الموضوعة تحت سلطتها او الواقعة في ذائرة نفوذها

الفصل الرابع

اذا طلب من اسبانيا ان توافق على احكام الفصل السابق ورأت من واجبها ان تمسك،فان الفصل المبرم بين فرنسا وبريطانيا العظمى كما هـــو ناتج عن تصريح هذا اليوم يبقى مع ذلك قابلا للتطبيق في الحين.

الفصل الخامس

في حالة ما اذا لم يمكن الحصول على موافقة الدول الاخرى على مشروع المرسوم السالف الذكر في الفصل الاول من تصريح هذا اليوم فان حكومة الجمهورية الفرنسية لن تعارض في تسديد الديون المضمونة والموحدة لاصحاب الاسبقية بقيمتها الاسمية وابتداء من تاريخ 15 يوليوز 1910

وحرر في لندن في نسختين ، في 18 ابريل 1904

جول كامبون لانسدون

المصدر: يونان لبيب رزق، مُحَمَّد مزين، المرجع السابق، ص252.

الملحق رقم 07: الاتفاق الفرنسي الاسباني في 3 اكتوبر 1904 (البنود السرية)

— ٨ —

المواد السرية الملحقة بالاتفاق الفرنسى البريطانى

(أبريل سنة ١٩٠٤)

المادة الأولى — إذا وجدت إحدى الحكومتين أنها مضطرة بحكم الظروف القاهرة إلى تعديل سياستها الخاصـــــــة بمصر أو مراكش ، فإن الإلتزامات التى ارتبطت بها كل منهما نحو الأخرى بموجب المادة الرابعة والسادسة والسابعة من الإتفاقية التى وقعت اليوم تظل قائمة .

المادة الثانية — ليس لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى الوقت الحاضر النية فى أن تقترح على الدول الأخرى إدخال تعديلات على نظام الإمتيازات أو على النظام القضائى فى مصر .

وفى حالة ما إذا رأت الحكومة البريطانية أنه من المرغوب فيه إدخال إصلاحات على النظام التشريعى فى مصر تطابق النظم القائمة فى البلاد المتمدينة فإن حكومة الجمهورية الفرنسية لا ترفض قبول مثل هذه الإقتراحات ، على أن يكون مفهوماً أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تقبل ما قد تقترحه عليها الجمهورية الفرنسية خاصا بادخال إصلاحات مماثلة فى المغرب .

المادة الثالثة — اتفقت الحكومتان على أن منطقة معينة من أراضى المغرب المجاورة لـ (مليلية) و (وسبته) وغيرهما من المدن الأسبانية يجب أن تدخل ضمن دائرة النفوذ الأسبانى — وذلك إذا توقف السلطان عن ممارسة سلطته على هذه الأراضى ، على أن يوكل إلى أسبانيا حكم المنطقة الساحلية من مليلية إلى المرتفعات الواقعة على الشاطىء الأيمن لنهر سبو ، دون أن تدخل فيها هذه المرتفعات .

ومع ذلك فلا بد أن تبدى أسبانيا مقدماً موافقتها الرسمية على نصوص المادتين الرابعة والسابعة من الإتفاقية التى تم توقيعها اليوم وتتعهد بتنفيذ هذه النصوص .

وعلى أسبانيا أيضا أن تتعهد بعدم التنازل عن بعض أو كل الأراضى التى توضع تحت سلطتها أو التى تقع فى دائرة نفوذها .

المادة الرابعة — إذا رأت أسبانيا أن من الأصلح لها رفض الدعوى الموجهة إليها للموافقة على نصوص المادة السابقة ، فإن الإتفاقية الفرنسية البريطانية التى تتضمنها التصريحات الموقع عليها اليوم تظل سارية المفعول .

المادة الخامسة — إذا لم يمكن الحصول على موافقة الدول الأخرى على مسودة المرسوم الذى ورد ذكره فى المادة الأولى من الإتفاقية الموقعة اليوم — فليس لحكومة الجمهورية الفرنسية الحق فى الإعتراض على تسديد الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد بسعر التعادل بعد ١٥ يوليو سنة ١٩١٠ .

(تم التوقيع عليها من صورتين فى لندن بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٠٤).

المصدر: شوقي عطا الله الجمل، تاريخ المغرب الكبير، المرجع السابق، ص426.

الملحق رقم 08: النقط الأساسية في اتفاق الجزيرة الخضراء 8 أفريل 1906

النقط الأساسية فى اتفاق الجزيرة

(٧ أبريل سنة ١٩٠٦)

(١٣٢ بنداً)

الفصل الأول : يتناول قوة البوليس ويتضمن مايلى :

١ — يجب وضع قوة البوليس تحت إشراف السلطان على أن يختار أفرادها من السكان الوطنيين وأن توزع على الموانى التجارية الثمانية .

٢ — يقوم ضباط الصف الفرنسيون والأسبان بمساعدة السلطان فى تنظيم هذه القوة على أن يكون استخدامهم لمدة خمس سنوات فقط ، أما الإجراءات التفصيلية فتعرض على الهيئة الدبلوماسية فى طنجة للموافقة عليها .

٣ — لاتزيد قوات البوليس على خمسة الآف ولاتقل عن ألفين .

٤ — يقوم بنك الدولة بتقديم الإعتمادات المالية اللازمة لنفقات هذه القوة .

٥ — يكون المفتش العام للبوليس من جنسية سويسرية .

٦ — ترسل نسخ من تقرير المفتش العام إلى طنجه، كما أن لطنجه الحق فى مطالبة المفتش العام بتقديم تقارير إذا دعت الحاجة .

٧ — مرتب المفتش العام يبحث فيما بعد .

٨ — عند التعاقد معه يبلغ ذلك إلى طنجه .

٩ — يعين فى تطوان والعريش مفتشون أسبان ، وفى الرباط فرنسيون .

وفى طنجة والدار البيضاء مفتشون من جنسيات مختلفة . كذلك يعين مفتشون فرنسيون فى الموانى المغربية الثلاثة الباقية .

ويتعلق الفصل الثانى والثالث : ببنك الدولة ويسمى « بنك المغرب » وله حق إصدار أوراق النقد ـ وبجانب ذلك يقوم بما يلى :

١ ـــ له وحده الحق فى عقد القروض القصيرة الأجل .

٢ ـــ له أن يقدم قروضا للحكومة المغربية مقيدة بشروط .

٣ ـــ يتولى أعمال دار صك النقود .

٤ ـــ يفتح حساباً منفصلا لضريبة قدرها ٢ر٥ ٪ من قيمة الواردات الأجنبية .

ويخضع البنك للقوانين الفرنسية على أن تعقد إتفاقية ملحقة تحدد بالدقة العلاقات بين البنك وحكومة المغرب . ويكون مجلس إدارة البنك فى طنجه. وهذا الفصل يضم فى جملته ٢٧ بنداً .

أما الفصل الرابع : فيتناول الإيرادات والضرائب (ومجموع مواده ١٨) وتنص إحدى المواد على أن يدفع الأجانب ضريبة « الترتيب » ، كما تنص مادة أخرى على حقهم فى شراء الأراضى الزراعية وإقامة المبانى .

أما المواد الأقل أهمية فتتناول الإقتراحات المالية وغيرها .

والمادة ٦٦ ذات أهمية كبرى فهى تخول الحكومة المغربية الحق فى فرض ضريبة مؤقتة قدرها ٢ر٥ ٪ كرسم جمركى على قيمة البضائع المستوردة ، على أن يخصص إيراد هذه الضريبة للأشغال العامة (وتكون عقودها تحت إشراف الهيئة الدبلوماسية) .

والفصل الخامس : يشمل المواد من ٧٧ إلى ١٠٥ ويختص بالجمارك .

والفصل السادس : يتناول الاشغال العامة والخدمات ويقرر ما يلى :

١ — لايصح التنازل عن احد هذه الاشغال العامة أو الخدمات .

٢ — تحتفظ الدول الموقعة على العقد لنفسها بحق الإشراف على الإمتيازات الممنوحة لرءوس الأموال الأجنبية بحيث لايكون من طبيعةهذه الإمتيازات أن تضعف سيطرة الحكومة المغربية على الخدمات العامة الرئيسية .

٣ — يجب على الحكومة المغربية أن تعرض جميع العقود على الهيئة الدبلوماسية .

٤ — للهيئة الدبلوماسية حق الإشراف على امتيازات التعدين والمحاجر والغابات وجميع المسائل المتعلقة بنزع الملكية .

أما الفصل السابع : والأخير فيتناول التنظيمات العامة الخاصة بالتصديق على الاتفاق .

المصدر: شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص430.

الملحق رقم 09: معاهدة الحماية المبرمة بفاس في 30 مارس 1912

مِنَ الحِـــمَـايَـــةِ إلى الإسْتِقْـــلَالُ

معاهدة الحماية
المبرمة بفاس في 30 مارس 1912

« ان حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجلالة الشريفة حرصاً منهما على احداث وضع قانوني بالمغرب ينبني على النظام الداخلي والامن العام ويسمح بادخال اصلاحات ويضمن نمو البلاد الاقتصادي اتفقتا على المقتضيات الآتية :

الفصل 1 ـ اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية وجلالة السلطان على تأسيس نظام جديد في المغرب شامل للاصلاحات الادارية والقضائية والمدرسية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية من المفيد ادخالها بالقطر المغربي .

وهذا النظام سيحافظ على الحالة الدينية وعلى احترام السلطان ونفوذه التقليدي وممارسة الديانة الاسلامية والمؤسسات الدينية وبالأخص منها الاحباس كما يشمل تنظيم مخزن شريف معدل . وستتفاوض حكومة الجمهورية مع الحكومة الاسبانية في شأن المصالح التي تنوب هذه الحكومة بسبب موقعها الجغرافي او ممتلكاتها الترابية على الشاطىء المغربي .

وكذلك مدينة طنجة ستحتفظ بصبغتها الخاصة التي اعترف لها بها والتي سيحدد نظامها البلدي .

الفصل 2 ـ يقبل من الآن جلالة السلطان ان تشرع الحكومة الفرنسية بعد اعـلام المخزن في الاحتـلالات العسكريـة التي تعتبرهـا ضروريـة في القطر المغربي للمحافظة على النظام وعلى امن المعاملات التجارية كما يقبل من الآن ان تقوم بأي عمل من أعمال الشرطة في البر والمياه المغربية .

الفصل 3 ـ تتعهد حكومة الجمهورية بأن تعضد الجلالة الشريفة تعضيداً مستمراً ضد كل خطر قد يهدد شخصه او عـرشه او يعرض للخطر طمأنينة ولايته ويقدم مثل هذا التعضيد لولي العهد ومن يخلفونه .

الفصل 4 ـ ان التدابير التي يقتضيها نظام الحمايـة الجديـدة يشـرعهـا ـ باقتراح الحكومة الفرنسية ـ الجلالة الشريفة او السلطات التي تفوض لها في ذلك وكذلك الشأن فيما يرجع للقرارات الجديدة او تعديل القرارات الموجودة .

الفصل 5 ـ سيمثل الحكومة الفرنسية لدى الجلالة الشريفة مندوب مقيم عام بيده جميع سلطات الجمهورية بالمغرب وهو الذي يسهر على تنفيـذ هذه المعاهدة .

وسيكون المندوب المقيم العام الوسيط الوحيد للسلطان لدى الممثلين الاجانب وفيما يجريه هؤلاء الممثلون من علاقات مع الحكومة وسيكلف على الاخص بجميع المسائل التي تهم الاجانب في الامبراطورية الشريفة .

وستكون له سلطة المصادقة والاذن بالنشر باسم الحكومة الفرنسية لجميع المراسيم التي تصدرها الجلالة الشريفة .

الفصل 6 ـ يكلف موظفو فرنسا الدبلوماشيون والقنصليون بتمثيل وحماية الرعايا المغاربة ومصالحهم في الخارج .

ويتعهد جلالة السلطان بان لا يبرم اي اتفاق ذي صبغة دولية قبل موافقة الجمهورية الفرنسية .

الفصل 7 ـ ستتفق فيما بعد حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجلالة على وضع اسس لاعادة تنظيم مالي يحترم الحقوق المخولة لاصحاب سندات القروض العمومية المغربية ويسمح بضمان التزامات الخزينة الشريفة وباستخلاص موارد الامبراطورية بكيفية مضمونة .

الفصل 8 ـ تلتزم الجلالة الشريفة بان لا تبرم في المستقبل مباشرة او غير مباشرة اي قرض عمومي او خصوصي او تخول بأي صورة من الصور اي امتياز بدون اذن الحكومة الفرنسية .

الفصل 9 ـ ستقدم هذه المعاهدة للمصادقة عليها من لدن حكومة الجمهووية الفرنسية وتسلم وثيقة تلك المصادقة لجلالة السلطان في أقصر وقت ممكن .

ولموجبه حرر الموقعان اسفله هذا العقد وذيلاه بطابعهما وحرر بفاس في 30 مارس 1912 (11 ربيع 1330) .

قرأه ووقع عليه : عبد الحفيظ .

رينيو

المصدر: الصديق بن العربي، المصدر السابق، ص. ص 29-30-31.

الملحق رقم 10: الاتفاق الفرنسي الاسباني في شأن المغرب 27 نوفمبر 1912

الاتفاق الفرنسي ـ الاسباني
في شأن تقسيم المغرب
27 نوفمبر 1912

بمجرد بسط الحماية الفرنسية على المغرب دخلت فرنسا في محادثات مع اسبانيا في شأن تنفيذ الاتفاقية السرية المبرمة بينهما في شأن تقسيم المغرب لتتفرغ كل واحدة لبسط نفوذها على المنطقة الخاضعة لها وتصفية القضية المغربية .

وانتهت المذاكرات بعقد اتفاق 27 نوفمبر 1912 ينص على ما يلي :

« تعترف فرنسا بحق اسبانيا في السهر على الأمن بمنطقة نفوذها وادخال الاصلاحات التي تراها ضرورية في الميادين الادارية والاقتصادية والقضائية والحربية ووضع المنطقة تحت إدارة مقيم عام اسباني بجانب خليفة للسلطان الذي يستقر بتطوان وتعترف اسبانيا بالسهر على تطبيق المعاهدات المبرمة بين الدول فيما يتعلق بالمغرب .

ونص الاتفاق أيضاً على النظام الخاص بطنجة وعلى حقوق اسبانيا في مقاطعة ايفني ورسم حدودها وعلى عدم تدخل حكومة المخزن في شؤون المنطقة كما التزمت اسبانيا بعدم تنازلها لاحد عن حقوقها في مناطق نفوذها » .

المصدر: صديق بن العربي، المصدر السابق، ص31.

قائمة البيبليوغرافية

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر:

1) ابن الزيدان عبد الرحمان ،الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة، المطبعة الاقتصادية بالرباط، الرباط، 1937م.

2) ابن الزيدان عبد الرحمان بن مُحَّد السجلماسي، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، تح: علي عمر، ج02، ط01، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2008م.

3) ابن الزيدان، العز و الصولة في معالم نظم الدولة، ج01، د ط، المطبعة الملكية، الرباط، 1961م.

4) ابن زيدان عبد الرحمان بن مُحَّد السجلماسي، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، ج1،تح: علي عمر، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، دم، 2008 م.

5) ابن زيدان عبد الرحمان، العلائق السياسية للدولة، المطبعة الملكية، الرباط، 1999م.

6) ابن عبد السلام التسولي علي، رسالة في أجوبة على أسئلة الأمير عبد القادر في الجهاد، تح: عبد اللطيف أحمد الشيخ مُحَّد صالح، ط01، دار الغرب الإسلامي، 1996م.

7) أرنو لويس، زمن المحلات السلطانية: الجيش المغربي وأحداث قبائل المغرب ما بين 1860-1912م، تر: مُحَّد ناجي بن عمر، د ط، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2002م.

8) بن العربي الصديق، كتاب المغرب، ط03، دار الغرب الإسلامي، د م، 1984م.

9) بن عبد الله عبد العزيز، تاريخ المغرب العصر الحديث والفترة والمعاصرة، ج02، مكتبة السلام، الدار البيضاء، د س.

10) بوجندار أبو عبد الله مُحَّد، مقدمة الفتح من تاريخ رباط الفتح، تق: عبد العزيز الخمليشي، مطبعة الأمنية، الرباط، 2012م.

11) البوعياشي عبد السلام أحمد، حرب الريف التحريرية ومراحل النضال، ج01، د ط، مطبعة دار الأمل، طنجة، 1974م.

12) التازي عبد الهادي ، التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم: عهد العلويين 02، م 10، عضو أكاديمية، د م، 1989م.

13) التازي عبد الهادي ، الحماية الفرنسية بدءها نهايتها حسب إفادات معاصرة، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1980 م.

14) تشرشل هنري، حياة الأمير عبد القادر، تر: أبو القاسم سعد الله، د ط، الدار التونسية للنشر، تونس، د ت 26-التازي عبد الهادي ، الحماية الفرنسية بدءها نهايتها حسب إفادات معاصرة، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1980 م.

15) حزب الاستقلال، المغرب الأقصى: مراكش قبل الحماية- عهد الحماية- إفلاس الحماية ، د ط ، مكتب المستندات والأنباء ، المطبعة العربية ، دم ، 1951 م .

16) حسن الوزاني مُحَّد، مذكرات حياة وجهاد: التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحررية المغربية حرب الريف02، د ط، مؤسسة مُحَّد حسن الوزاني، د م، د ت.

17) داوود مُحَّد ، تاريخ تطوان، مج 01 ، د ط، معهد مولاي الحسن، تطوان، 1959م.

18) داوود مُحَّد ، تاريخ تطوان، مج06، د ط، مطبعة المهدية، د م، 1886 م -1956 م.

19) روجرز.ب.ج، تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية حتى عام 1900م، تر: بونان لبيب رزق، ط01، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1981م.

20) الزياني أبو القاسم، القسم الأول من النشأة إلى نهاية مُحَّد سيدي بن عبد الله، تح: رشيد الزاوية، ط01، مطبعة المعارف، الرباط، 1992م.

21) سبيلمان جورج، المغرب من الحماية إلى الاستقلال، تر: مُحَّد المؤيد، ط01، منشورات مجلة الأمل ـ التاريخ ـ الثقافة ـ المجتمع، د م، 2014م.

22) عبد القادر مُحَّد الجزائري، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، ج01، د ط، المطبعة التجارية الإسكندرية، 1903م.

23) العلوي عبد الحميد إسماعيل، تاريخ وجدة وأنكاد في دوحة الأمجاد، ج01، ط01، د د، د م، 1985م.

24) الفاسي علال: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948م.

25) الفاسي علال: الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية، مكتب المغرب العربي، القاهرة، 1948م.

26) كربخال مارمول، إفريقيا، تر: مُحَمَّد حجي وآخرون، ج02، د ط، دار المعرفة، الرباط، 1988-1989م.

27) لوطورنو روجي، فاس قبل الحماية، ج03، تر: مُحَمَّد حجي، مُحَمَّد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992م.

28) المراكشي عبد الواحد، المعجب في تلخيص أخبار المغرب: من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين مع ما يتصل بتاريخ هذه الفترة من أخبار الشعراء وأعيان الكتاب، تع وتق: مُحَمَّد سعيد العريان ومُحَمَّد العربي العلمي، ط01، مطبعة الإستقامة، القاهرة، 1949م.

29) المشرفي مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مصطفى، الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعد بعض مفاخرها غير غير المتناهية، تح: إدريس بوهليلة، ج02، دار أبي رقراق المملكة المغربية، 2005م.

30) المعروفي هاشم ، عبير الزهور في تاريخ الدار البيضاء وما أضيف إليها من أخبار آنفا والشاوية عبر العصور، ج1 ن ط 1، دد، دم، 1987 م

31) الناصري أبو العباس أحمد بن خالد الناصري: كتاب الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تح وتع: جغرافيا الناصري ومُحَمَّد الناصري، دار الكتاب، ج09، الدار البيضاء، 1956م.

32) الندوي علي الحسني أبو الحسن، أسبوعان في المغرب، د ط، مطبعة الرسالة، د م، د ت.

المراجع باللغة العربية والأجنبية :

أولا : المراجع باللغة العربية .

1) بوطالب إبراهيم وآخرون، تاريخ المغرب، تر: مُحَمَّد الغرايب وآخرون، ط 1، مطابع الرباط نت، د م، 2018 م.

2) فتحي عميش إبراهيم ، التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا، ج 1، ط 1، برنيق للطباعة والنشر، د م.

3) كردية إبراهيم ، الحماية القنصلية أصلها وتطورها، د ط، منشورات زاوية زتقتي فوزيي وبورزانسي، الدار البيضاء، 2013 م.

4) كردية إبراهيم ، ثورة بوحمارة 1902-1909، د ط، زاوية زنقتي فوزيي بوزناسي، الدار البيضاء، 2013م .

5) سعد الله أبو قاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج02، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992م.

6) حقي إحسان ، إفريقيا الحرة بلاد الأمل والرخاء، ط 1، منشورات المكتب التجاري بيروت، 1962 م.

7) الزاوي أحمد الطاهر ، جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، ط 3، دارف المحدودة، لندن – المملكة المتحدة، 1984م.

8) رمزي أحمد ، الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا، لجنة البيان العربي ، المطبعة النموذجية ، مصر ، دس .

9) زيادي أحمد ، انتفاضة الشاوية سنة 1907، ط 1، عيون المقالات، الدار البيضاء، 1986م.

10) بوهليلة إدريس ، الجزائريون في تطوان خلال القرن 13هـ / 19م مساهمة في التاريخ الاجتماعي المغربي، منشورات الشباك، المغرب، 2012م.

11) ياغي إسماعيل أحمد ، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ط 2، مكتبة العبيكان، 1998م .

12) عياش ألبير ، المغرب الاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، تر: عبد القادر الشاوي، نور الدين السعودي، مر: إدريس بن سعيد عبد الأحد السبتي، ط1، سلسلة معرفة الممارسة، دار الخطابي، جريدة المناضل، أفريل 1985م.

13) المنوني مُحَّد ، مظاهر يقظة المغرب الحديث، ج1، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافية، مطبعة الأمنية، الرباط، 1973م.

14) الشابي مصطفى ، النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، ط1، منشورات كلية الأدب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1995م.

15) بن عبود أمُحَّد أحمد ، مركز الأجانب في المغرب: دراسات قانونية لوضعية الأجانب في المغرب قبل عهد الحماية وخلاله "، ط 3، منشورات عكاظ، الرباط، 1988 م .

16) الريحاني أمين ، المغرب الأقصى، د ط، دار الهنداوي، المملكة المتحدة، 2017 م .

17) ديل بوكا أنجيلو ، على مقربة من المشنقة: مُحَّد فكيني والاستعمار الايطالي ملحمة الكفاح المسلح والنضال السياسي، منشورات ميلالي، فرنسا، 2008م.

18) العسلي بسام ، الأمير عبد القادر الجزائري، دار النفائس، ط02، بيروت، 1986م،

19) العسلي بسام ، المرشال بيجو 1784-1849م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط02، بيروت، 1982م.

20) بهيجة سيمو، الإصلاحات العسكرية بالمغرب 1844-1912، د ط، منشورات اللجنة المغربية للتاريخ العسكري، الرباط، 2000.

21) جرمان عياش ، دراسات في تاريخ المغرب، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، د ط، الرباط، 1986م.

22) جمعية أطاك المغرب، حراك الريف نضال شعبي بطولي من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية، د ط، مؤسسة روزا، لوكسنبورغ، 2018 م .

23) أوفيد جورج ، اليسار الفرنسي والحركة الوطنية المغربية (1905-1955م)، ج1، تر: مُحَمَّد الشرقي ومُحَمَّد بنيس، مرا: عبد اللطيف المنوني، ط1، دار توبقال، المغرب، 1987 م..

24) بن الصغير خالد ، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856-1886م)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الدار البيضاء، 1997م.

25) طحطح خالد ، ظاهرة التكفير في المغرب خلال القرن التاسع عشر الأصول والمجالات، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، المملكة المغربية، 2015 م . .

26) شروتو دانيل ، تجار الصويرة المجتمع الحضري والامبريالية في جنوب غرب المغرب 1844-1886م، تح: خالد بن صغير، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة، الرباط 1997م.

27) ريفيه دانييل ، تاريخ المغرب من مولاي إدريس إلى مُحَمَّد السادس، تر: أحمد ابن الصديق، ط 01، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2020م.

28) غنيمي الشيخ رأفت ، التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية، ط1، دار الثقافة، القاهرة، 1412-1992م.

29) فورنوروبرت ، عبد الكريم أمير الريف: قضية التحدي العربي للاستعمار الفرنسي، تر: فؤاد أيوب، د ط، دار دمشق، دمشق، د س .

30) رياض زاهر ، استعمار إفريقية، الدار القومية، القاهرة، 1965م.

31) أبو خليل شوقي ، وادي المخازن معركة الملوك الثلاثة – القصر الكبير، ط 01، دار الفكر، دمشق، 1988 م.

32) عطا الله الجمل شوقي ، المغرب العربي الكبير (من الفتح العربي إلى الوقت الحاضر: ليبيا – تونس- الجزائر –المغرب الأقصى –مراكش) ط1، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1977م.

33) عطا الله الجمل شوقي ، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط 20، دار الزهراء، الرياض 2002 م.

34) عطا الله الجمل شوقي ، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ أوربا من النهضة حتى الحرب الباردة، د ط، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000 م .

35) العقاد صلاح ، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر: الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ط 06، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1993م.

36) بياض الطيب ، المخزن والضريبة والاستعمار: ضريبة الترتيب 1880-1915، د ط، إفريقيا الشرق، المغرب، 2011م.

37) المريني عبد الحق ، الجيش المغربي عبر التاريخ، ط 5، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1997م .

38) الورديغي عبد الرحيم ، فاس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912- 1956: ملامح من مدينة فاس أصولها – تغيراتها – حالاتها الاجتماعية والسياسية، ط1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1992 م .

39) سنو عبد الرؤوف ، القومية الألمانية وتجلياتها والعنصرية والإمبريالية، العروبة والقرن الحادي والعشرين، تيار المستقبل، بيروت ، 2009م .

40) سليمان نوار عبد العزيز ، عبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر أوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت – لبنان، 2014 م.

41) سليمان نوار عبد العزيز ، محمود مُحَّد جمال الدين، التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، د ط، دار الفكر العربي، مدينة نصر، 1999م .

42) رمضان عبد العظيم ، تاريخ أوربا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الأوربية إلى الحرب الباردة: من تسوية فيينا 1810م إلى تسوية مؤتمر فيرساي 1919، ج2، د ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د م، 1997م .

43) أبو علية عبد الفتاح ، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، د ط، دار المريخ، الرياض – المملكة العربية السعودية، 2007م .

44) غلاب عبد الكريم ، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر، ج 03، ط 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005 م .

45) أكنوش عبد اللطيف ، تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية بالمغرب، د ط، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، د س.

46) بن جلون عبد المجيد ، هذه مراكش، مكتب المغرب العربي، ط 01، مطبعة الرسالة،، القاهرة، 1949م..

47) بن منصور عبد الوهاب ، قبائل المغرب، ج01، المطبعية الملكية، د ط، الرباط، 13288-1968م.

48) بن منصور عبد الوهاب ، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880، ط 1، المطبعة الملكية، الرباط، 1985 م .

49) أكنينح العربي ، آثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بالقبائل في القرن التاسع عشر: نموذج قبيلة بني مطير (آيت أنظير)، د ط، مطبعة آنفو، فاس،2004م .

50) الخديمي علال ، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1884-1910 حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، ط2، افريقيا الشرق، د م، 1994م .

51) .الخديمي علال ، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية، 1851-1947، دراسات في تاريخ العلاقات الدولية، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2006م .

52) الصلابي مُحَمَّد علي مُحَمَّد ، الأمير عبد القادر: محي الدين الجزائري قائد رباني ومجاهد إسلامي، د ط، د م، د س.

53) عمر عبد العزيز عمر، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر 1915-1919، دار المعرفة الجامعية، 2000م .

54) وايسجربر فردريك ، على عتبة المغرب الحديث، تر: عبد الحليم حزل، ط 02، منشورات دار الأمان، الرباط، 2011 م.

55) لوتسكي فلادمير ، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ط 8، دار الفرابي، بيروت –لبنان، م 1985م .

56) الورطاسي قدور بن علي بن البشير اليزناسي العتيقي الحسني: بنو يزناسن عبر الكفاح الوطني، مطبوعات دار المغرب، سلسلة التاريخ 03، الرباط، 1976/1396م..

57) بروفشتال لفي، نخب تاريخية جامعة لأخبار المغرب الأقصى، مطبوعات لاروز، باريس، 1948م.

58) أسمهر المحفوظ ، تاريخ الاستعمار والمقاومة بالبادية المغربية خلال القرن العشرين، منشورات المعهد الملكي، الرباط، 2010 م.

59) البزاز مُحَّد الأمين ، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مُحَّد الخامس، المملكة المغربية، 1992 م .

60) مُحَّد الأمين مُحَّد، مُحَّد علي الرحماني، المفيد في تاريخ المغرب، د ط، للسنة الثالثة من الطور الثانوي، دار الكتاب، الدار البيضاء، د ت.

61) السيد سليم مُحَّد ، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، د ط، دار الفر، القاهرة، 2002م .

62) الخلوفي مُحَّد الصغير الخلوفي، بوحمارة من الجهاد إلى التآمر: المغرب الشرقي والريف من 1900 إلى 1909 م، د ط، دار المعرفة، الرباط، 1993م.

63) القبلي مُحَّد ، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، 2011 م .

64) المنصور مُحَّد ، المغرب قبل الاستعمار المجتمع والدولة والدين 1792-1822، تر: مُحَّد حبيدة، ط 1، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2006 م .

65) المنوني مُحَمَّد ، مظاهر يقظة المغرب الحديث، ج2، ط1، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، لبنان، 1985م.

66) بوشيخي مُحَمَّد ، المسار الحداثي في المغرب: الدين والسياسة والهوية الوطنية، مؤمنون بلا حدود، مؤسسة دراسات وأبحاث، ، المملكة المغربية د س .

67) فارس مُحَمَّد خير ، تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب 1912- 1939، دراسات في شمال إفريقيا الحديث، دمشق، 1972 م.

68) رياض مُحَمَّد ، شيخ الإسلام: أبو الدكالي الصديقي وجهوده في العلم والإصلاح والوطنية مع ذكر ثلة من تلامذته وآثاره، ط1، الدار البيضاء د س .

69) زروق مُحَمَّد ، دراسات في تاريخ المغرب، ط 1، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1991م..

70) داهش مُحَمَّد علي ، المغرب العربي االمعاصر: الاستمرارية والتغيير، ط 1، دار العربية للموسوعات، بيروت، 2014 م .

71) داهش مُحَمَّد علي، مُحَمَّد مُحَمَّد بن عبد الكريم الخطابي: صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002م .

72) شكري مُحَمَّد فؤاد ، السنوسية دين ودولة، دار الفكر العربي، د م ، 1948 م .

73) ملين مُحَمَّد نبيل ، فكرة الدستور في المغرب وثائق ونصوص (1901-2011)، د ط، تيل كيل ميديا، د م، 2017م.

74) السيد محمود ، تاريخ دول المغرب العربي: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا. مؤسسة شاب الجامعة، الإسكندرية، 2000م.

75) الشرقاوي محمود ، المغرب الأقصى: مراكش، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة.

76) علي عامر محمود ، مُحَّد خير فارس، تاريخ المغرب العربي الحديث (المغرب الأقصى – ليبية) الجمعية التعاونية للطباعة، دمشق، د س.

77) مرغلي علي تسن، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، الكشوف، الاستعمار الاستقلال، العلم واليمان، د ط، الإسكندرية، 2008م .

78) مركز الخطابي، الخطابي ملهم الثورات المسلحة: السياق التاريخي والأبعاد السياسية والعسكرية والاجتماعية لثورة الريف الثالثة 1921- 1926، د م، 2019- 2020م.

79) الشابي مصطفى ، الجيش المغربي في القرن التاسع عشر (1830- 1912)، ج02، ط 01، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2008م.

80) النيفر مصطفى ، مثل من الحوار المزيف، أجوبة مغربية عن أسئلة فرنسية ، د م ، د س..

81) المنبهي المهدي: الوزير الشاهد على بداية الأزمة المغربية من 1900 إلى 1903، د ط، المطبعة الرباط نيت المغرب، الرباط، 2006م.

82) آباظة نزار الأمير عبد القادر الجزائري، العالم المجاهد،دط ، دار الفكر، ، دمشق، 1414هـ / 1994م.

83) لعوج نصر الدين ،ملابسات الأيام الأخيرة لمقاومة الأمير عبد القادر من خلال أدبيات المخزن الأدبي ومذكرات الأمير: الأمير عبد القادر عبقرية في الزمان والمكان، منشورات مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، مكتبة الرشاد، الجزائر، د م د ت .

84) لعوج نصر الدين ، رهان التجارة البحرية في المغرب القرن 19م وتداعياته من خلال وثائق المخزن المغربي، جامعة سيدي بلعباس د س .

85) حاطوم نور الدين ، تاريخ القرن التاسع عشر في أوربا والعالم، ج2، د ط، دار الفكر، دمشق، 1995م

86) فشر هربرت ، تاريخ أوربا في العصر الحديث (1789- 1950) ، تر: أحمد نجيب ووديع الضبع ، ط 03 ،دار المعارف ، د م ، 1958 م .

87) الجوهري يسرى ، شمال إفريقيا، ط6، دار الناشر الجامعي، الإسكندرية، 1980م.

88) صروف يعقوب، فكتوريا ملكة الانجليز وإمبراطورة الهند، د ط، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2017م .

89) مصطفى الشابي، الجيش المغربي في القرن التاسع عشر (1830- 1912)، ج02، ط 01، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2008 م .

90) بوشعراء مصطفى ،الاستيطان والحماية بالمغرب، طق: عبد الوهاب بن منصور، المطبة الملكية، الرباط، سنة 1994 م.

91) رياض مُحَمَّد ، شيخ الإسلام: أبو الدكالي الصديقي وجهوده في العلم والإصلاح والوطنية مع ذكر ثلة من تلامذته وآثاره، ط1، الدار البيضاء ، دس .

92) دفاتر الشاوية، المقاومة الوطنية في الشاوية، ط1، مطبعة دار القرويين، الدار البيضاء، 1999م

93) باندو خوان ، التاريخ السري لحرب الريف: الحلم المزعج، تر: سناء الشعيري، ط1، النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008م .

94) الراضي اليزيد ، الشيخ ماء العينين فكر وجهاد، ط1، النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2001م..

95) الدليمي ثامر عزام حمد سليم ا، الادارة الفرنسية في المغرب (1939-1956)، ط1، دار غيداء، عمان، 2017م .

96) حمداوي، تاريخ الريف المعاصر: من مرحلة المقاومة إلى مرحلة التهميش، ط 1، مطبعة الخليج العربي، تطوان، 2019 م.

97) مالكي أمُحَّد ، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط 1، مركز دراسات الوحدة المغربية، بيروت، 1993 م.

98) الناصري مُحَّد مكي ، فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى، ط2، شركة بابل، د م، 1992 م.

99) النجار ناجي ، الجزيرة الخضراء وقضية مثلث برمودا ، ط01 ، دار المرتضي ، بيروت ، 1979

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية ،

1. République française, Journal (14) officiel, 27juillett, p677.

2. Jaun bir mouri . lansdowne. Paul cambon. entrent cordiale ; texte de l aceordfranco-britanniq du 08 Avril 1904 .

3. L'hitoire du maroc ,article d'un œuvre history of the world , p09.

المجلات والمقالات والدوريات :

1)ابن الزيدان عبد الرحمان ، العلائق السياسة للدولة العلوية ، مجلة أمل ، ع 05 ، السنة الثانية ، مطبعة النجاح الجديدة ، 1994 م .

2)بطراوي مصطفى ، الامتيازات الأوربية في المغرب الأقصى : ظهورها وتطورها خلال القرنين 18 و19 م ، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية ، مج 05 ، ع 12 ، جامعة البويرة ، ديسمبر 2017 م

3) بن سيفي عز الدين ، العلاقات الجزائرية – المغربية على عهد الأمير عبد القادر الجزائري والسلطان عبد الرحمان (1832 -1947 م) ، مجلة كلية التربية ، دم ، د ت .

4)بورزمي لبنى ، الاتفاقيات المغربية الاسبانية قبل الحماية : د د ، د م ، د س .

5)بولريح علي وآخرون ، الخطاب الاستعماري الاسباني حول شمال المغرب (1850- 1956): إشكالات أولية المغرب زمن الحماية ، مجلة المناهل ، ع 89 -90 ، السنة 31 ، وزارة الثقافة المغربية ، الرباط ، رجب 1432 هـ ،/يونيو 2011 م .

6)التمسماني خلوق عبد العزيز وآخرون ، الحركات الحفيظية والأطماع الاسبانية في شمال المغرب ، مجلة دار النيابة ، 17 ع ، السنة الخامسة ، طنجة ، 1988م.

7)الحارثي تركي عجلان ، نماذج من التجاوزات الأجنبية في المغرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، مجلة جامعة عبد العزيز ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، 1412هـ/ 1993 م.

8)داهش مُحَّد علي ، المغرب في مواجهة الاحتلال الاسباني : المنطلقات والأهداف (ثورة الريف نموذجا) ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، د م ، د س .

9)الدليمي عبد نمال خالد ، بسمارك ودوره في رسم السياسة الخارجية الألمانية (1871 -1890 م) ، مجلة كلية الآداب ، ع98 ، كلية الآداب قسم التاريخ ، بغداد ، د س .

10) دياب أحمد إبراهيم ، من تاريخ الاستعمار الأوربي في إفريقيا : الاحتلال الايطالي لليبيا ، دراسات إفريقية ، ع 06 ، المركز الإسلامي الإفريقي ، الخرطوم ، رجب فيفري 1410 هـ / فيفري 1990 م .

11) ركوك علال ، المغرب والملاحة الأوربية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، كلية الآداب ، ع 45 ، المعهد الجامعي للبحث العلمي ، جامعة مُحَمَّد الخامس ، د م ، دس .

12) صلاط أيمن ، الامتيازات البندقية في المشرق العربي ، مجلة جامعة تشيرين للبحوث والدراسات العلمية ، مج ، ع 03 ، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية ، د م ، 2018 م .

13) الضريف مُحَمَّد ، مؤسسة الزوايا بالمغرب ، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي ، د م ، 1992 م .

14) عبد العزيز القطعاني فادية ، الحركة الوطنية المغربية (1912 – 1937 م) ، المجلة الجامعة ، ع 17 ، 1992 م .

15) الكروي محمود صالح ، أزمة سبتة ومليلية بين المغرب واسبانيا ، المجلة السياسية والدولية ، د م ، د س.

16) مُحَمَّد خيضر رابحة ، سياسة الحسن الأول الداخلية : الإدارية والعسكرية (1873-1894 م) ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، مج 17 ، ع 02 ، جامعة الموصل ، شباط 2010 م .

17) محمود عبد الكريم سيناء ، المنافسة الألمانية – الفرنسية بعد مؤتمر مدريد 1878 م وحتى قيام الحرب العالمية الأولى ، مجلة دراسات في التاريخ والآثار ، ع 50 ، د د ، د م ، م س .

18) مزعل بنيان عبد الجليل ، المغرب الأقصى في عهد السلطان عبد الحفيظ (1908 – 1912م) ، جامعة المستنصرية ، 2012 م .

19) موفق مُحَّد عمر ، مقاومة القبائل الصحراوية المغربية للاحتلال الفرنسي في بداية القرن العشرين ، كلية الطب ، جامعة المستنصرية ، د م ، د س .

20) مصطفى خواص، التحولات السياسية في المغرب الأقصى: من الدولة السعدية إلى اليوم، مجلة التراث، ع 10، جامعة زيان عاشور، الجلفة، شهر ديسمبر، 2013م.

21) صادق أحمد حامد ، مؤتمر الجزيرة الخضراء وتداعياته على المغرب : الحكومة المغربية تطيح بمشروع الحماية الفرنسية وتدفع لتدويل قضيتها ، ماجستير تاريخ حديث ، جامعة بغداد ، الزمان ، 24-08-2016م .

.

أعمال الندوات والملتقيات :

1) عاطف جمال وآخرون ، ملاحظات حول العلاقات المغربية الاسبانية قبيل حرب تطوان ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، أعمال ندوة تطوان قبل الحماية 1860- 1912 م ، أيام 12-13-14 نوفمبر 1992 م ،مطبعة الهداية ، تطوان 1994 م .

2) حسني عبد اللطيف وآخرون ، العالم والسلطة في المغرب خلال القرن التاسع عشر ، ندوة الحركة العلمية في عصر الدولة العلوية إلى أواخر القرن التاسع عشر 9-10-11 ديسمبر ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة مُحَّد الأول ، وجدة ، 1993 م .

3) البكراوي مُحَّد ، جوانب من مقاومة المغرب الشرقي للأهداف التوسعية الفرنسية في مطلع القرن العشرين ، ندوة المغرب الشرقي بين الماضي والحاضر ، أيام 13-14-15 مارس ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، سلسة ندوات ومناظرات رقم 02 ، جامعة مُحَّد الأول المملكة المغربية ، 1986 م .

4) بوطالب إبراهيم وآخرون ، بعض مظاهر التجارة الخارجية بالمغرب قبل 1956 م وأسسها الشرعية ، أعمال ندوة التجارة في علاقاتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب ، ج01 ، عين الشق جامعةالحسن الثاني ، الدار البيضاء ، من 15 إلى 17 رجب 1409 هـ / موافق 21-23 فيفري 1989 م .

5) برادة ثريا وآخرون ، نسف المؤسسات التقليدية وتمهيد الاستعمار الفرنسي : المقاومة المغربية 1904- 1955 م الجذور والتجليات ،أعمال الندوة العلمية 13-14-15 نوفمبر 1991م ، سلسلة الندوات والأيام الدراسية ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة ابن زهر ، المملكة المغربية ، 1997 م .

6) مرية دادي، احتلال مدينتي وجدة والدار البيضاء سنة 1907، أعمال الحلقة الدراسية: الدار البيضاء في مائة سنة (1907-2007)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتمسيك، الدار البيضاء، 2010.

7) عكاشة برحاب ، مشكلة التجارة بين المغرب والجزائر 1830-1907م ، أعمال ندوة التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر التاريخ ، ج02 ، عين الشق ،جامعة الحسن الثاني ، الدار البيضاء ، من 15 إلى 17 ، رجب 1409هـ/موافق 21-23فيفري 1989 م.

8) الخديمي علال وآخرون ، جوانب من التاريخ الدبلوماسي للمغرب خلال القرن 19 م تطور وظيفة النائب السلطاني من 1851 إلى 1924 م : طنجة في التاريخ المعاصر 1800-1956م .

9) الإمام بريك، التنافس الاستعماري الأوربي على إفريقيا وانعكاساته على التواصل الحضاري بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي، محور المداخلة: العراقيل والمعوقات التي واجهت وتواجه عملية التواصل الحضاري،، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ، دس .

10) علال الخديمي ، مجلس الأعيان ومشروع الإصلاحات الفرنسية بالمغرب 1905م : الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة مُحَمَّد الخامس ، الرباط ، أيام دراسية من 06 إلى 09 رجب 1404 هـ / الموافق 20-23 أفريل 1983م .

المذكرات والرسائل الجامعية :

1. هرنان محمادي ، السلطة المركزية في المغرب مطلع القرن العشرين بين التفكك وإعادة الإنتاج ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، جامعة الحسن الثاني ، الدار البيضاء ، 2006 م .

2. كلة نصيرة ، المغرب الأقصى في عهد الدولة العلوية في كتاب "الإستقصا " للناصري ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2018 / 2019 م .

3. المطلق هند مُحَمَّد العبد الله ، الامتيازات الأجنبية وأثرها على استقلال المغرب الأقصى (1856 - 1912 م) ، بحث مقدم كجزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه ، قسم التاريخ ، جامعة الملك عبد العزيز ، المملكة العربية السعودية ، 20008 م .

4. بوجمعة أكرم ، مُحَمَّد عبد الكريم الخطابي ودوره في تحرير أقطار المغرب العربي (تونس – الجزائر – المغرب الأقصى) ، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2017/2016 م .

5. بن سيفي عز الدين ، العلاقات الجزائرية المغربية (1246 هـ -1330هـ /1830 م -1912 م) ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2017 /2018 م .

6. خيالة سامي هشام ، موقف الدول الأوربية من الحرب الايطالية الليبية (1911 -1912 م) ، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث ، جامعة سانت كليمانتس ، العراق ، 2010 م .

7. بوزكري مروان ، التنافس الفرنسي الانجليزي على المغرب الأقصى ما بين (1873-1905 م) ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الجيلالي بونعامة ، عين الدفلة ،الجزائر ، 2010/2009 م .

8. بليل رحمونة ، القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564 إلى 1830 م ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الجائر الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ والآثار ، جامعة وهران ، 2010 / 2011م .

9. التلي رفيق ، مُحَمَّد الخامس والثورة التحريرية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2016/2015م.

10. بقبق زهرة ، الأمير عبد القادر في الأسر (1849-1852 م) ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة وهران ، 2010/2009 م .

11. دزاير عبد القادر ، دور الخلفاء في بناء الدولة الجزائرية (1832-1847 م) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، جامعة وهران ، 2010/2009 م .

12. قوبع عبد القادر ، الحركة الاصلاحية في منطقة الحماية الفرنسية بين سنتي 1912/ 1956 م ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر ن جامعة الجزائر 02 ، 2014/2013 م.

13. بن داود أحمد ، المقاومة الثقافية للاستعمار الفرنسي في كل من الجزائر والمغرب من خلال التعليم (1920- 1954)، أطروحة دكتوراه في علوم التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2016- 2017م.

المنتديات :

1. مؤلف مجهول ، اتحاد المغرب العربي والوحدة التاريخية والجغرافية ، د ط ، منتدى سور الأزبكية ، مركز زايد للتنسيق والمتابعة ، الإمارات ، 2001 م .

الموسوعات والمعاجم والقواميس :

1. سعيفان أحمد ، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية ، ط01 ، مكتبة لبنان ، لبنان ، 2004 م

2. صابان سهيل ، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، د ط ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض، 2000م .

3. عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح ، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي – إنجليزي .

4. www.kotobarabia. .

5. بن عبد الله عبد العزيز ، الموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضارية 04 ، دار الحديث الحسنية ، 1981 م

6. البيطار فارس ، الموسوعة السياسية والعسكرية ،ج01 ، د ط ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ،2003 م.

7. شريل كمال موريس ، الموسوعة الجغرافية للوطن العربي ، ط01 ، دار الجبل ، د م ، 1998 م

8. زبيب نجيب ، الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس ، تق : أحمد ابن سودة ، ج04 ، ط01 ، دار الأمير للثقافة والعلوم ، لبنان ، 1995 م .

9. عبد الله كنون وآخرون، مُحَمَّد بن عبد الكريم الخطابي، موسوعة مشاهير رجال المغرب، م 5، ط 2، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1994م.

10. عجيل أمل و دعاء فرح ،موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية : ليبيا- السودان – المغرب – ، بيروت ، 1999م .

11. الخوند مسعود ، الموسوعة التاريخية الجغرافية : القارات – المناطق – الدول – البلدان – معالم – وثائق – موضوعات – زعماء ، ج03 ، رواد النهضة ، لبنان ، 1994 م . .

12. مجموعة باحثين ، معلمة المغرب ، د ط ، مطابع سلا ، د م ، 2005 م .

13. العلي راغب ، الموسوعة العربية ، مج 05 ، د د ، دم ، دس .

14. كريم رياح صباح ، دور القائد الألماني بسمارك في تحقيق الوحدة الألمانية 1871 م ، مجلة العلوم الإنسانية ، مج 23 ، ع 04 ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، مركز كوفة ، جامعة الكوفة ، كنون الأول 2016 م .

15. الكيالي عبد الوهاب ، موسوعة سياسية ، ج01 ، تق : رشاد ليبي ، د ط ، دار الهدى ، لبنان ، د س.

المواقع الإلكترونية :

1. بيدون إبراهيم ، من تاريخ الحماية في المغرب : خطر الحماية القنصلية واستغلالها من طرف اليهود ، هوية بريس ، 17 سبتمبر 2014 م .

i. Houiya press.com/4987-7/

2. الحايل حفصة ، نخبة التجار والتحولات في المغرب ما قبل الحماية ، 399-422 ، الرباط . Hespéris-Tamud LI.

3. السفير المغربي السيد عبد الكريم بريشة التطواني ، دعوة الحق ، ع136 ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

4. Habous.gov.Ma.//daouat-alhaq.item.

5. بياض الطيب ، من بيعة البديل إلى حماية المستقيل : قراءة في كتاب الحركة الحفيظية لعلال الخديمي ، مجلة رباط الكتب ، 30نوفمبر 2014 م .

6. Histoirecv.blagspot.com .

7. بياض الطيب ، المولى عبد العزيز يمارس الديموقراطية : زمان المغرب كما كان ، 30 مارس 2020 م .

8. httpsZamane//.

9. كنبيب مُحَمَّد ، التنافس الاستعماري 1894-1912 م : الترتيب – القروض – الانتفاضات ، الاربعاء 08 فيفري 2012 م .

10. www/habous.gov.ma.2012.

11. هيئة التحرير ، الحماية القنصلية بالمغرب ومؤتمر مدريد 1880م ، التاريخ المغاربي ، 2019/11/01 م.

12. Maghreb history.com.

13. بليلة وليد ، الديون المغربية الخارجية مطلع القرن العشرين وتأثيرها في تغلغل الرأسمال الفرنسي بالمغرب ، 08 مارس 2016 م .

14. https/www.Alukah.Net.

فهرس

شكر واهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	**أ- ح**
فصل تمهيدي. الحماية القنصلية والضغوطات الأوربية على المغرب.	
المبحث الأول: أوضاع المغرب مطلع القرن 19 م.	11
المبحث الثاني: الحماية القنصلية بالمغرب.	14
المبحث الثالث: الضغوطات العسكرية	19
المبحث الرابع: الضغوطات الاقتصادية والدبلوماسية.	39
الفصل الأول: التغلغل الأجنبي في المغرب مطلع القرن العشرين. (1880-1904)	
المبحث الأول مذكرات طنجة 1877.	51
المبحث الثاني: مؤتمر مدريد 1880	57
المبحث الثالث: سياسة التدخل السلمي الفرنسي 1900-1904	66
المبحث الرابع: الثورات الداخلية (ثورة بوحمارة + الريسوني)	74
الفصل الثاني: المسألة المغربية في ظل التسوية الدولية (1902- 1906).	
المبحث الأول: الاتفاق الفرنسي الايطالي 1902.	82
المبحث الثاني: الاتفاق الفرنسي البريطاني 1904.	87
المبحث الثالث: الاتفاق الفرنسي الاسباني 1904.	93
المبحث الرابع: أزمة أغادير الأولى 1905.	98
المبحث الخامس: مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906.	104
الفصل الثالث: نتائج التسوية الدولية على المغرب(1906 -1912.)	
المبحث الأول: الاحتلال الفرنسي لوجدة الدار البيضاء.	114
المبحث الثاني: الحركة الحفيظية1907.	121
المبحث الثالث: أزمة أغادير الثانية 1911 .	129
المبحث الرابع: فرض الحماية المزدوجة على المغرب 1912.	133
خاتمة	**145**
ملاحق	151
قائمة المصادر والمراجع	170
فهرس	197